

الجامعة اللبنانية

كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية

العمادة

العلاقات التركية – الإسرائيلية في ظل حزب العدالة والتنمية

رسالة لنيل شهادة ماستر في العلاقات الدولية والدبلوماسية

إعداد

غاندي نزيه الخنسا

لجنة المناقشة

رئيس

الأستاذ المشرف

الدكتور خليل علي حسين

عضوا

أستاذ مساعد

الدكتورة ليلى نقولا نقولا

عضوا

أستاذ مساعد

الدكتور علي حسين يونس

2020

الجامعة اللبنانية غير مسؤولة عن الآراء الواردة في هذه الرسالة وهي تعبّر عن رأي صاحبها فقط .

الإهداء ...

إلى الأهل والأحبة, إلى روح والدي الذي غادرنا مؤخرًا ..

إلى أرواح المقاومين الشهداء الذين رحلوا لتبقى البلاد ...

الشكر ..

إلى كل الهيئة التعليمية في كلية الحقوق والعلوم السياسية - الفرع الأول خصوصا
الأساتذة الذين تعلمت على أيديهم ..

شكر خاص إلى الدكتور المشرف الأستاذ خليل حسين الذي واكبني أثناء عملي على
هذه الرسالة وبعدها ..

كما أتقدم بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة الدكتورة ليلي نقولا والدكتور علي يونس .

المقدمة

شهد العالم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945 تشكل نظام عالمي جديد عُرف بالثنائية القطبية، حيث تقاسمت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي زعامة العالم. من هنا، انقسم تأييد غالبية الدول في تلك الفترة بين المعسكرين المذكورين، فكانت الكتلة الغربية في صف الولايات المتحدة، بينما استحوذ الاتحاد السوفياتي على القسم الأكبر من الكتلة الشرقية.

كان الشرق الأوسط في تلك الحقبة مسرحاً رئيسياً للصراع على النفوذ بين القوتين العالميتين، الأمر الذي أكسب تلك المنطقة موقعاً استراتيجياً على الساحة الدولية. وقد شهدت تلك الفترة إنشاء دولة إسرائيل عام 1948 التي اعتبرت موقعاً متقدماً محسوباً على الولايات المتحدة والكتلة الغربية في المنطقة. كما أن تركيا كانت من الدول المهمة في المنطقة وقد حسمت أمرها بجانب المعسكر الغربي في مواجهة الاتحاد السوفياتي، حيث إنها انخرطت بشكل مبكر في تحالفات دولية لمواجهة الخطر السوفياتي الذي رأت فيه تهديداً استراتيجياً للدولة الحديثة التي كانت قد تشكلت في تركيا على أنقاض السلطة العثمانية.

في الوقت الذي كانت فيه كل من إسرائيل وتركيا في معسكر الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، فإن التحالف بينهما كان أمراً منطقياً وطبيعياً ولا يدعو إلى الاستغراب تحت الرعاية الأمريكية. هذا إضافة إلى جملة المصالح والدوافع المشتركة التي جمعت الدولتين على أكثر من صعيد، وجعلت التقارب بينهما أمراً محتوماً على حساب باقي مكونات وبلاد المنطقة. فإسرائيل كانت كياناً منبوءاً فرض على المنطقة العربية بشكل خاص، وكذلك تركيا التي كان ماضيها مع العرب مثقلاً بأحمال عشرات السنوات من العلاقة الملتبسة. وقد شكّل العامل الأمني واحداً من أهم منطلقات التقارب بين الدولتين.

دخلت الدولتان في علاقات على أكثر من صعيد منذ العام 1949، تاريخ الاعتراف التركي بدولة إسرائيل، حيث كانت تركيا الجمهورية الأولى ذات الأغلبية الإسلامية التي تعترف بإسرائيل، وبقيت وحيدة حتى سنوات طويلة. إن هذه العلاقة، وإن لم تكن مستقرة بشكل كبير على الصعيد السياسي

نتيجة عوامل عديدة باعدت بين الدولتين منها المسألة الكردية والقبرصية، إلا أنها حافظت على مستوى معين من المقبولية خلال حقبة الحرب الباردة. وبعد سقوط الاتحاد السوفياتي، وفي فترة الأحادية القطبية في التسعينيات، انتقلت العلاقة بين الطرفين إلى مرحلة التحالف الاستراتيجي حيث تطورت بشكل مطرد خصوصاً على المستوى العسكري والاقتصادي.

شهد خريف العام 2002 تغييراً مهماً في الحياة السياسية التركية حيث وصل حزب العدالة والتنمية ذو الجذور الإسلامية إلى السلطة بأغلبية صريحة مكنته منفرداً من تشكيل الحكومة، الأمر الذي أحدث تبديلاً على الساحة السياسية التي كانت تشهد سيطرة العلمانية التركية الداعمة للعلاقات مع إسرائيل والغرب بشكل عام.

مما لا شك فيه، فإن العدالة والتنمية كانت له رؤية جديدة للسياسة الخارجية في تركيا تختلف تماماً عن تلك التي كانت معتمدة في السابق. فتركيا التي كانت وفيه في سياستها الخارجية لمبدأ التغريب والانعزال عن قضايا محيطها الشرقي والعربي، أجرت تحولاً استراتيجياً على هذا الصعيد حيث اعتمدت سياسة خارجية تأخذ في عين الاعتبار مصالحها مع محيطها الشرقي والإسلامي والعربي. سياسة جديدة على الصعيد الخارجي أرادت منها تركيا الاندماج في محيطها بشكل فعال يسمح لها بإعادة تعريف موقعها ودورها مما يسمح لها بالتفاعل والتأثير في العديد من القضايا الرئيسية في المنطقة.

وصول العدالة والتنمية إلى الحكم واعتماده على سياسة خارجية جديدة شكل قلقاً لدى الجانب الإسرائيلي الذي بدا متهيئاً من التغييرات التي قد تطرأ على العلاقات الثنائية بين البلدين في الحقبة الجديدة. فتوجّه تركيا إلى محيطها وتحسين علاقاتها مع العالم العربي أثرا بشكل واضح على علاقاتها مع إسرائيل، وعرضا العلاقات الثنائية إلى جملة اهتزازات. كما شهدت هذه العلاقات جملة من حالات التقدم والتراجع التي تستحق الدراسة والإضاءة على جوانبها وتفسيرها لمحاولة فهمها.

أهمية الدراسة

تتبع أهمية دراسة موضوع العلاقات التركية الإسرائيلية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية من حقيقة أساسية وهي أن تركيا تشكل إحدى الدول الرئيسية التي تجاور العالم العربي وتمتاز بثقلها وموقعها الجغرافي المهم من جهة، ومن أنها ترتبط مع الغرب وأمريكا بعلاقات قوية تجعلها أحد محددات النظام الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط من جهة أخرى.

كما أن لإسرائيل موقعاً متقدماً في محددات هذا النظام الإقليمي من خلال موقعها في قلب هذا النظام من جهة، وعلاقاتها الوطيدة وعلى المستويات كافة أيضاً مع كل من أمريكا والغرب من جهة أخرى.

هذه الدراسة تسلط الضوء على محددات السياسة الخارجية لكل من تركيا وإسرائيل وتحاول تحليل الدوافع والمنطلقات التي أدت بهما إلى التحالف. كما أن أهميتها تكمن في قراءة تمحيصية لواقع العلاقات الثنائية وعلى المستويات كافة منذ وصول حزب العدالة إلى الحكم في تركيا خصوصاً بعد التحولات السياسية الداخلية في تركيا التي نقلت البلاد إلى نظام سياسي جديد.

أهداف الدراسة

تتطلق الدراسة من هدف أساسي ورئيسي هو التعرف على التحولات التي شهدتها العلاقات التركية الإسرائيلية في ظل حكومات حزب العدالة والتنمية. وتسعى الدراسة إلى تحديد العوامل التي أدت إلى تراجع العلاقات بين الدولتين على أكثر من صعيد، بينما ظلت على حالها على صعد أخرى.

كما تهدف الدراسة إلى قراءة المتغيرات التي حدثت في الداخل التركي وساهمت في هذا التراجع. وتهدف أيضاً إلى تحديد دور العامل الأيديولوجي المتمثل بالتوجهات الإسلامية لحزب العدالة والتنمية في رسم العلاقات بين الطرفين. كما تحاول القراءة في الواقع السياسي للعلاقات الحالية بين تركيا وإسرائيل وإمكانية استشراف مستقبل العلاقات الثنائية على المستويات كافة.

إشكالية الدراسة

إن التساؤل الأساسي في هذه الدراسة الذي نسعى للإجابة عنه هو: هل أثر البعد الإسلامي في هوية حزب العدالة والتنمية على مسار العلاقات التركية - الإسرائيلية؟

إن وصول حزب العدالة والتنمية، الآتي من خلفية إسلامية، إلى الحكم في تركيا، واعتماده على مقاربة جديدة للسياسة الخارجية وُلد لدى إسرائيل مخاوف من السلوك الجديد لهذا الحزب بعدما كانت إسرائيل معتادة على طبيعة علاقات وصفت بالاستراتيجية في فترة التسعينات إبان سيطرة القوى العلمانية على مقاليد الحكم في تركيا. وتسعى هذه الدراسة لتفنيدها مسارات حزب العدالة والتنمية وكيفية مقارنته للعلاقات مع إسرائيل لنرى إذا ما كانت الأخيرة محقة في مخاوفها تجاه الميول الإسلامية للعدالة والتنمية.

فرضية الدراسة

تنتقل الدراسة من فرضية مفادها أن توجه تركيا شرقاً بعد عدم نجاحها في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وسعيها للتنافس على الدور الإقليمي الريادي بين الدول القوية في العالم العربي (مصر / السعودية) والدول القوية في الإقليم (إيران وإسرائيل) قد أسهمت في التحولات التي شهدتها العلاقات الثنائية بين تركيا وإسرائيل في ظل حكومات حزب العدالة والتنمية. بكلمات أخرى، إن البعد المصلي في العلاقات الدولية هو الذي رسم مسار العلاقات الثنائية بين تركيا وإسرائيل، وليس البعد الإسلامي لحزب العدالة والتنمية هو الذي حكم مسار تلك العلاقة.

حدود الدراسة

تغطي هذه الدراسة الفترة الزمنية من العام 2002 تاريخ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا وحتى العام 2019.

منهج الدراسة

تم استخدام المنهج التحليلي لإظهار خلفيات العلاقة التركية الإسرائيلية وأسباب تباعدها وتقاربها ولدراسة مستقبل هذه العلاقات. وكذلك تم الاعتماد على المنهج المقارن لدراسة طبيعة العلاقات التي

كانت سائدة بين تركيا وإسرائيل من الجوانب كافة منذ تاريخ تأسيس العلاقات بين الطرفين حتى العام 2002 ومقارنتها مع عهود حكومات العدالة والتنمية للخروج باستنتاجات حول كيفية تأثر تلك العلاقة.

مخطط البحث

- مقدمة

- الفصل الأول: جذور ونشأة العلاقات التركية - الإسرائيلية

المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية التركية والإسرائيلية

المبحث الثاني: منطلقات ودوافع تركيا وإسرائيل للعلاقات الثنائية

المبحث الثالث: واقع العلاقات الثنائية (1949-2002)

- الفصل الثاني: العلاقات التركية - الإسرائيلية في عهد العدالة والتنمية

- المبحث الأول: نشأة حزب العدالة والتنمية ووصوله إلى السلطة.

- المبحث الثاني: الصراع الداخلي التركي وتأثيره على العلاقات مع إسرائيل

- المبحث الثالث: واقع العلاقات الثنائية (2002-2019)

- الخاتمة

الفصل الأول: جذور ونشأة العلاقات التركية – الإسرائيلية

إن عملية البحث في العلاقة بين دولتين أو طرفين، تحتم الرجوع إلى جذور تلك العلاقة حتى تتكون لدى المهتمين خلفية تاريخية عن تلك العلاقات تساعد في بناء تصورات لشكل تلك العلاقة ودراستها في الماضي، وقراءتها في الحاضر، واستشراف ما ستكون عليه في المستقبل.

المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية التركية والإسرائيلية

السياسة الخارجية هي تنظيم نشاط الدولة في علاقتها مع غيرها من الدول. وهي نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغير سلوكيات الدول الأخرى أو لأقلمة أنشطتها طبقاً للبيئة الدولية¹. وهناك من عرفها بأنها برنامج عمل الدول في مجالها الخارجي والذي يضمن الأهداف الخارجية التي تسعى الدولة لتحقيقها وتعكس مصالحها الوطنية. وهذا التعريف يرتبط بأنشطة الدولة الخارجية لتحقيق أهدافها، ويتمركز حول أمرين أساسيين هما: تحقيق الأهداف الخارجية التي تسعى الدولة لتحقيقها وكذلك اختيار السبل والأدوات التي تكفل تحقيق هذه الأهداف بالشكل الذي يمثل أكبر قدر ممكن لمصلحة الدولة².

وهناك من يعرف السياسة الخارجية بأنها التصرفات الرسمية المحددة التي يقوم بها صانعو القرار السلطويون في الحكومة الوطنية، أو ممثلوهم بهدف التأثير على سلوك الفاعلين الدوليين الآخرين³. كما أنها القرارات التي تحدد أهداف الدولة الخارجية والأعمال التي تتخذ لتنفيذ تلك القرارات⁴. وهناك العديد من التوجهات الأساسية في السياسات الخارجية حيث يمكن أن يكون التوجه هو التعاون لإقامة الكتل والأحلاف بين الدول لمواجهة تهديد ما، أو لتقديم سياسة مشتركة تهدف للوصول لتقديم اقتصادي أو اجتماعي، أو اعتماد سياسة عدم الانحياز وعدم دعم كتلة معينة من الكتل المتنافسة

¹ George modeliski، "a theory of foreign policy"، Princeton Studies in world politics, No2, new York: Frederick A. praeges, 1962، P 9

² بطرس غالي، المدخل في علم السياسة، الطبعة 10، 1998، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ص 309

³ محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، الطبعة 2، 2001، دار الجيل للطبع والنشر والتوزيع، بيروت، ص 9

⁴ نظام بركات عثمان الرواف، محمد الحلوة، مبادئ علم السياسة، الطبعة 11، 2019، مكتبة العبيكان للنشر، الرياض، ص 347

على الساحة الدولية، أو اتباع سياسة العزلة والامتناع عن بناء قوة عسكرية هجومية بل الاكتفاء بالإمكانيات الموجودة.¹ فأغلب الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها من خلال السياسة الخارجية تشترك في أسس عديدة، كالتي تتعلق بالدفاع عن وحدة الدولة وتنمية قدراتها، والدفاع عن وحدتها الداخلية وحماية سياستها الوطنية والقومية من أي عدوان خارجي، والدفاع عن معتقداتها ومبادئ الدفاع عن السلم الدولي ومحاولة زيادة فاعليتها الدولية.²

المطلب الأول: محددات السياسة الخارجية التركية

تشهد السياسة الخارجية التركية منذ سنوات حالة من التحول الواضح عن المسار الذي أراده مؤسس الجمهورية مصطفى كمال أتاتورك الذي شرع في بناء الجمهورية الحديثة على أسس علمانية موجهاً الدفة نحو الغرب، مقلصاً لحد كبير انخراط تركيا في الشؤون الدولية، حارصاً على عزلها عن محيطها الإقليمي والعربي والإسلامي. وعلى هذا المنهج سار خلفاء أتاتورك العلمانيون الذين حكموا على هدى تعليماته التي اعتبروها مقدسة لا تقبل التشكيك أو التحريف أو النقصان.

مع حلول عقد التسعينيات ومع وصول تورغوت أوزال إلى سدة الحكم، وعلى الرغم من تمسكه بالثوابت الأتاتورية، إلا أنه شرع في انتهاج سياسة أكثر انفتاحاً لحد وصفه بالمنظر الأول لمفهوم العثمانية الجديدة. وفي العام 2002 وصل حزب العدالة والتنمية إلى الحكم حيث شهدت السياسة الخارجية التركية انفتاحاً أوسع على المحيط العربي والإسلامي، وهي المرحلة الأكثر جدلاً في السياسة الخارجية التركية فيما يخص طبيعة توجهاتها.³

¹ محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 15 – ص 20

² عدنان السيد حسين، مقدمة في العلاقات الدولية، 1994، مركز الدراسات الاستراتيجية للبحوث والتوثيق، بيروت، ص 77

³ فادي خليل وأحمد الناصوري وعبد الرزاق إسماعيل، التوجهات الجديدة في السياسة الخارجية التركية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 5، مجلد 37، 2015، ص 216.

أولاً: المراحل الرئيسية في السياسة الخارجية التركية

أ – مرحلة الثوابت الكمالية (المرحلة الأتاتوركية):

بدأت هذه المرحلة مع تأسيس الجمهورية التركية الحديثة عام 1923 على يد مصطفى كمال أتاتورك. في هذه المرحلة رفع أتاتورك شعار "سلام في الداخل، سلام في الخارج"¹، والذي تحول إلى مبدأ جوهرى وأساسى في السياسة الخارجية التركية لوقت طويل. ويعني هذا الشعار أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين إنجاز السلام والوئام على المستوى الداخلى الوطنى، وتحقيق السلام والوفاق على المستوى الخارجى والدولى. أى إن اتباع سياسة تحافظ على الأمن الوطنى وتحتوى كل أشكال الصراع الداخلى تؤدي إلى تحقيق السلام مع الدول الأخرى، حيث تضمن هذا المبدأ دعوة إلى الانزواء وعدم الانغماس في الشؤون الدولية والتفرغ لترتيب البيت الداخلى التركى².

أما المبدأ الثانى الذى ارتكزت عليه السياسة الخارجية التركية في المرحلة الأتاتوركية فكان مبدأ "الغرب أولاً ودائماً"³، حيث سعى مصطفى كمال إلى التخلص من الموروث الأيديولوجى العثمانى الإسلامى بكل مكوناته. فهو اعتبر أن الإسلام كان سبباً للتخلف الاقتصادى والاجتماعى فى تركيا، وسأوى بين التقدم الحضارى والهوية الغربية العلمانية، فاعتمد القومية الطورانية كمقوم لهوية الشعب التركى بدلاً من الهوية الإسلامية التى تبناها العثمانيون⁴. وتأسيساً على ذلك، انتهجت تركيا سياسة هدفت إلى إزالة الصبغة الإسلامية عن المجتمع التركى، وأضحت العلمانية والتغريب السبيل الوحيد للولوج إلى عالم الحضرة والمدنية.

استمر هذا النهج بعد أتاتورك، فأكملة خلفه الرئيس إينونو 1938-1950 الذى لقب بظلّ أتاتورك. واتسمت السياسة الخارجية التركية فى تلك الفترة بقدر كبير من السلبية إزاء العالم الخارجى، ولا سيما

¹ وليد رضوان، تركيا بين العلمانية والإسلام فى القرن العشرين، الطبعة الأولى، 2005، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ص 89

² فادى خليل وأحمد الناصورى وعبد الرزاق إسماعيل، مرجع سابق، ص 217

³ عقيل سعيد محفوظ، السياسة الخارجية التركية: الاستمرارية - التغيير، الطبعة الأولى، 2012، المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ص 57

⁴ فادى خليل وأحمد الناصورى وعبد الرزاق إسماعيل، مرجع سابق، ص 217

منطقة الشرق الأوسط التي لطالما وصفها صناع القرار في تركيا بالمستتق الشرق أوسطي¹، وأبدوا الكثير من الحذر والتجاهل حيالها لحد اعتبار الارتباط التاريخي بها أمرًا مؤسفًا شهده التاريخ التركي.

كان أول تجليات السياسة الخارجية التركية في تلك الحقبة سلخ لواء اسكندرونه عن سوريا عام 1938، ثم الاعتراف بإسرائيل عام 1949، والتمكن من الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي بعضوية كاملة عام 1952 لتصبح هذه العضوية دلالة على انضمام تركيا لمنظومة الأمن الأوروبية والغربية². وفي الإطار ذاته كانت تركيا عضوًا في حلف بغداد عام 1955 المعادي لتيار القومية العربية بزعامة جمال عبد الناصر، وقامت عام 1957 بحشد قواتها العسكرية على حدود سوريا حين بدا أن الحزب الشيوعي على وشك الاستيلاء على السلطة في دمشق³. ودعت لتدخل عسكري في العراق لإعادة الملكية التي أسقطها انقلاب عبد الكريم قاسم عام 1958. كما صوتت في الأمم المتحدة لمصلحة فرنسا وضد حصول الجزائر على استقلالها.

وهكذا كانت السياسة التركية جزءًا من المنظومة الغربية وامتدادها الإسرائيلي في الشرق الأوسط مقابل سياسة سلبية تجاه الدائرة العربية والإسلامية. وهذا ما حقق أهمية نفسية كبيرة إلى النخب الكمالية المتغربة التي عززت سلطتها وهويتها⁴. وقد استمرت السياسة الخارجية التركية على هذا المنهج حتى مطلع التسعينيات حيث شهدت تحولًا نوعيًا في توجهاتها قاده الرئيس تورغنت أوزال.

¹ أحمد محمد وهبان، السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط، صراع الهوية والبرغماتية والمبادئ الكمالية، سلسلة إصدارات الجمعية السعودية للعلوم السياسية 11، جامعة الإسكندرية، 2013، ص 9

² محمد ياس خضير الغريري، الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي 1993-2010، الطبعة الأولى، 2010، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 52

³ وليد رضوان، العلاقات العربية التركية، الطبعة الأولى، 2006، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ص

⁴ غراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي، الطبعة الأولى، 2009، دراسات مترجمة 36، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، ص 165

ب – المرحلة الأوزالية:

شهدت الساحة الدولية مطلع التسعينيات تفكك الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة ما أثار تساؤلات مهمة حول مكانة تركيا ودورها في ظل الظروف الجديدة الناشئة عن زوال الخطر الشيوعي وانحيار حلف وارسو. وفيما بدا أنه تراجع لأهمية هذا الدور، أظهرت الظروف الدولية والإقليمية الجديدة تحديات أمام الولايات المتحدة الأمريكية القطب الوحيد على الساحة الدولية تمثل في نشر الهيمنة وملء الفراغ الذي خلفه سقوط الاتحاد السوفياتي تحت شعار الحريات والديمقراطية وحقوق الإنسان¹، وما استدعاه ذلك من حروب كان أحد عناوينها مواجهة الخطر الإسلامي، مما مكّن تركيا مجدداً من تعويض تقلص قيمتها الاستراتيجية بنظر الغرب.

من جهة أخرى، انفتحت آفاق جديدة أمام الدبلوماسية التركية نتيجة التفكك الكامل للاتحاد السوفياتي وانعكاساته في منطقتي القوقاز وآسيا الوسطى، حيث تعيش شعوب لها جذور مشتركة مع أتراك الأناضول، وتم الاعتراف بظهور عالم تركي خارج حسابات الرؤية الرسمية وهو عالم يشمل ست جمهوريات مستقلة (أذربيجان / كازاخستان / قيرغزستان / تركمانستان / أوزباكستان)، إضافة إلى تترستان داخل الاتحاد الروسي والأقليات التركية في البلقان والعراق وإيران والصين، ما يعني أن مسؤوليات جديدة باتت تترتب على الطبقة السياسية والمجتمع المدني في تركيا². ومع مطلع عام 1992 أصبحت تركيا بمثابة القطب الجاذب في مجال جيوسياسي واسع يمتد من البلقان غرباً لحدود الصين شرقاً، واكتسبت السياسة الخارجية التركية أبعاداً جديدة تفرض على أنقرة التصرف كقاطرة لدفع الجمهوريات التركية المستقلة حديثاً إلى حضن النظام العالمي. وكان على تركيا أن تطور وتعديل توجهات سياستها الخارجية على وقع دينامية البيئة العالمية المتحولة عقب أفول الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفياتي.

في هذه الأثناء تبين أن التوجهات الأتاتورية تجاوزها تقادم الزمن حيث شكلت الظروف الدولية والإقليمية السالفة الذكر فرصة سانحة للرئيس تورغوت أوزال لطرح مشروع "العثمانية الجديدة" الذي

¹ محمد نور الدين، السياسة الخارجية التركية.. أسس ومرتكزات، في كتاب (تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج)، الطبعة الأولى، 2009، الدار العربية للعلوم والنشر، بيروت، ص 134

² فادي خليل وأحمد الناصوري وعبد الرزاق إسماعيل، مرجع سابق، ص 218

يقوم على مقارنة التوليف التركي - الإسلامي، والتي تنطوي على محاولة استعادة الرصيد الجيوسياسي للتجربة العثمانية على نحو يسمح بتجاوز سلبيات الحقبة الأتاتوركية، ولا سيما الانعزالية والقطيعة مع الموروث الإسلامي والعثماني، والانكفاء إلى المربع الجغرافي الأناضولي وإعادة ربط تركيا الجديدة بحاضنتها التاريخية، والتمحور حول محيطها الجيوسياسي والجيوتقافي مقدمة لإعادة هندسة العلاقات الإقليمية في الشرق الأوسط¹.

والعثمانية الجديدة أو تركيا من أسوار الصين إلى سور برلين أو إلى الأدريناتيك، تعبير أطلق على طموحات تركيا في فترة أوزال. وهي ليست فكرة جديدة بل هي تعبير جديد للفكرة الطورانية التي تقوم على فكرة القومية التركية التي تجمع الشعوب التركية، أي وحدة الشعوب الناطقة باللغة التركية في أمة واحدة تكون لتركيا فيها موقع الزعامة. وهذه الفكرة تأخذ من الدولة العثمانية شكلها الإمبراطوري فقط دون أن تنتسج لمحتواها الإسلامي². جاء أول تعبير عن هذه الفكرة على لسان الرئيس أوزال عام 1992 الذي أفصح بشكل علني عن الخطوط الأساسية للدور العثماني الجديد الذي يجب أن تنتسج إليه تركيا، وظهر أن العثمانية الجديدة تشمل أربع دوائر ومجالات للتحرك التركي وهي الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والبلقان والقوقاز³.

ج - مرحلة أردوغان (المرحلة الأردوغانية):

هي أكثر المراحل جدلية في السياسة الخارجية التركية لأنها فتحت الباب أمام الكثير من التساؤلات المركزية فيما يتعلق بسياسة تركيا في المنطقة. بدأت هذه الحقبة مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا عام 2002 حيث كان أول حزب إسلامي يتمكن من الفوز بأغلبية برلمانية تمكنه من تشكيل الحكومة بمفرده. ورغم محاولات قادة هذا الحزب إبعاد الصبغة الإسلامية عن

¹ ميشال نوفل، عودة تركيا إلى الشرق: الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية، الطبعة الأولى، 2010، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ص 134

² أفراح ناثر جاسم، توركوت أوزال ومشروع العثمانية الجديدة، دراسات إقليمية، السنة 3، العدد 6، كانون الثاني 2007، ص 5

³ المرجع السابق، ص 7

حزبهم إلا أن ذلك لا يغير من واقع أنهم إسلاميون ولهم مشروعهم ليس فقط في تركيا إنما في المنطقة¹.

شهدت السياسة الخارجية التركية مع حزب العدالة والتنمية تحولات جذرية سمحت بإعادة تعريف موقع تركيا ودورها في المنطقة والعالم ونقلها نقلة نوعية أتاحت لها ما يمكن تسميته بالصعود الإقليمي التفاعلي² في مناطق ودوائر متعددة من العالم كان أبرزها في المنطقة العربية مع محاولة تركيا التأثير في العديد من القضايا الرئيسية وفي مقدمتها قضايا الصراع العربي الإسرائيلي، والقضية العراقية، وقضايا الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي وغيرها. وجاء هذا التنامي معبراً عن تغير نوعي في السياسة التركية من دولة منعزلة عن سياقها الإقليمي ومشاكله ومنخرطة معه في علاقات متوترة، إلى دولة حاضرة ومنخرطة في تفاعلات المنطقة.

حكمت السياسة الخارجية التركية في المرحلة الأردوغانية مبادئ وتوجهات جديدة تختلف كلياً عن المبادئ الأتاتوركية. وقد وضع هذه المبادئ أستاذ العلاقات الدولية أحمد داوود أوغلو في كتابه العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، وكذلك في مقالات تضمنت الأفكار والمبادئ ذاتها. وقد تزامنت أفكار وطروحات أوغلو مع جملة متغيرات على كل من الساحة الإقليمية والدولية والداخلية خلقت بيئة مؤاتية على المستويات الثلاثة ساعدت في تقبل وانتشار أفكاره وخروجها من النظرية إلى التطبيق.

فعلى المستوى الداخلي، جاء فوز حزب العدالة والتنمية - الذي يحمل رؤية مختلفة عن مكانة تركيا وموقعها في الساحتين الإقليمية والدولية - في الانتخابات البرلمانية عام 2002 وتشكيله الحكومة فرصة سانحة له لترويج أفكاره ومبادئه الجديدة، حيث قام أردوغان باستدعاء أوغلو من مجاله

¹ Omer Taspinar، Turkey: the new model، Brooking Institution، 25 April، 2012، p2
<http://www.brooking.edu/research/papers/-Turkey-new-model-transpinar>

² علي حسن باكير، الأبعاد الجيوستراتيجية للسياستين الإيرانية والتركية حيال سورية، المركز العربي للأبحاث دراسة السياسات، الدوحة، 2013، ص 15

الأكاديمي لياشر في تطبيق نظريته الجديدة الخارجية¹. أما على المستوى الدولي فقد أدت أحداث 11 أيلول 2001 إلى تزايد القلق من الإسلام السياسي ما دفع بصناع القرار الأمريكيين إلى البحث عن نموذج معتدل لهذه الظاهرة يمكنه تحقيق الموائمة بين الإسلام ومتطلبات الديمقراطية الغربية، وقد وجدوا بتركيا وحزب العدالة والتنمية النموذج الأمثل لهذه المرحلة المهمة². وقد ترافق ذلك مع تعثر المفاوضات التركية للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي مما أصاب الساسة الأتراك بخيبة أمل عززت قناعتهم بأن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي قد لا ينجح في ظل رفض قوى هامة فيه منح تركيا العضوية الكاملة³.

بحسب أوغلو فإن أحداث 11 أيلول دفعت بالولايات المتحدة إلى استبدال النظام العالمي المستند لخطاب الحريات بنظام آخر مستند إلى المفهوم الأمني. وأشار إلى أن العالم شهد ثلاث مراحل بعد أحداث 11 أيلول: المرحلة النفسية وتجلياتها في حرب أفغانستان، المرحلة الاستراتيجية التي بدأت مع حرب العراق، وفيها ستبحث كل قوة عن موقعها في النظام العالمي وستشهد توترات وانفراط تحالفات وتبدلات وقد تستمر هذه المرحلة من 10 إلى 15 عامًا. ثم المرحلة الثالثة وهي مرحلة تأسيس نظام دولي جديد حيث ستعمل كل قوة على مضاعفة حضورها إلى حين اتضاح المعالم الجديدة لهذا النظام⁴. ويرى أوغلو أن خروج تركيا بموقع ومكانة من هذه المرحلة مرتبط باعتماد رؤية ديناميكية مؤثرة في السياسة الخارجية تقضي بأن تكون قوة مركزية.

¹ توفيق المدني، السياسة الخارجية التركية الجديدة كما يراها أوغلو: الموقع الاستراتيجي في الساحة الدولية، مجلة المستقبل الإلكترونية، العدد 3808، 2010، ص 20

² فادي خليل وأحمد الناصوري وعبد الرزاق إسماعيل، مرجع سابق، ص 221

³ زيا ميرال وجوناثان س باريس، تحليل النشاط الزائد للسياسة الخارجية التركية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، سلسلة ترجمات الزيتونة 60، بيروت، 2010، ص 6

⁴ محمد نور الدين، السياسة الخارجية التركية.. أسس ومركزات، مرجع سابق، ص 137

ثانياً: أسس ومحددات السياسة الخارجية التركية الجديدة:

1 - التوازن بين الأمن والديمقراطية¹: يرى أوغلو وجوب أن يكون هناك توازن بين الأمن والديمقراطية في أي بلد، لأن انعدام التوازن بينهما لن يحقق للدولة فرصة إقامة منطقة نفوذ في محيطها. فشرعية أي نظام سياسي تستمد من قدرته على توفير الأمن لمواطنيه، لكن بنفس الوقت هذا الأمن يجب ألا يكون على حساب الحريات وحقوق الإنسان في البلاد.

ففي الوقت الذي كان اللاعبون العالميون يغلبون فيه اعتبارات الأمن على ما عداها بعد أحداث 11 أيلول، كانت تركيا تتجج في التقدم على صعيد الإصلاح السياسي من دون التفريط بالمتطلبات الأمنية ما جعلها نموذجاً للبلدان الأخرى².

2 - مبدأ تصفير المشكلات مع دول الجوار الجغرافي Zero problems³: هي محاولة حل المشكلات العالقة بين تركيا وجيرانها وإخراجها من صورة البلد المحاط بالمشاكل والدخول في صورة البلد صاحب العلاقات الجيدة مع الجميع. يقوم هذا المبدأ على ضرورة سعي تركيا لحل جميع مشاكلها مع محيطها وخفضها إلى نقطة الصفر. وقد تراجعت تركيا من خلال هذا المبدأ عن اعتماد نظرية المباراة الصفرية في دبلوماسيتها ليحل مكانه مبدأ رابح - رابح، أي المكاسب المشتركة والفائدة المتبادلة للأطراف. ويرى أوغلو أن خفض المشكلات لحدود الصفر مع دول الجوار هو من أهم متطلبات الدور الإقليمي لتركيا في محيطها الجيوستراتيجي باعتبار أن أي سياسة فاعلة تتطلب بيئة سليمة تدعم مبادراتها ولا تتخوف من طموحاتها وتحقق مصالحها بصورة لا تؤثر على المصالح القومية للأطراف الأخرى. وهذا سيخرج تركيا من كونها بلداً طرفاً له مشكلات متواصلة مع جيرانه، إلى بلد ذي علاقة جيدة مع الجميع الأمر الذي يمنح السياسة الخارجية التركية قدرة استثنائية على المناورة.

¹ Ahmet Davutoglu، "Turkey's Foreign Policy vision: An Assessment of 2007"، Insight Turkey Vol. 10، No. 1، 2008 ، pp.79

² محمد نور الدين، السياسة الخارجية التركية.. أسس ومرتكزات، مرجع سابق، ص 138

³ Svante E. Cornell، "What drives Turkish Foreign Policy?"، Middle East Quarterly، volume 19، No. 1، Winter 2012، pp. 13

3 - مبدأ العمق الاستراتيجي¹: يقوم هذا المبدأ على فرضية مفادها أن عمق السياسة الخارجية التركية يجب أن يركز على العالم العربي وإيران والقوقاز والبلقان ودول آسيا الوسطى. فهذا هو العمق الاستراتيجي وليس أوروبا. وإذا ما ركزت تركيا على تلك المناطق فهي تكسب عندئذ فرصة أكبر للدخول بقوة في مسارها الأوروبي. وهنا يظهر المعنى العميق لحقيقة توجه تركيا الخارجي الجديد، فما حدث هو توسيع خيارات السياسة وإدراج مسارات وبدائل جديدة كانت في الهامش وليس انكفاءً أو تراجعاً عن المسار الأوروبي بل موضعة الهدف الأوروبي في سياق مركب يجعله على أهميته جزءاً من كل². بكلام آخر، فإن تركيا أرادت الاتجاه شرقاً لحيازة المزيد من القوة والمكانة والقابلية للاندفاع نحو الغرب (شد القوس باتجاه الشرق، يجعل السهم يطير أبعد نحو الغرب).

4 - مبدأ العمق الجغرافي (الدولة المركزية): يعتبر أوغلو أن تركيا دولة مركزية ولا يجوز النظر إليها كدولة جسر تربط نقطتين فحسب، أو كدولة طرفية تقع على تخوم العالم الإسلامي أو الغرب. ويرجع أوغلو كون تركيا دولة مركزية إلى موقعها الجغرافي الفريد والمميز، فهي في قلب العالم النشط والفاعل وليس المنعزل. ويحدد أوغلو مفهومه للدولة المركزية من خلال أربع سمات رئيسية وهي³: العمق الجغرافي - الاستمرارية التاريخية - التأثير الثقافي المتبادل - الترابط الاقتصادي المتبادل.

5 - مبدأ العمق التاريخي أو العثمانية الجديدة: هو مبدأ مطور عن مفهوم العثمانية الجديدة في المرحلة الأوزالية؛ فالعثمانية عند أوزال كانت مفهوماً ظاهره عثماني إلا أن جوهره قومي طوراني أخذ من الدولة العثمانية شكلها الإمبراطوري دون أن يتسع لمحتواها الإسلامي. أما عند حزب العدالة والتنمية فإن مفهوم العثمانية الجديدة ركز بصورة كبيرة على المحتوى الإسلامي، فكان ظاهره قومياً وباطنه إسلامياً، فحمل هذا المفهوم حينئذٍ إلى الأمجاد العثمانية والرغبة في الهيمنة على مناطق كانت فيما مضى خاضعة للسيطرة العثمانية⁴. ويقول أوغلو في لقاء مع نواب حزب العدالة والتنمية عام 2009 "إن لدينا ميراثاً آلاً إلينا من الدولة العثمانية. إنهم يقولون عنا العثمانيين الجدد. نعم نحن

¹ أحمد داوود أوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، الطبعة الأولى، عام 2010، الدار العربية للعلوم، بيروت، ص 610

² فادي خليل وأحمد الناصوري وعبد الرزاق إسماعيل، مرجع سابق، ص 222

³ أوغلو، أحمد داوود، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، مرجع سابق.

⁴ فادي خليل وأحمد الناصوري وعبد الرزاق إسماعيل، مرجع سابق، ص 223

العثمانيون الجدد ونجد أنفسنا ملزمين بالاهتمام بالدول الواقعة في منطقتنا. نحن نفتح على العالم كله والدول العظمى تتابعنا بدهشة وتعجب...¹

6 - مبدأ السياسة الخارجية المتعددة الأبعاد²: يقوم هذا المبدأ على أن الظروف الدولية المتغيرة تجعل من غير الممكن اتباع سياسة ذات بعد واحد. لذلك فإن تركيا يجب أن تسعى في علاقاتها مع اللاعبين الدوليين إلى علاقات تكاملية وليست تنافسية. ويظهر هذا المبدأ تركيا شريكاً استراتيجياً مع الولايات المتحدة وحلف الناتو، مع سعيها في الوقت عينه للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وإلى علاقات حسن الجوار مع روسيا وعلاقات تكاملية مع منطقة أوراسيا. لذلك فإن العلاقات الجيدة على سبيل المثال مع روسيا ليست بديلاً عن العلاقة مع أوروبا، ومثلها فإن نموذج الشراكة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية ليست علاقة موجهة ضد روسيا³. ووفق هذا المبدأ فإن على تركيا أن تكون مصدرًا لحل المشكلات وبلدًا مبادرًا إلى طرح الحلول بدل أن تكون مصدر مشكلة⁴.

7 - مبدأ دبلوماسية السلام الوقائية والاستباقية⁵: الهدف من هذا المبدأ هو اتخاذ إجراءات معينة قبل وقوع أي أزمة، وقبل تفاقم أي أزمة موجودة. والتعبير الأكثر شيوعاً لهذا النوع من الدبلوماسية يتبلور في عمل المبعوثين الدبلوماسيين الموفدين إلى مناطق الأزمات بغرض تشجيع الحوار والتوصل إلى حلول توافقية وتسوية التوترات بالوسائل السلمية. فالسياسة التركية تقرر بمبدأ الأمن للجميع والحوار السياسي على أعلى مستوى والانخراط الاقتصادي والترابط والتعايش بين الثقافات المتعددة. والمثال الفعلي على هذه السياسة ظهر في الجهود التركية للوساطة بين إسرائيل وسوريا

¹ افتكار البنداري، داوود أوغلو: نعم نحن العثمانيون الجدد، أرشيف اسلام أون لاين <https://archive.islamonline.net> ، تاريخ الدخول 2020/1/21

² أحمد داوود أوغلو، معالم السياسة الخارجية التركية في منطقة متغيرة وفي العالم، مجلة رؤية تركية، العدد 1، 2012، ص 10

³ علي حسن باكير، محددات السياسة الخارجية التركية الجديدة، آراء حول المدخل لفهم الدور التركي في المنطقة، الخليج، العدد 71، 2010، ص 70

⁴ محمد نور الدين، السياسة الخارجية التركية.. أسس ومرتكزات، مرجع سابق، ص 138

⁵ رائد مصباح أبو داير، استراتيجية تركيا شرق أوسطياً ودولياً في ضوء علاقتها بإسرائيل 2000-2011، الطبعة الأولى، 2013، باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، ص 382

عام 2008، وفي محاولات إجراء مصالحات في الأزمة اللبنانية عام 2010، وكذلك جهودها في مسألة المصالحة بين الفلسطينيين.

8 - مبدأ الدبلوماسية النشطة: إن هذا المبدأ من شأنه إعطاء تركيا دورًا كبيرًا في العلاقات الدولية، وتتم من خلال الانخراط بالمنظمات والمؤسسات الدولية، والتعاطي مع كل الموضوعات ذات البعدين الإقليمي والدولي. لذلك فإن تركيا اليوم عضو في مجموعة العشرين، وعضو في الناتو، وعضو مراقب في الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية، ولديها آلية حوار استراتيجي مع مجلس التعاون الخليجي¹. وكذلك انصبَّ اهتمام تركيا على منظمة المؤتمر الإسلامي نظرًا لأهمية الأوضاع في المنطقة الإسلامية لا سيما بعد غزو أفغانستان والعراق، حيث تجلّى هذا الاهتمام بانتخاب أكمل الدين إحسان أوغلو رئيسًا لهذه المنظمة التي تمثل كل العالم الإسلامي. وكذلك لم تتردد تركيا في أن يكون لها دور فاعل في بعض مناطق التوتر، فشاركت في قوات اليونيفيل في جنوب لبنان بعد حرب 2006 على لبنان وكانت عودة عسكرية للمرة الأولى لجنود أترك إلى المنطقة العربية التي انسحبوا منها نهائيًا عام 1918².

المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية الإسرائيلية

منذ البداية، اتخذ القائمون على المشروع الصهيوني توجهات سياسية تقوم على إنشاء تحالفات متينة مع الدول الكبرى بشكل خاص، ومع سائر الدول الأخرى بشكل عام. حيث تم الربط ما بين إنشاء الدولة اليهودية في فلسطين والحصول على الاعتراف العالمي بها. وكان قرار المؤتمر الصهيوني

¹ عيبر محمد عاطف الغندور، جدلية بدائل التوجه السياسي التركي المعاصر: دراسة استشرافية، دراسات الشرق الأوسط، مجلة فكرية محكمة، العدد 6، المجلد 3، 2011، ص 383

² محمد نور الدين، تركيا والمسألة اللبنانية، فصلية شؤون الأوسط، العدد 123، بيروت، صيف 2006، ص 69

الأول الذي عقد في مدينة بال السويسرية عام 1897 "إقامة وطن للشعب اليهودي في أرض إسرائيل يضمنه القانون العام" ¹ بمثابة دليل عمل لجميع التيارات الصهيونية.

في تلك المرحلة، أولى النشاط الصهيوني أهمية كبرى لتحويل الهجرة اليهودية من حالات تسلل إلى أفواج جماعية تهاجر إلى فلسطين بموافقة ودعم دوليين، حيث كانت المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية أداة رئيسية للعمل السياسي الخارجي. وبعد إنشاء دولة إسرائيل عام 1948 تولت وزارة الخارجية الإسرائيلية المهمة ذاتها التي كانت تؤديها الإدارة السياسية في الوكالة اليهودية ²، حيث كان لا بد من إجراء تغييرات على السياسة الخارجية بما يتناسب والمعطيات التي تترتبت على إنشاء الدولة.

أولاً: أسس ومحددات السياسة الخارجية الإسرائيلية

أ - حيازة الاعتراف الدولي:

بعد قيام دولة إسرائيل عام 1948 ركزت الدبلوماسية الإسرائيلية على تأمين العناصر الدولية اللازمة لضمان وجود إسرائيل كدولة ذات سيادة على أرض فلسطين. ولضمان هذا الوجود سعت إسرائيل إلى شمول علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية أكبر عدد ممكن من الدول معتبرة أنه بقدر شمول قبولها عالمياً كعضو في الأسرة الدولية يقترن تحقيق آمالها بقبول وجودها ككيان قومي قائم في منطقة الشرق الأوسط ³.

عملت إسرائيل خلال معركتها في الحصول على الاعتراف الدولي على مسارين، الأول: الاعتراف الأحادي حيث تعترف كل دولة بمفردها بإسرائيل، والمسار الثاني وهو الاعتراف الجماعي وقبولها

¹ دافيد فيتال، هامهبيخا هتسيونيت / شلاف ههخرعا = الثورة الصهيونية / مرحلة الحسم، المجلد الثالث، تل أبيب: دار نشر عام عوفيد، المكتبة الصهيونية، 1991، ص 37

² Eytan، walter، the first ten years: A diplomatic history of Israel (London: Weidenfeld and Nislon) 1958، p 206

³ الجيش اللبناني، القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، الطبعة 2، تحقيق وزارة الدفاع الوطني، الناشر مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1977، ص 445

عضوًا في الأمم المتحدة. وتحقق هذا النمط عام 1949 حيث تم الاعتراف بإسرائيل عضوًا في الأمم المتحدة بعد موافقة مجلس الأمن والجمعية العامة على طلبها.

ب - بلورة الأسس التحالفية:

إن اختيار الدول التي من شأنها تشكيل مصدر للدعم السياسي والعسكري والاقتصادي، كان بمثابة الهم الأكبر بالنسبة إلى إسرائيل، علمًا أنه يوجد ثلاث مراحل رئيسية مرت بها السياسة الخارجية الإسرائيلية على هذا الصعيد، وهي¹:

- مرحلة الموازنة بين الكتلتين الشرقية والغربية (1948 - 1950)
- مرحلة الانحياز نحو الكتلة الغربية (1950 - 1957)
- مرحلة الاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية (1957 - حتى الآن)

إن الاعتماد على حليف كان المبدأ الأساسي الذي حاولت إسرائيل تجسيده إبان سعيها لبلورة سياستها الخارجية، ما شكّل امتدادًا لسياسة الحركة الصهيونية منذ تأسيسها، إذ تابعت إسرائيل هذه السياسة لناحية الدمج بين إمكانياتها الذاتية والدعم الخارجي لها لتكريس نمط معين من القوة وهو "تمط القوة التحالفي" وذلك بغرض تزويد المشروع الصهيوني بضمانات البقاء في ظل التحديات الخارجية لإسرائيل وفي مقدمها الرفض العربي لمشروعها².

كانت توجد قناعة لدى الساسة في إسرائيل أن هذه الدولة ليس لديها القدرة بمفردها على تحمل أعباء كلفة وجودها ودورها الوظيفي في المنطقة، وبالتالي لا بد من الشراكة الاستراتيجية مع الغرب لتقاسم الأدوار. وقد عبّر إيغال آلون (رئيس الحكومة الإسرائيلية عام 1969) عن أهمية التحالف مع الدول العظمى بقوله: "لا بد لنا من المحافظة على صداقة دول كبرى، وعلى رأسها الدول التي من شأنها

¹ المرجع السابق، ص 446

² إبراهيم عبد الكريم، السياسة الخارجية الإسرائيلية، الطبعة الأولى، 2001، أبو ظبي للطباعة والنشر، ص 11

أن تزودنا بالوسائل القتالية والمساعدات السياسية والمعونات الاقتصادية"¹. كما حدد الوزير الإسرائيلي أبا إيبان العوامل والضمانات التي تعطي لإسرائيل أملاً في البقاء وفق الترتيب التالي²:

- استمرار المساعدات العسكرية الأمريكية المباشرة.
- استمرار حماية الدول الكبرى للوضع القائم في المنطقة.
- استمرار العلاقات العربية، لأنه لو اتحد العرب سهل عليهم إذابة كياننا.

استمرت إسرائيل في انتهاج سياسة الحركة الصهيونية في التحالف مع الدول الغربية، واستطاعت أن تحصل من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا على ما يسمى بالبيان الثلاثي الذي صدر في لندن بتاريخ 1950/5/25 والذي مكّن إسرائيل من الدخول في دائرة الحماية الغربية. ونص البيان على أن الحكومات الثلاث تعترف بأن إسرائيل والدول العربية في حاجة إلى مستوى من القوات المسلحة تكفل أمنها الداخلي والدفاع عن المنطقة بمجموعها. وبذلك أرسى البيان أساس الحيلولة دون تحقيق تفوق عربي على إسرائيل. وفي الفترة التي تلت صدور البيان، أصبحت فرنسا شريكة في المحافظة على أمن إسرائيل ومصدراً لسلحها. وكانت بريطانيا معنية بالدعم الاقتصادي لإسرائيل بالإضافة للعسكري، وتطور التحالف مع الولايات المتحدة بشكل مكثف³. وفي الوقت نفسه سارت العلاقات الإسرائيلية مع ألمانيا على ثلاثة اتجاهات: الاتفاق على التعويضات عما يسمى اضطهاد اليهود في الرايخ الثالث، وتوطيد العلاقات السياسية والاقتصادية، وتزويد الجيش الإسرائيلي بأسلحة ألمانية متطورة.

¹ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العسكرية الصهيونية، المجلد الأول، القاهرة، 1972، ص 283

² أنيس صايغ، ميزان القوى العسكرية بين الدول العربية وإسرائيل، مجلة دراسات فلسطينية، عدد 12، بيروت، 1967، ص 73

³ البيان الثلاثي، الموسوعة الفلسطينية، 2013، <https://www.palestinapedia.net>

ج - الخلفية الأيديولوجية:

اعتمدت إسرائيل في انتاج وصياغة سياستها الخارجية على منظومة من الأحكام والمقولات الصهيونية كمادة لتسويق صورتها عالمياً. وكان في مقدمة عناصر هذه المنظومة ما يلي¹:

- امتلاك اليهود حقاً تاريخياً في أرض فلسطين وحقاً بالعودة إلى وطنهم تحقيقاً للنبوءة إلى أرض الميعاد.
- فلسطين أرض خالية من السكان ويجب أن تعطى لشعب بلا أرض.
- إن اليهود هم من لعبوا الدور الأكبر في إعمار تلك البلاد التي كان يخيم عليها الفقر والموت، حيث أحيها الاستيطان اليهودي وجعلها جنة نابضة بالازدهار والحياة.
- الترويج لامتلاك إسرائيل إمكانيات ذاتية ضخمة وطاقات علمية وفكرية عظيمة يمكن من خلالها الإسهام ببناء علاقات وطيدة مع دول العالم.
- إن إسرائيل هي الملاذ الآمن للشعب اليهودي الضحية المشرد والطريد الذي عاش تجربة تاريخية مريرة في ظل اللاسامية.
- استعطف دول العالم بطرح إسرائيل نفسها كدولة فتية بحاجة إلى تمكينها من الوقوف على قدميها أمام أعداء متوحشين يحاولون تدميرها وإبادة سكانها اليهود.
- إسرائيل تنتمي إلى فئة الدول المتحضرة وتؤدي دوراً ومهمة تمدنية في منطقة متخلفة، والغاية الأولى لها هي حماية وجودها الإنساني والكياني وتحقيق الأمن والاستقرار والسيادة الذاتية.
- إسرائيل دولة تؤمن بالتعايش السلمي وعلاقات الاحترام المتبادل وترفض اللجوء إلى القوة إلا دفاعاً عن نفسها، وهي تمد يدها إلى كل شعوب الأرض قاطبة للتعاون المثمر في سبيل المصلحة العامة.

د - التبعية للأمن الإسرائيلي:

صاغت إسرائيل سياستها الخارجية على مقاسها الأمني، ويتأثير واضح وجلي لأفكار رئيس حكومتها الأول بن غوريون الذي كان يشدد على أن أهم عامل يقرر هذه السياسة هو أمن إسرائيل الناجم عن

¹ إبراهيم عبد الكريم، السياسة الخارجية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص 13-14

الصراع العربي الإسرائيلي¹. ومنذ ذلك الحين تميزت العلاقة بين السياسة الخارجية والأمن بأنها العلاقة الأهم بسبب التنوع والانتساع في المسؤوليات الملقاة على عاتق وزارتي الدفاع والخارجية². وظهر من خلال التجربة أن بن غوريون الذي احتفظ لنفسه بوزارة الدفاع ركز على أن يكون أيضًا وزيرًا للخارجية، لأن الشؤون الخارجية لا تقل أهمية عن الشؤون العسكرية³، فسيطر بن غوريون في حقبة الخمسينيات على سياسة إسرائيل الخارجية كرئيس للوزراء وعلى سياستها الحربية كوزير للدفاع وجعل من الارتباط بين هاتين السياستين وسيلة لتحقيق الأهداف الكبرى لإسرائيل، حيث كان التركيز على توجيه السياسة الخارجية الإسرائيلية في خدمة للمخطط الأمني، فكانت سياسة إسرائيل الخارجية محكومة بحالة التبعية التامة لسياستها الأمنية.

وفي هذا السياق يشير هنري كيسنجر (وزير خارجية أمريكا سابقًا) إلى أن ليس لإسرائيل سياسة خارجية وإنما لديها سياسة داخلية تنعكس خارجيًا فقط، وأن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة عملت قبل كل شيء تبعًا للنظرية الأمنية، وبعد ذلك على أساس احتياجات سياسة داخلية وأحلام إقليمية وعدم ثقة بالأجانب⁴. وفي نفس الوقت كانت ثنائية الخارجية - الأمن تخضع لجملة من العوامل الاجتماعية التي شكلت حاضنة لها وفي مقدمتها سيطرة القيم التقليدية والدينية في المجتمع الإسرائيلي، والأبعاد النفسية للشخصية الإسرائيلية وما تحتويه من عقْد العظمة والتفوق والشعور بالاضطهاد والخوف من خطر الإبادة وانعدام الثقة بالآخرين⁵.

ثانيًا: الأجهزة العاملة في السياسة الخارجية الإسرائيلية

تتظافر الجهود بين عدة أطراف وقوى داخلية في إطار تكاملي بغية تخطيط سياسة إسرائيل الخارجية، حيث إنَّ جزء من هذه الجهود هو وفق النمط المؤسسي تضطلع به هيئات وأجهزة

¹ Ben Gurion، Rebirth and density of Israel، NewYork: Philosophical library، 1954، p 391

² Micheal Brecher، the foreign Policy system of Israel، setting images، process (London: oxford university press. Toronto Melbourne) 1972، p 127

³ Moshe Perlman، Ben Gurion Looks Back in talks with Moshe Perlman، (Newyork: Simon and Schuster) 1965، p 127

⁴ عماد قشور، لإسرائيل سياسة داخلية فقط، القدس العربي، 20 فبراير 2019، www.alqudus.co.uk

⁵ نظام بركات، مراكز القوى في إسرائيل 1963-1983، دورها في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية، مخطط مراكز القوى ونموذج صنع القرار السياسي، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، 1983، ص 137

إسرائيلية، ونمط آخر قائم على الفردية تلعب فيه شخصيات صهيونية معينة دورًا بارزًا في تهيئة الأجواء لإقامة تلك العلاقات والعمل على تطويرها.

1 - الكنيست والحكومة:

تلعب كل من الكنيست (البرلمان) والحكومة دورًا بارزًا في عملية صناعة السياسة الخارجية الإسرائيلية. تبدأ عملية التشريع بتقديم الحكومة مشروع قانون للكنيست لإدراجه على جدول الأعمال وعرضه على القراءة التمهيديّة، ولا تصادق عليه إلا بعد إجراء ثلاث قراءات تمهيدية، ثم يحول إلى رئيس الدولة ورئيس الحكومة والوزير المعني لتوقيعه. أما المعاهدات التي تبرمها الحكومة مع الخارج، فإنها تعرض على الكنيست للمصادقة أو إجراء تعديلات عليها عبر عرضها على اللجنة المختصة، ولا تصبح المعاهدة ملزمة لإسرائيل إلا بعد تصديقها بقرار صادر عن جلسة كاملة للكنيست¹.

تعتبر لجنة الخارجية والأمن في الكنيست هي اللجنة المعنية بالأعمال الخاصة بالسياسة الخارجية، حيث تناقش اقتراحات القوانين والأنظمة المتصلة بعملها وأي موضوع آخر يحول إلى مناقشاتها من جانب الكنيست. ويحق لهذه اللجنة مطالبة الوزير المعني بتفسيرات ومعلومات بشأن الموضوع الذي تناقشه أو الذي يدخل في مجال اهتمامها، كما لها أن تستعين بالخبراء وممثلي فعاليات معينة. وتحول اللجنة نتائج عملها إلى وزير الخارجية حيث تعد هذه النتائج بمثابة توصيات غير ملزمة للوزارة. أما لناحية الحكومة، فيقف رئيس الحكومة في رأس النخبة المؤثرة في صناعة السياسة الخارجية الإسرائيلية بحكم قوته المستمدة من موقعه وصلاحياته. وتتجلى المظاهر الرئيسية لقوة رئيس الحكومة في نظام الحكم الإسرائيلي بالنقاط التالية:

- يعتبر الناطق الأول باسم الحكومة.
- يؤثر على استنتاجات الحكومة وقراراتها وسياساتها وصورته.

¹ إبراهيم عبد الكريم، السياسة الخارجية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص 17

- يوجه المفاوضات مع الدول الأجنبية في القضايا الأساسية.
- العنصر المركزي في تحديد توجهات السياسة الخارجية.

أما دور الحكومة مجتمعة فيتمثل بإجراء المناقشات واتخاذ القرارات سواء في اللجان الوزارية أو في اجتماع الحكومة بكامل هيئتها. وتعتبر مداوات الحكومة سرية يحظر الكشف عنها في مجالي أمن الدولة والعلاقات الخارجية¹.

2 - وزارة الخارجية:

إن البنية الأساسية لوزارة الخارجية كانت جاهزة للعمل منذ 1947/10/15 عندما عينت الوكالة اليهودية لجنة رفيعة المستوى لتدير أمور التخطيط وتشكيل هيئة إدارة للدولة الحديثة². وقد شهدت هذه البنية بعد قيام دولة إسرائيل تغييرات كبيرة في حجم العمل ومجالاته نظرًا للظروف والمهام التي أُلقيت على عاتقها. ومن أبرز المهام التي تؤديها وزارة الخارجية والتي يتكرر تحديدها في التقرير السنوي الذي تعده الوزارة، هي³:

- صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية للحكومة الإسرائيلية وعرضها أمام الحكومات والمنظمات الدولية.
- تعريف الحكومات والمنظمات والهيئات الدولية وشعوب العالم أجمع بمواقف إسرائيل من القضايا المطروحة.
- تطوير العلاقات السياسية والثقافية والعلمية والاقتصادية مع الدول والمنظمات الدولية.
- العمل على تشجيع التعاون مع الدول النامية.
- حماية حقوق الإسرائيليين في الخارج ومصالحهم عبر تقديم التسهيلات القنصلية وخدمات السفارة وضمان حقوق مواطني البلدان الأخرى في إسرائيل.
- تمتين علاقات إسرائيل بالتجمعات اليهودية في الشتات وضمان حقوق عودتهم إليها.

¹ المرجع السابق نفسه، ص ص 18-19

² Michael Brecher، 'The foreign policy system'، p 504

³ Michael Brecher، 'The foreign policy system'، p 513

على الرغم من أن وزارة الخارجية تستحوذ على القسط الأكبر من عملية صناعة القرار السياسي الخارجي في إسرائيل، إلا أن مركزية الأمن وضعت وزارة الدفاع في مرتبة الشريك الأول ضمن هذه العملية ولا سيما بشأن جميع الموضوعات المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي والآثار المترتبة على هذا الصراع¹. ففي حين يُعتبر وزير الخارجية في دول كثيرة هو الرجل الثاني في المرتبة بعد رئيس الحكومة، والكثير من رؤساء الحكومات وصلوا إلى مناصبهم بعد أن تولوا منصب وزارة الخارجية، إلا أنه في الحالة الإسرائيلية، وفي ظل مركزية الأمن، يأتي وزير الدفاع في المرتبة الثانية من حيث الأهمية بعد رئيس الحكومة، ويأتي وزير الخارجية في المرتبة الثالثة وربما بعدها².

3 - رئيس الدولة:

بحسب بنية الحكم في إسرائيل، فإن رئيس الدولة لا يملك سلطات وصلاحيات كبيرة، ويتلخص دوره في مجال السياسة الخارجية لإسرائيل بحسب "قوانين الأساس" للكنيست فيما يلي³:

- التوقيع على المعاهدات مع الدول الأجنبية بعد الموافقة عليها من قبل الكنيست، وليس له الحق في رفض التوقيع على المعاهدات المقررة من قبل الكنيست.
- تعيين الممثلين الدبلوماسيين لإسرائيل في دول العالم بناء على توصية وزير الخارجية، ويقبل أوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين الأجانب في إسرائيل.

غير ذلك، ليس لرئيس الدولة ما يقدمه في السياسة الخارجية لإسرائيل، لكن بإمكانه القيام بأنشطة اجتماعية وثقافية يكون لها نافذة سياسية مثل استضافة الوفود والزوار الرسميين، وإقامة حفلات التعارف وغيرها من الأعمال التي تسهم في توثيق علاقات إسرائيل بدول العالم⁴.

¹ أحمد السيد النعماني، التركيب الاجتماعي للمجتمع الإسرائيلي وأثره على النسق السياسي، مكتبة نهضة الشروق، القاهرة، 1980، ص 82

² إبراهيم عبد الكريم، السياسة الخارجية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص 19

³ قانون أساسي: رئيس الدولة، موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية،

<http://www.altawasul.com/MFAAR/this+is+israel/plotical+structure/basic+law+the+pre+ident.thm> تاريخ الدخول 2020/2/18

⁴ إبراهيم عبد الكريم، السياسة الخارجية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص 28

4 - المنظمة الصهيونية والوكالة اليهودية:

بذلت المنظمة الصهيونية العالمية جهودًا سياسية كبيرة لدى حكومات الدول الكبرى لتسهيل هجرة اليهود إلى فلسطين، وذلك في إطار سعيها لتنفيذ المشروع الاستيطاني الصهيوني وتطبيق مقررات مؤتمرها الأول الذي عقد في سويسرا / بازل عام 1897، كما أنها استطاعت الحصول على وعد بلفور عام 1917¹. وبعد قيام دولة إسرائيل عام 1948 ركزت المنظمة على تذليل العقبات التي تحول دون ما يسمى "المغشما"، أي التعبير عن الانتماء اليهودي بالهجرة إلى فلسطين واعتناق الصهيونية².

وكانت الوكالة اليهودية هي المسؤولة عن تنظيم هجرة اليهود من العالم إلى إسرائيل، وفي سبيل تنفيذ مهمتها المركزية الخاصة بالهجرة والاستيطان، تعقد الوكالة اليهودية محادثات مع العديد من دول العالم والمسؤولين فيها وترتبط معهم باتفاقيات تمكنها من ممارسة نشاطها. ولا شك أن عمل الوكالة والمنظمة على الساحة الدولية يسهم إلى حد كبير في تهيئة الظروف للسياسة الخارجية لإسرائيل كي تحقق أهدافها وأغراضها، وهو ما يجعل هذه المؤسسات بمثابة أدوات رديفة للأجهزة الإسرائيلية العاملة في حقول السياسة الخارجية والعلاقات الدولية³. وتجدر الإشارة إلى أنه في العام 1994 تم توحيد المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية عملياً وإدارياً في عهد رئاسة أبراهام بورغ للوكالة.

¹ المرجع السابق نفسه، ص 29

² مؤسسة الدراسات الفلسطينية، قرارات المؤتمر الصهيوني الثالث والثلاثين، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 9، العدد 36، بيروت، خريف 1998، ص 180

³ إبراهيم عبد الكريم، المنظمة الصهيونية وإسرائيل ويهود العالم، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2000، ص 211

5 - الهستدروت:

كان المؤتمر الأول للهستدروت (النقابة العامة للعمال في أرض إسرائيل) في عام 1920 حيث طرحت نفسها كمنظمة جامعة للعمال في العالم. ثم أسست هيئة "الرابطة من أجل أرض إسرائيل الكاملة" في مسعى منها للحصول على تأييد دولي لفكرة إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين¹.

تتجلى توجهات الهستدروت في الحصول على المشورة من منظمات عمالية كبيرة في الدول المتقدمة وفي تقديم المساعدات لمنظمات العمال في الدول النامية. وركزت الهستدروت على توسيع العلاقات مع دول العالم حيث كانت هذه العلاقات أحياناً تمهد الطريق لإقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل أو تعزز عمليات التعاون الاقتصادي القائمة. نجحت هذه النقابة في التسلل للكثير من البلدان النامية في آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا مستغلة التجربة الإسرائيلية كنموذج صالح للتطبيق في البلدان النامية وحاجة تلك البلدان للمساعدة والخبرات الأجنبية². وقد ترتب على هذا التسلل الهستدروت تدعيم مكانة إسرائيل الاقتصادية في العديد من البلدان النامية.

6 - المخابرات:

ترتبط مؤسسة المهام الخاصة في إسرائيل (الموساد) وشعبة الاستخبارات العسكرية (أمان) التابعة للأركان العامة للجيش الإسرائيلي (التابع بدوره لوزارة الدفاع) بعلاقات وطيدة مع عدد كبير من الأجهزة الاستخباراتية في العالم. وعبر هذا الارتباط تتولى أعمال لا تقتصر على الجانب الأمني بل تتعداه إلى موضوعات سياسية وسواها.

ونشرت الصحافة الإسرائيلية حول هذا الموضوع وأشارت إلى أن الموساد تعدت على صلاحيات وزارة الخارجية وأقامت جهاز علاقات خارجية خاصاً بها، وهي لا تكتر من إشراك الخارجية بالمعلومات السياسية الموجودة لديها، ولا تحول لها ما يكفي من المواد الاستخباراتية بهدف استخدامها من قبل مركز الأبحاث السياسية التابع للأخيرة. وبالإضافة إلى الموساد وأمان، تعمل في

¹ إبراهيم عبد الكريم، السياسة الخارجية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص 30

² إبراهيم عبد الكريم، الهستدروت وانتخاباتها الأخيرة في إسرائيل، مجلة الأرض، العدد 6، دمشق، السنة 21، حزيران 1994، ص 23 - 25

وزارة الدفاع دائرة كبيرة وقوية للعلاقات الخارجية تسيطر على إدارة عدة لجان تعمل في مجال علاقات إسرائيل الخارجية، وهذه اللجان أسهمت في إضعاف ممثلي وزارة الخارجية في المجموعة السياسية العسكرية المشتركة في إسرائيل 1.

المبحث الثاني: دوافع العلاقات التركية – الإسرائيلية

مما لا شك فيه، أن البحث في جذور وتاريخ العلاقة بين أي دولتين يوجب تحليل أهم الغايات والدوافع لدى كل دولة التي قادتها إلى إنشاء هذه العلاقة، إضافة إلى الأهداف التي تسعى كل دولة لتحقيقها والوصول إليها جراء تلك العلاقة.

المطلب الأول: الدوافع والمحددات التركية

1 – الدافع والمحدد الأمني:

بعد الهزيمة التي تلقتها الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى بدأ مسار الانحدار والعد العكسي لزوال الامبراطورية يتسارع، فأخر سلاطين هذه الدولة محمد وحيد الدين السادس كان قد وقّع على معاهدة سيفر عام 1920 التي كادت أن تؤدي بتركيا إلى التقسيم فيما لو تم تطبيقها، إذ إنها لحظت إعطاء الأكراد الحكم الذاتي جنوب شرق تركيا، وإعطاء الأرمن وطنًا قوميًا في شرق البلاد، الأمر الذي سرّع في حرب الاستقلال بقيادة مصطفى كمال أتاتورك الذي أعاد الحلفاء إلى طاولة المفاوضات وانتزع في معاهدة لوزان عام 1923 الاعتراف الرسمي بحدود الجمهورية التركية الحالية وإلغاء مفاعيل معاهدة سيفر².

من ناحية أخرى، فإن العلاقات التركية – السوفياتية لم تكن على ما يرام، فعلى الرغم من توقيع أتاتورك ولينين على معاهدة الصداقة والتعاون السوفياتية – التركية عام 1921 إلا أن ذلك لم يلغ الأطماع السوفياتية التاريخية باتجاه الجنوب نحو المضائق التركية التي كانت لتسمح للسوفيات بالوصول إلى المياه الدافئة في المتوسط والخليج العربي الأمر الذي كان متعذرًا على الاتحاد

¹ إبراهيم عبد الكريم، السياسة الخارجية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص ص 31-32

² محمد نور الدين، حجاب وحراب الكمالية وأزمات الهوية في تركيا، الطبعة الأولى، 2001، رياض الريس للكتاب والنشر، بيروت، ص 95.

السوفياتي لأسباب جغرافية طبيعية. فالسوفيات عادوا ليصروا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945 على الأتراك لمنحهم قواعد عسكرية في مضيق الدردنيل والبوسفور، وتعديل ميثاق مونرو بشأن المضائق لجعلها تحت سيطرة كل الدول المطلة على البحر الأسود وليس بقائها حصراً تحت السيطرة التركية، هادفين من ذلك إلى جعل هذه المنطقة في دائرة نفوذهم¹. بقيت العلاقات بين الطرفين متأزمة حتى العام 1947 حيث باتت تركيا تخشى التعرض المسلح من قبل السوفيات ما جعلها في موقع غير القادرة على رفض المطالبات السوفياتية دون مساعدة خارجية.

في سياق متصل، فإن علاقة تركيا مع جارتها إيران لم تكن على ما يرام، إذ إن التنافس التاريخي على السلطة والنفوذ في المنطقة بينهما قد شكل لكل منهما خوفاً وقلقاً عميقين تجاه الآخر. وأدت الخيارات المذهبية المختلفة للدولتين إلى تشكيل توازن تنافسي دائم يتقاطع بين الجيوسياسي والديني جعل العلاقات بينهما بحالة مد وجزر².

كل ما ورد كان محط أنظار الأتراك وسبباً لإيقاظ هواجسهم ومخاوفهم من احتمال تعرض دولتهم لمخاطر جدية من جميع هؤلاء الخصوم. لذلك اتضح لهم أن مسألة إقامة علاقات وثيقة مع إسرائيل كانت أكثر من ضرورة لتحسين وضعهم الاستراتيجي لمواجهة تلك التحديات الشاخصة.

2 – الدافع والمحدد العسكري والاستخباراتي:

أمام ما كانت تواجهه تركيا من تحديات مختلفة وجدت نفسها في حاجة ماسة لتعزيز قدراتها العسكرية والحربية وتعزيز كفاءة جنودها وحياسة صنوف الأسلحة المتطورة. فهي من جهة تريد الدفاع عن نفسها مقابل ما ينتظرها من تحديات وتهديدات، ومن جهة أخرى كانت ترغب في أن تكون قوة عسكرية إقليمية فاعلة في المنطقة. وجدت تركيا في إسرائيل الملجأ البديل والضروري المتاح، حيث

¹ حنا عزو بهنان، العلاقات التركية – السوفياتية (1938-1952)، مركز الدراسات التركية، بحوث تاريخية رقم 74، جامعة الموصل، العراق، 1996، ص 8.

² أحمد داوود أوغلو، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، الطبعة الأولى، 2010، ترجمة محمد جابر تلجي وطارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ص 465.

كانت إسرائيل قادرة على تلبية متطلبات تركيا لتطوير القدرات الحربية لجيشها حيث إن الأسلحة الإسرائيلية تتميز بارتفاع مستواها التقني وفعاليتها التي تضاهي تلك الأمريكية¹.

ويعتبر اتفاق شباط 1996 هو الأهم في سبيل إنجاز تلك المصالح التي وجدتها تركيا في إسرائيل. وهذا الاتفاق لم يكن يتيمًا إذ تلاه توقيع العديد من الاتفاقيات بين البلدين على هذا الصعيد حيث وصل العدد إلى 14 اتفاقًا بين الجانبين حتى العام 1997². فضلًا عن ذلك، وجدت تركيا في إسرائيل مركزًا مهمًا للتبادل المعلوماتي الاستخباراتي والحصول على صور الأقمار الاصطناعية الإسرائيلية وخصوصًا حول نشاطات حزب العمال الكردستاني المصنف كحزب إرهابي من الحكومة التركية. وكان أبرز نتائج هذا التعاون إلقاء القبض على عبد الله أوجلان زعيم الحزب المذكور في كينيا عام 1999³.

يتضح مما سبق مدى ديناميكية إسرائيل في علاقاتها مع تركيا، لا سيما في المجال العسكري والاستخباراتي، حيث كانت تركيا كمن استيقظ في الصباح ووجد بجانبه كنزًا كبيرًا⁴، وسعت تركيا بكل ما تملك من قوة للاستفادة من هذا الكنز.

3 – الدافع والمحدد الداخلي التركي:

كان الداخل التركي يشهد حالة من التجاذب بين التيارات السياسية الداخلية المختلفة. فالتيار العلماني بما يمثل (القوات المسلحة بالإضافة إلى عدد من الأحزاب) من جهة، بحالة تجاذب مع التيارات الإسلامية (أحزاب إسلامية – مدارس دينية) من جهة أخرى. وقد كان التيار العلماني يرى في

¹ إبراهيم عبد الكريم، الصناعات العسكرية الإسرائيلية: المحددات – البنية – الصادرات، الطبعة الأولى، 2004، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ص 132

² جلال معوض، "التعاون العسكري التركي الإسرائيلي"، مجلة المستقبل العربي، عدد 237، بيروت، 1998، ص 22-21

³ رنا عبد العزيز خماش، العلاقات التركية – الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، 2010، ص 36

⁴ Ofra bengio, Changing Relations: Turkish-Israeli-Arab Triangle, 2000
<http://www.sam.gov.tr/volume5a.php>

التحالف مع إسرائيل تعزيز الطابع والصبغة العلمانية للدولة¹، ما يجعل من الصعوبة في مكان على أي حزب يتسلم السلطة لاحقاً إلغاء هذه الصبغة عن تركيا حتى ولو كان حزباً إسلامياً. وهنا لا بد من الإشارة إلى أنه وبعد وصول نجم الدين أربكان مؤسس حزب الرفاه التركي وصاحب الميول الإسلامية إلى رئاسة الحكومة التركية عام 1996 قامت المؤسسة العسكرية التركية صاحبة اليد الطولى في تركيا إلى الدفع بالعلاقات مع إسرائيل إلى مستوى غير مسبوق عبر زيارات أرفع المسؤولين العسكريين الأتراك إلى إسرائيل وذلك في محاولة منها لإخراج أربكان أمام قاعدته والضغط عليه لإضعاف موقعه تمهيداً للإطاحة به، وهو ما حصل فعلاً في حزيران عام 1997².

كما عانت تركيا منذ بداية فترة التسعينيات من مشكلات متصلة بالعنف الأصولي المرتبط بعمليات عسكرية مسلحة كانت تقوم بها الحركة الإسلامية والثأر الإسلامي والحركة الثورية وغيرها من التنظيمات الإسلامية، حيث شهدت تلك الفترة عمليات اغتيال واسعة لعناصر علمانية بارزة³. وكان هناك عنف ثانٍ عرقي مرتبط بحركة التمرد الكردي التي كانت تثن عمليات عسكرية ضد أهداف تركية. فضلاً عن العنف اليساري وأهم منظماته منظمة اليسار الثوري التي قامت بعمليات عسكرية ضد أهداف أمريكية وغربية في تركيا خلال فترة حرب الخليج الأولى، حيث كان الهدف المعلن لليساريين هو خروج تركيا من حلف الناتو وتحررها من براثن الهيمنة الأمريكية.

يظهر من خلال ما ورد، أن تركيا كانت بحالة تشرد من الداخل، فمن جهة تدور حرب خفية بين المكونات التركية على السلطة، ومن جهة أخرى كانت السلطة تواجه حرباً علنية مع حركات إسلامية وانفصالية ويسارية لكل منها هدفه الخاص. من هنا كان التحالف مع إسرائيل وإنشاء علاقات قوية معها السلاح الخارجي الذي اعتمده أنقرة لمواجهة مشكلات الداخل.

¹ عماد الضميري، تركيا والشرق الأوسط، مركز القدس للدراسات السياسية، عمان، 2003، ص 109

² محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة: مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية، الطبعة الأولى، 1998، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ص 212

³ جلال معوض، عوامل وجوانب تطور العلاقات التركية - الإسرائيلية في التسعينات، مجلة شؤون عربية، العدد 89، القاهرة، 1997، ص 126

4 – الدافع والمحدد الاقتصادي:

كان الوضع الاقتصادي يشكل هاجسًا للحكومات التركية المتعاقبة التي كانت تسعى لتتميته بكافة السبل المتاحة؛ لأن مؤشرات هذا الاقتصاد لم تكن مشجعة منذ قيام الجمهورية التركية. فمعاهدة لوزان التي وقعتها تركيا عام 1923 كان لها التأثير المباشر على الاقتصاد التركي حيث حرمت تركيا من التنقيب عن النفط في أراضيها ومنعتها من تحصيل رسوم مرور السفن والبواخر التجارية من مضيق البوسفور¹. وقد عانت تركيا من مشكلات اقتصادية عديدة منها ارتفاع العجز في الموازنة العامة وانخفاض دخل الفرد وزيادة معدلات التضخم مما عرقل جهودها لتطوير علاقاتها الأوروبية².

وأمام هذا المأزق رأت تركيا في إسرائيل الباب الذي سيخرجها منه ومدخلًا لتحسين اقتصادها بإقامة منطقة للتجارة الحرة وتنفيذ مشاريع بيع المياه لإسرائيل، إضافة إلى طلب ود الغرب من إقامة تلك العلاقة كمحاولة لاستدراك المزيد من القروض لدعم إصلاحات البلاد الاقتصادية. كما أن تشجيع المال اليهودي في العالم للاستثمار في تركيا وتطوير العلاقات التجارية مع إسرائيل وتصدير الإنتاج التركي عبر إسرائيل، كلها آمال بنتها تركيا، إضافة لجملة من المكاسب الاقتصادية المختلفة من وراء التعاون الوثيق مع إسرائيل³. كما رأت تركيا أن تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع إسرائيل سيعزز فرصها في المفاوضات مع مؤسسات التمويل الدولية للحصول على قروض لإصلاح الاقتصاد التركي وفتح الباب أمام الاستثمارات الغربية والأمريكية في الداخل التركي⁴. وكذلك هدفت تركيا إلى الاستفادة من الخبرات الإسرائيلية في مجال التكنولوجيا الزراعية ومن المال والخبرات الإسرائيلية في مجال التجارة العالمية فضلًا عن استقطاب آلاف السياح الإسرائيليين، وهذه كلها عوامل جعلت من الهدف الاقتصادي حافزًا يضاف إلى الحوافز الأخرى التي دفعت بتركيا لتعزيز علاقاتها بإسرائيل.

¹ مراحل تطور الاقتصاد التركي منذ تأسيس الدولة التركية، <https://www.first-istanbul.com> تاريخ الدخول 2020/3/3

² نظام مارديني، تركيا: موقع وأدوار، مجلة شؤون الأوسط، العدد 123، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، 2006، ص 173

³ وصال نجيب العزاوي، تطور التحالف التركي – الإسرائيلي والأمن العربي، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 12، عمان، 2000، ص 37

⁴ هدى درويش، العلاقات التركية اليهودية وأثرها على البلاد العربية منذ قيام يهود الدونمة 1648 إلى نهاية القرن العشرين، جزء الأول، الطبعة الأولى، 2002، دار القلم، دمشق، ص 103

5 – الدافع والمحدد الأمريكي:

يرى بعض الباحثين أن التحالف بين أمريكا وتركيا هو تحالف استراتيجي ثابت، ويرى بعضهم أنه تحالف قلق لا يتميز بالثبات والاستقرار بفعل حالات الصعود والهبوط التي مر بها في حقبة مختلفة، وأن الولايات المتحدة تنظر إلى تركيا في إطار توازنها الدولية واستراتيجية الهيمنة وضمن التوجهات الأمنية الأمريكية وليس ضمن مشاعر الصداقة والقيم والأيدولوجيات المشتركة. لكن هذا لا يعني أن تركيا دولة هامشية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية حيث يوجد تعاون بين البلدين في كثير من المسائل على كافة الصعد، كما تشاركا بشكل وثيق في المسائل الإقليمية ما دفع كل واحد منهما لأن يكون أحد أكبر الشركاء التجاريين للآخر¹.

تركيا تدرك التأثير البالغ للوبي اليهودي في مراكز صنع القرار الأمريكي، وأرادت من خلال العلاقة مع إسرائيل أن يلعب هذا اللوبي دورًا فعالاً في مواجهة كل من اللوبي الأرمني واليوناني. فالأول يسعى إلى دفع الكونغرس لتبني قوانين تدين تركيا بتهمة مجازر الإبادة الأرمنية، بينما يسعى اللوبي الثاني إلى دفع الكونغرس لتبني قرارات تهدف لخفض المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية لتركيا والضغط عليها لقبول المقترحات والشروط اليونانية في مسألة الأزمة القبرصية².

إذًا، فإن واحدًا من العوامل المهمة التي دفعت بتركيا إلى إقامة العلاقات مع إسرائيل هو اقتناعها بأن العلاقات الجيدة مع الأخيرة هي أقصر طريق للوصول إلى علاقات جيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وأن إسرائيل هي الباب الخلفي الذي يوصل إلى الولايات المتحدة.

وعليه فإن الأتراك فهموا باكراً أن أي تحسن في علاقاتهم مع إسرائيل سيفاقمه وبشكل مباشر تحسن وتدعيم للعلاقات مع أمريكا الداعم الأكبر والأساسي لإسرائيل³.

¹ Adra Baykal, "Where are Turkey's new international relations taking it?" International affairs and Defense Section. House of commons, 2010, P 15

² هاكان يافوز، العلاقات التركية الإسرائيلية من منظور الجدل بشأن الهوية التركية، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1998، ص 15

³ رائد أبو مطلق، العلاقات التركية – الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، ص 68

6 – الدافع والمحدد الغربي (الاتحاد الأوروبي):

كانت تركيا تسعى للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وهي لم توفر فرصة في التأكيد على توجهها الغربي ضمن ما عُرف وقتها بسياسة التغريب. وهي وإن استطاعت الانضمام إلى مجموعة من المنظمات والهيئات الاقتصادية الأوروبية لكن ظل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي هو التحدي الأكبر لتركيا في مجال العضوية الكاملة¹. فطريق تركيا للاتحاد لم يكن سهلاً، فهي وإن كانت قد تقدمت منذ أواخر الأربعينيات بطلب العضوية الكاملة إلا أن الاتحاد لطالما صد محاولاتها للانضمام إليه.

في العام 1989 صد قرار عن المفوضية الأوروبية اعتبر فيه أن تركيا تعاني من نقص في الديمقراطية، حيث نددت المفوضية الأوروبية بالقمع الذي يعانيه الأكراد في شرق البلاد، فضلاً عن انتهاك حقوق الإنسان فيها².

عام 1997 تم استبعاد تركيا من قائمة الدول المرشحة لبدء المفاوضات للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، حيث صدر بيان عن الأحزاب الديمقراطية المسيحية في الرابع من آذار من العام نفسه اعتبر فيه أن لا مكان لتركيا لا في المدى القريب ولا البعيد في المنظومة الأوروبية لأنها مختلفة دينياً وحضارياً وثقافياً، خصوصاً وأن تركيا وريثة السلطنة العثمانية التي كان يُنظر إليها على أنها الكيان الشرقي المسلم الذي يواجه الغرب المسيحي³.

لذا توجه الجناح العلماني في تركيا ودعاة التوجه الغربي وخاصة المؤسسة العسكرية إلى خيار تعزيز التعاون مع إسرائيل⁴، حيث اعتقد العلمانيون أن تعزيز علاقتهم مع إسرائيل سيساهم في تعزيز

¹ سمية حوادسي، العلاقات التركية – الإسرائيلية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية، رسالة ماجستير، جامعة محمد خضير – بسكرة، الجزائر، 2014، ص 105

² لقمان عمر النعيمي، "تركيا والاتحاد الأوروبي: دراسة لمسيرة الانضمام"، الطبعة الأولى، 2007، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، ص 30.

³ علي حسين باكير وآخرون، تركيا: الدولة والمجتمع.. المقومات الجيوسياسية والجيواستراتيجية، في محمد عبد العاطي (محرر)، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، الطبعة الأولى، 2010، منشورات مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ص 16

⁴ محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، مرجع سابق، ص 212

علمانية الدولة وإظهار انفتاحها وعدم تعصبها مما سيدفع بالاتحاد الأوروبي للموافقة على قبول انضمامها إليه. وأراد الأتراك إيصال رسالة للأوروبيين أن دولتهم ذات الأغلبية المسلمة تقيم علاقات مع الدولة اليهودية، وهي بالتالي وإن دخلت الاتحاد الأوروبي فإنها لن تشكل تهديدًا لهذا النادي المسيحي¹. واعتقد الجناح العلماني أن حدوث خلل في العلاقات مع إسرائيل يمكن أن يؤثر على انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي نظرًا لما يتمتع به اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة من نفوذ على دول الاتحاد وعلى رأسها بريطانيا وفرنسا². من هنا يمكن فهم ما قام به وزير خارجية تركيا تانسو تشيلر عام 1997 حين طلب من وزير الخارجية الإسرائيلي ديفيد ليفي أن تبذل إسرائيل جهودها لدى الاتحاد الأوروبي كي يقوم بتغيير موقفه من تركيا بعد تجسيد البرلمان الأوروبي عام 1996 لاتفاق الاتحاد الجمركي³.

7 – الدافع والمحدد الردعي مقابل العرب:

العلاقات بين تركيا والعرب لم تكن جيدة خصوصًا مع سوريا والعراق. فتركيا لديها مشاكل مع العراق متعلقة بمسألة توزيع مياه نهري دجلة والفرات، إضافة إلى التنزع حول منطقتي كركوك والموصل، فضلًا عن نشاط الأكراد الذين كانت تتهمهم تركيا بالانطلاق من الأراضي العراقية لتنفيذ هجمات ضدها خصوصًا في الفترة التي تلت حصول الأكراد على الحكم الذاتي في العراق بعد حرب الخليج الأولى. وفي وقت سابق، وعندما تم منح الأكراد في العراق أواسط السبعينيات حقوقًا اجتماعية وثقافية لا يتمتع بها أكراد تركيا، خشيت الأخيرة من أن يطالب هؤلاء بمثلها أسوة بالأكراد العراقيين⁴.

أما مع سوريا فإن العلاقات كانت متوترة بسبب الطموح السوري باستعادة لواء اسكندرون، بالإضافة لدعمها حزب العمال الكردستاني وإيواء زعيمه عبد الله أوجلان، حيث أعلن أكثر من مسؤول تركي

¹ رنا عبد العزيز خماش، مرجع سابق، ص 78

² شيماء أحمد منير، مستقبل العلاقات التركية – الإسرائيلية في ضوء التطورات الراهنة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2009، ص 2

³ عبد الفتاح الرشدان، التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل ومخاطره على الوطن العربي، مجلة شؤون عربية، عدد 106، ص 132

⁴ Philip Robins، 'The Overloaded State: Turkish Policy and the Kurdistan Issue'، International Affairs، volume 69، Issue 4، October، 1993، P670

عن استيائه من حماية سوريا للجماعات الكردية، وقد صرح وزير الدفاع التركي تورهان تايان في حزيران 1997 أن سوريا قاعدة للإرهاب¹. كما أن التحالف السوري - الإيراني الذي تشكل بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 أثار خشية تركيا من أن يؤدي إلى تقليص نفوذها في المنطقة وإطلاق يد إيران فيها، فأرادت مواجهة هذا التحالف بتحالف مع إسرائيل حيث تشعر كلتا الدولتين بالعداء تجاه كل من سوريا وإيران².

وقد أمّلت تركيا من التحالف مع إسرائيل تعزيز قوتها في مواجهة كل من سوريا والعراق. فهي أرادت وضع سوريا بين فكي الكماشة والضغط عليها للتخلي رسمياً عن طموحاتها في استعادة اسكندرونة. كما أرادت تأمين ظهير عسكري قوي تحسباً لأي تطور على الجبهة العراقية. وهنا لا بد من ذكر ما ورد في أحد التقارير الصادرة عام 1997 عن مركز التقويم الاستراتيجي الأمريكي بشأن الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة العسكرية التركية في تعاونها الاستراتيجي مع إسرائيل، من أن علاقات التحالف مع إسرائيل قد تحقق لتركيا أهدافاً مهمة في المنطقة ومنها قيام تركيا وإسرائيل بغزو سوريا وإعادة رسم خريطتها مع العراق³.

المطلب الثاني: الدوافع والمحددات الإسرائيلية

1 - الدافع والمحدد العربي والإسلامي:

أرادت إسرائيل من خلال علاقاتها مع تركيا كسر الحصار والعزلة التي فرضتها عليها المقاطعة العربية. ويظهر ذلك بوضوح من خلال تصريح أبا إيبان وزير خارجية إسرائيل في العام 1950 حيث قال: "إن قيام علاقات تركية - إسرائيلية متينة يمنح إسرائيل هوية شرق أوسطية ويفتح ثغرة واسعة في جدار الحصار العربي المفروض على إسرائيل"⁴. فالتحالف مع تركيا هو ورقة إسرائيلية

¹ سها بوليك باشا، "تطور العلاقات بين تركيا وإسرائيل والدول العربية المجاورة"، مجلة الباحث العربي، عدد 48، 1998، ص 37

² عبد الرحمن رشدي الهواري، "المحور الإسرائيلي التركي والتطلعات التركية في شمال العراق"، مجلة الدفاع، بيروت، عدد 133، 1997، ص 35

³ عبد الفتاح الرشدان، التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل ومخاطره على الوطن العربي، مرجع سابق، ص 131

⁴ غازي حسين، "تركيا والعرب وإسرائيل"، مجلة الفكر السياسي، دمشق، العدد 4، 1999، ص 136

رابحة للتأثير في المنطقة العربية والإسلامية، فتركيا كانت مركزاً للخلافة الإسلامية وهذا ما سيساهم في إضفاء نوع من المشروعية على وجود إسرائيل في بحر كاره لها من العرب والمسلمين. من ناحية أخرى فإن إسرائيل أرادت من تعزيز علاقاتها مع الدول الإسلامية غير الناطقة بالعربية تحجيم الدور العربي، وقد رأت أن علاقتها بتركيا تحقق لها هذا الهدف¹.

طبقت إسرائيل مبدأ شد الأطراف الذي صاغه دايفيد بن غوريون والقائم على تطويق الدول العربية المعادية لإسرائيل والمحكومة بالنزعة القومية من خلال التحالف مع الدول غير العربية الواقعة على أطراف الشرق الأوسط مثل تركيا وإيران وأثيوبيا التي تجمعها بإسرائيل المخاوف من المركز العربي². وقد رغبت إسرائيل وفقاً لهذا المبدأ بكسب تركيا إلى جانبها.

كما كان الوصول الإسرائيلي إلى دول آسيا الوسطى الإسلامية ومنطقة قزوين عبر تركيا واحداً من الأهداف الإسرائيلية وراء العلاقات مع تركيا، خصوصاً وأن بعض تلك الدول ناطقة بالتركية ولها علاقات ودية مع أنقرة التي قامت في وقت سابق بمساعدة تلك الدول في مرحلة استقلالها عن الاتحاد السوفياتي عام 1991. وقد عبر رئيس الوزراء الإسرائيلي حينها شمعون بيريز عن أمله بأن تسود الأتاتوركية في تلك المنطقة لتبقى بعيدة عن تأثير إيران وباكستان ولتستطيع إسرائيل أن تتحرك فيها بحرية تامة تحت غطاء تركيا³.

2 – الدافع والمحدد الأمني:

اعتبرت إسرائيل أن تحالفها مع تركيا سيسمح لها بتوسيع دائرة عمقها الاستراتيجي عبر التقافها على سوريا ووصولها إلى حدود العراق وإيران⁴. فالتحالف مع تركيا سيسهل على إسرائيل عملية ضرب العراق وإيران من الأراضي التركية القريبة وليس من الأراضي الإسرائيلية، كما جرى خلال حرب الخليج الأولى عام 1991 حين استخدمت الطائرات الإسرائيلية المجال الجوي التركي لضرب عدد

¹ بلال شرارة، تركيا وإسرائيل أسئلة وأجوبة قلقة، الطبعة الأولى، 2004، دار عالم الفكر، ص 50

² يوسي الفر، العلاقات الإسرائيلية المتوترة مع تركيا وإيران: بعد "شد الأطراف"، تقرير نوريف / مركز صناعة السلام النرويجي. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، سلسلة ترجمات الزيتونة 64، بيروت، 2011، ص 1.

³ عبد الفتاح الرشدان، التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل، مرجع سابق، ص 133

⁴ جهاد عودة، التحالف العسكري التركي الإسرائيلي، مجلة السياسة الدولية، العدد 153، مجلد 38، يوليو 2003،

من الأهداف في مناطق مختلفة في العراق. كما أنها قد تستفيد من الحشود العسكرية التركية على حدود كل من سوريا والعراق في حال نشوب صراع مسلح بينها وبين الدولتين مما سيضعف من قدرتهما ويشنت تركيزهما على عدة جبهات. ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أنه وبعد قيام الجمهورية الإسلامية في إيران عام 1979 وجدت إسرائيل، في تحالفها مع تركيا ذات التوجه السني، الضابط للتوازن الإقليمي في المنطقة مقابل إيران ذات التوجه الشيعي من جهة وباقي العرب من جهة أخرى. كما سعت إسرائيل من وراء التحالف مع تركيا إلى تشكيل قوة ردع إقليمية لمواجهة أي عدوان خارجي ضدها، إذ صرح وزير الدفاع الإسرائيلي إسحاق مورديخي عام 1996 عقب الاتفاقية العسكرية التركية الإسرائيلية: "إن الاتفاقية يمكن أن تكون قوة ردع لمواجهة أي هجوم قد تفكر في شنه دولة مثل إيران أو سوريا أو العراق، وإن هدفها الحقيقي ليس استخدام القوة، بل إيجاد قوة موحدة لردع الآخرين عن استخدام القوة، وإن أي هجوم بالصواريخ على تركيا هو هجوم على إسرائيل أيضاً"¹.

3 – الدافع والمحدد الاقتصادي والتجاري:

رأت إسرائيل في تركيا الباب المشرع أمام دخولها أسواق القارة الآسيوية، وكذلك رأت فيها الجسر البري الذي سيربط تل أبيب بأوروبا. فقد نظر الإسرائيليون إلى تركيا على أنها صالة العرض الصالحة لكل ما تنوي إسرائيل عرضه وتسويقه. كما وجدوا أن تركيا سوق جديد وكبير لمنتجاتهم التي كانت ممنوعة في السوق العربي نظراً للصراع بين العرب وإسرائيل حول قضية فلسطين. وبالفعل، فإن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين تركيا وإسرائيل قد حققت أعلى ميزان تجاري في الشرق الأوسط وذلك لاعتماد إسرائيل على تصدير الصناعات المختلفة إلى تركيا².

كما كان السوق التركي مدخلاً للصناعات العسكرية الإسرائيلية حيث أرادت إسرائيل لعب دور بارز في تجديد وتحديث الأسلحة التركية وبيعها أسلحة إسرائيلية مقابل مبالغ مالية ضخمة ستؤدي إلى

¹ محمد فوده، اتفاق التعاون العسكري المشترك التركي الإسرائيلي، مجلة الدفاع، مجلد 164، عام 2000، ص 59

² محمد محمود الدوداني، "العلاقات التركية – الإسرائيلية 1949-1960"، أطروحة دكتوراه، جامعة المنصورة، كلية الآداب، 2006، ص 305

إنعاش الاقتصاد الإسرائيلي. فقد تم توقيع عدة اتفاقيات بهذا المجال ومنها مشروع في العام 1996 بتكلفة 600 مليون دولار، ومشروع آخر عام 1997 بتكلفة 500 مليون دولار¹.

في سياق متصل، ونظرًا لعلاقة أنقرة الجيدة مع الدول الإسلامية الغنية بالنفط والغاز الطبيعي في آسيا الوسطى، أرادت إسرائيل من خلال علاقاتها مع أنقرة فتح باب تلك الدول للشركات الإسرائيلية للعمل في مجال التنقيب عن النفط والغاز، الأمر الذي سيوفر مردودًا ماليًا كبيرًا للاقتصاد الإسرائيلي. فظهر أن تركيا مدخل لإسرائيل إلى أسواق آسيا الوسطى، فيما إسرائيل باب لتركيا إلى منظمة التجارة الحرة الأطلسية².

كما اعتبرت إسرائيل المجال السياحي مجالًا هامًا لاقتصادها في العلاقة مع تركيا، خصوصًا لما تمثله مدينة القدس من مركز جذب كبير للسياحة الدينية لأكثرية الأتراك المسلمين. فإسرائيل أدركت أن تعميق علاقتها بتركيا هو عامل جذب للآلاف من السياح الأتراك لزيارة القدس مما سيشكل لها موردًا ماليًا كبيرًا³.

4 – دوافع ومحددات أخرى:

إضافة إلى المحددات والدوافع المذكورة أعلاه والتي دفعت بإسرائيل إلى تعزيز علاقاتها بتركيا، فإنه توجد دوافع متفرقة ساهمت في تعزيز الاندفاع الإسرائيلية لإقامة علاقات جيدة مع تركيا للحصول على عدد من المكتسبات، وهي:

أ – تدرك إسرائيل أن ما يجمع تركيا والعرب هو أكثر بكثير مما يجمعها بإسرائيل انطلاقًا من العامل الديني وليس انتهاء بمشروعية وجود الدولة التركية. لذلك فإنها تخشى أن تتحول الأمور في تركيا لناحية الأولويات وتنتهج الأخيرة سياسة انفتاحية ومصلحية اتجاه العرب أكثر منها تجاه إسرائيل. وقد عبّر عن هذا الأمر المحلل التركي جنكيز تشاندار حيث قال: "إن البلد الإسلامي الذي ينهج سياسة

¹ مأمون كيران، التعاون العسكري التركي الإسرائيلي والتحول إلى نظام أمني إقليمي، مجلة شؤون الشرق الأوسط، عدد 76، عام 1999، ص 21

² رنا خماش، العلاقات التركية – الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة، مرجع سابق، ص 40

³ هدى درويش، مرجع سابق، ص 134

خارجية معتمدة على إسرائيل قد يحقق الارتياح لإسرائيل، لكن هذه السياسة ستعزل ذلك البلد في المنطقة وفي النظام الدولي معاً¹. انطلاقاً من هنا تحاول إسرائيل من خلال تعميق العلاقة مع تركيا منع أي تقارب تركي - عربي.

ب - نظراً لضيق المساحة فإن الأجواء الإسرائيلية ضيقة وغير مناسبة لتدريب الطيارين الإسرائيليين. لذلك فإن إسرائيل كانت تبحث عن الحصول على امتيازات عسكرية تدريبية من خلال علاقتها مع تركيا، الأمر الذي سيسمح لها باستخدام المجال الجوي والقواعد العسكرية التركية لتدريب طيارها على تنفيذ طلعات جوية وتجارب في بيئات جغرافية متنوعة، حيث تتميز الأجواء التركية بالاتساع وتنوع التضاريس الجغرافية التي تجري فيها التجارب. كما أن الأجواء والتضاريس في تركيا، ونظراً لقربها من إيران وسوريا والعراق، شبيهة بأجواء وتضاريس تلك الدول، مما كان سيسهل على الطيارين الإسرائيليين ضرب أهداف عسكرية واقتصادية فيها مستقبلاً في حال دعت الحاجة، وكذلك شن غارات مفاجئة على أهداف في عمق هذه الدول².

ج - مثلت تركيا بالنسبة إلى الإسرائيليين مركزاً متكاملًا من الناحية الاستخباراتية نتيجة موقعها الجيوستراتيجي المتميز ونتيجة علاقاتها النشطة مع محيطها. فقد أراد الإسرائيليون الاستفادة من موقع تركيا القريب من إيران والدول العربية المعادية لها وجعلها محطة هامة لجمع المعلومات والتجسس. وأهم نوايا ومقاصد إسرائيل من وراء علاقاتها مع تركيا تندرج في إطار استراتيجية إسرائيل التقليدية الرامية إلى بناء علاقات مع دول متاخمة لأعدائها المجاورين³.

د - كان للتشابه بين النخبة في تركيا وفي إسرائيل دور هام في دفع العلاقة بين البلدين للأمام. ففي الأوساط الإسرائيلية توجد نظرة إيجابية لتركيا حيث إن بن غوريون درس في تركيا، ومصطفى كمال أتاتورك شخصية تتال الإعجاب في إسرائيل. ويمكن اعتبار هذا الدافع من الدوافع المشتركة التي

¹ هاكان يافوز، العلاقات التركية الإسرائيلية من منظور الجدل بشأن الهوية التركية، مرجع سابق، ص 69

² جهاد عودة، التحالف العسكري الإسرائيلي - التركي، مرجع سابق، ص 326

³ مصطفى طلاس، "التعاون التركي - الإسرائيلي"، مجلة الفكر السياسي، العدد 1، دمشق، 1997، ص 46

دفعت بكلا البلدين للدفع بالعلاقات بينهما، فبحسب رأي دبلوماسي تركي كبير، فإن "البلاد المماثلة الوحيدة لتركيا في الشرق الأوسط هي إسرائيل"¹.

هـ - على الرغم من أنها بلد متقدم على الصعيد التكنولوجي والزراعي إلا أن إسرائيل تعاني من مشكلة شح في المياه. ومع إدراكها أن المياه ستكون عنصرًا هامًا في إرساء أي استقرار إقليمي محتمل في الشرق الأوسط، فإنها تبحث عن مصادر لهذا المورد تعوض فيه احتمال خسارتها لجزء من المياه حال الاتفاق النهائي مع الفلسطينيين والسوريين -الذين تعرقل الاتفاق معهم حول السلام بسبب مشكلة المياه وبحيرة طبريا- فضلًا عما خسرت من حصص جراء اتفاقية السلام مع الأردن². وقد وجدت إسرائيل في تركيا البديل المناسب لتعويض مسألة شح المياه لديها حيث إن بيع ونقل المياه التركية إلى إسرائيل يمثل أهمية تجارية واقتصادية كبرى لتركيا، ويمثل في الوقت نفسه أهمية مصيرية لإسرائيل نظرًا لحاجتها الملحة للمياه.

المبحث الثالث: العلاقات الثنائية منذ عام التأسيس وحتى العام 2002

لم تكن العلاقات التركية - الإسرائيلية وليدة إنشاء اليهود لدولتهم في أرض فلسطين عام 1948 أو نتيجة للاعتراف التركي بتلك الدولة عام 1949 بل ترجع إلى ما قبل نشوء الدولتين عندما كانت تركيا متجسدة في الدولة العثمانية وكانت إسرائيل منظمة صهيونية تسعى من خلال نشاطها إلى إنشاء وطن قومي لليهود في أرض فلسطين. إن الهجرات اليهودية إلى السلطنة العثمانية ومنها إلى فلسطين التي كانت تحت الحكم العثماني منذ العام 1516 بدأت في عهد السلطان سليم الأول الذي حاول منعهم من التجمع في فلسطين وتمترسهم فيها خشية من تكوينهم لغيتو يهدد أمن السلطنة، فأصدر قرارًا بمنع هجرة اليهود إلى فلسطين وسيناء³.

¹ قيس نوري، "الدور الإقليمي التركي وتأثيره على الأمن القومي العربي: التعاون التركي - الإسرائيلي نموذجًا"، مجلة دراسات اجتماعية، مجلد 2، عدد 8، 2000، ص 73

² رنا خماش، "العلاقات التركية - الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية"، مرجع سابق، ص 39.

³ عبد العزيز الشناوي، "الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها"، الجزء الأول، 1980، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، ص 510

بعد وفاة السلطان سليم خلفه ابنه سليمان القانوني الذي ارتفعت في عهده وتيرة هجرة اليهود إلى الدولة العثمانية بسبب تعاطفه معهم جراء تعرضهم للتعذيب والاضطهاد في روسيا وأوروبا، وهذا ما عبر عنه الرئيس الإسرائيلي عزرا وايزمن عام 1994 أثناء زيارته إلى تركيا حيث قال: "إن إسرائيل لم تتسَّ ما فعلته الإمبراطورية العثمانية حينما احتضنت اليهود قبل خمسمائة عام بعدما طردوا من أوروبا واضطهدوا..."¹.

خلال عهد السلطان عبد الحميد الثاني (1876-1908) حاول ثيودور هرتزل مؤسس الحركة الصهيونية إقناع السلطان ببيع فلسطين وإعطاء اليهود حكمًا ذاتيًا فيها تحت سيادة السلطنة مقابل عروض مغرية، لكن السلطان رفض ورد على المقترح قائلاً: "لا أقدر أن أبيع ولو قدمًا واحدًا من البلاد... ليحتفظ اليهود ببلايينهم"². ويقال إن الانقلاب على عبد الحميد الثاني عام 1908 كان بتحريض من اليهود أصحاب النفوذ السياسي والاقتصادي المتزايد حيث لعبوا دورًا في جمعية الاتحاد والترقي التي تغلغت في أجهزة الدولة لإسقاط السلطان عبد الحميد الثاني والإطاحة به³. ثم سمحت الجمعية لليهود بعد تسلمها الحكم بالهجرة إلى فلسطين وشراء الأراضي وتأسيس المستوطنات حيث استغل هؤلاء الظروف وأسسوا شركة تطوير أراضي فلسطين التي هدفت إلى إقامة مزارع ومناطق سكنية ومدارس تعلم اللغة العبرية وإنشاء وتشكيل ميليشيات عسكرية لحماية المدن المنشأة⁴.

استطاع اليهود الوصول إلى هدفهم ومشروعهم الاستراتيجي المتمثل بالاستيطان في فلسطين مستفيدين من علاقاتهم الدولية وبمختلف الوسائل التي تمكنوا من خلالها من اختراق السلطنة العثمانية ومن ثم إنشاء علاقة جيدة مع الجمهورية التركية الوليدة التي سارت على الهوى الغربي

¹ إبراهيم عبيد، "تطور العلاقات الإسرائيلية - التركية وتدايعاتها (1991-2001)"، رسالة ماجستير، معهد الدراسات الإقليمية، جامعة القدس، 2008، ص 29

² محسن صالح، القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، 2012، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ص 30

³ رنا خماش، مرجع سابق، ص 23

⁴ محمد محمود الدوداني، "العلاقات التركية - الإسرائيلية 1949-1960"، مرجع سابق، ص 36

الحاضن للمشروع اليهودي، حتى باتت تلك الدولة من أشد المساهمين في استيطان اليهود في فلسطين¹.

المطلب الأول: البعد الدبلوماسي والسياسي

كانت تركيا أول دولة ذات غالبية إسلامية تعترف بإسرائيل، فوزير الخارجية التركي نجم الدين الصادق قال بتصريح له في شباط عام 1949: "إن دولة إسرائيل أضحت حقيقة واقعة اعترفت بها أكثر من 30 دولة، والمندوبون العرب يتحدثون مع المندوبين الإسرائيليين..."². وبعدها بشهر واحد أي في آذار 1949 أعلنت أنقرة اعترافها بدولة إسرائيل، وقال الرئيس التركي حينها عصمت إينينو: "تم إنشاء علاقات سياسية مع إسرائيل التي ولدت حديثاً ونأمل بأن تصبح عنصر سلام واستقرار في الشرق الأدنى"³. كما نشرت صحيفة حريت التركية بعد يوم واحد من الاعتراف مقالاً جاء فيه: "تقضي مصلحة تركيا الاعتراف بإسرائيل"⁴.

وتنفيذاً لإجراءات الاعتراف وإقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، فقد تقرر أن يكون مستوى التمثيل بدرجة وزير مفوض، وتم تعيين فيكتور إيعيزر في تشرين الأول 1949 قنصلاً عاماً لإسرائيل في تركيا، وتعيين إياهو ساسون وزيراً مفوضاً لإسرائيل في أنقرة. وفي آذار 1950 افتتحت تركيا سفارتها في إسرائيل، وتم تبادل السفراء بين الدولتين سنة 1952⁵.

أخذ التعاون السياسي بين الأتراك والإسرائيليين ينمو بشكل تدريجي حيث تطورت العلاقات بينهما في خمسينيات القرن العشرين. ففي العام 1957 زار رئيس الوزراء الإسرائيلي ديفيد بن غوريون أنقرة

¹ عبد الكريم كاظم العجيل، العلاقات التركية – الإسرائيلية في ضوء الاستراتيجية التركية الجديدة، الطبعة الأولى، 2015، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ص 41

² جلال معوض، "العلاقات التركية – الإسرائيلية حتى نهاية الثمانينات"، مجلة شؤون عربية، عدد 88، القاهرة، 2006، ص 127

³ إكرام عبد الرحيم، "العلاقات التركية الإسرائيلية الأمريكية"، مجلة رؤية، غزة، عدد 27، 2004، ص 31

⁴ عوني السبعوي، موقف تركيا من قيام دولة إسرائيل، مجلة كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، عدد 21، جامعة قطر، 1998، ص 21.

⁵ عوني السبعوي، مرجع سابق، ص 19

سرًا والتقى نظيرة التركي عدنان مندريس، وتم الاتفاق على القواعد الأساسية للشراكة بين البلدين والقيام بحملات علاقات عامة للتأثير على مواطني الدولتين لقبول العلاقات فيما بينهما. كما طرح بن غوريون على مندريس فكرة إقامة حلف إقليمي هدفه تقوية التحالف الاستراتيجي والاستخباراتي والاقتصادي بين إسرائيل وكل من أثيوبيا وتركيا وإيران، حيث لاقى الطرح تأييد الرئيس الأمريكي دوايت ايزنهاور، وتم التوقيع على ميثاق معاهدة حزام المحيط بين إسرائيل وتركيا وأثيوبيا في آب من العام 1958¹. منذ تلك الفترة كانت العلاقات الثنائية بين تركيا وإسرائيل تشهد تحسناً وتطوراً ملحوظاً في مختلف المجالات، لكن في المقابل كانت تطراً بعض الأحيان منحنيات صعود وهبوط تبعاً للظروف الإقليمية والدولية.

شهدت العلاقات بين الدولتين عام 1963 توترًا على خلفية الأزمة التركية - القبرصية الأولى حيث وقفت إسرائيل بصف اليونان، فرد الأتراك عام 1967 وأبدوا الموقف العربي من الحرب وطالبوا إسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها، كما صوتت تركيا في الأمم المتحدة ضد إلحاق شرقي القدس إدارياً بإسرائيل دون أن يتطور الأمر أكثر من ذلك حيث إن تركيا عارضت في العام 1969 قرار منظمة المؤتمر الإسلامي الذي دعا إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل على خلفية إحراق المسجد الأقصى².

بقي التوتر مسيطراً على العلاقة الثنائية في تلك المرحلة، واتهمت تركيا إسرائيل بأنها تخطط مع قادة أكراد لشن هجمات على الحكومة العراقية الأمر الذي سيثبج الأكراد على الانفصال مما سينعكس على أكراد شرق تركيا، الأمر الذي رآته أنقرة تهديداً خطيراً لأمنها القومي³. وقد انعكس الأمر على تصويت تركيا في العام 1975 لمصلحة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3379 الذي عرّف الصهيونية بأنها شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري.

¹ ريان ذنون العباسي، إسرائيل ومشروع جنوب شرقي الأناضول في تركيا، موقع دنيا الوطن، 2009 <http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2009/11/19/180327.html> تاريخ الدخول 2020/3/8

² رنا خماش، مرجع سابق، ص 27

³ إبراهيم عبيد، مرجع سابق، ص 33

وما زاد حدة التوتر بين البلدين هو استقبال تركيا وفدًا من منظمة التحرير الفلسطينية عام 1976 واعترفت بها على أنها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، وسمحت بفتح مكتب دبلوماسي للمنظمة على أراضيها عام 1979¹. وفي تموز من العام 1980 قرر الكنيست الإسرائيلي اعتبار القدس الموحدة عاصمة لدولة إسرائيل، فردت تركيا بإغلاق قنصليتها بالقدس وخفضت تمثيلها الدبلوماسي في سفارتها بتل أبيب من قائم بالأعمال إلى سكرتير ثان. بعدها بأيام قليلة، وفي شهر أيلول من العام 1980 حصل انقلاب عسكري في تركيا وتشكلت حكومة جديدة برئاسة تورغوت أوزال لتشهد تلك المرحلة تسارعًا في عودة العلاقات السياسية إلى طبيعتها، وجرت في تلك الفترة سلسلة زيارات متبادلة بين الطرفين.

عادت العلاقات إلى التوتر عام 1982 على خلفية الاجتياح الإسرائيلي للبنان، حيث قامت تركيا بسحب سفيرها من تل أبيب. وشهدت تلك الفترة زيارات إسرائيلية إلى تركيا في محاولة لإعادة تحسين العلاقات الدبلوماسية، واستطاعت إسرائيل عام 1986 تليين موقف الحكومة التركية التي سمحت لجميع النخب التركية بتلبية أي دعوة توجه لهم من قبل إسرائيل². لكن تفعيل رفع التمثيل الدبلوماسي بين البلدين لمستوى السفراء لم يتم إلا في العام 1991³. إذًا، فإن فترة التسعينيات وما حملتها من تغييرات دولية وإقليمية بدءًا من حرب الخليج الأولى وانهيار الاتحاد السوفياتي، كلها عوامل أدت إلى تصاعد التطور في الجانب السياسي للعلاقة بين الطرفين حيث سميت تلك المرحلة بمرحلة بناء العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية.

شهد العام 1993 زيارة لأول وزير خارجية تركي إلى إسرائيل، وفي العام 1994 وبناء على دعوة من نظيره التركي سليمان ديميرل زار الرئيس الإسرائيلي عيزرا وايزمان تركيا على رأس وفد رفيع المستوى ضم العديد من المستشارين. واستكمالًا لتلك الزيارة قام وزير الخارجية الإسرائيلي شمعون بيريز بزيارة أنقرة في زيارة مكتملة لزيارة وايزمان والتقى بالرئيس ديميرل ووزير الخارجية التركي

¹ يحيى بوزيدي، مرجع سابق.

² جلال معوض، "العلاقات التركية - الإسرائيلية حتى نهاية الثمانينات"، مرجع سابق، ص 138.

³ هشام عبد العزيز، "العلاقات العسكرية التركية - الإسرائيلية"، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية، المجلد 13، العدد 22، أيار وحزيران 2001

<http://uqu.edu.sa/majalat/shariamag/mag22/mg-th-3.htm>

ورئيسة الوزراء تانسو تشيلر التي قامت بدورها بزيارة في تشرين الثاني من نفس العام إلى إسرائيل في أول زيارة يقوم بها مسؤول تركي بهذا المستوى إلى إسرائيل منذ اعتراف تركيا بها كدولة في العام 1949¹. عادت تشيلر وزارت إسرائيل للمرة الثانية عام 1996 حيث مهدت هذه الزيارة للتوقيع على اتفاق التعاون الاستراتيجي بين البلدين. وفي نفس العام زار الرئيس ديميريل تل أبيب في أول زيارة لرئيس تركي إليها ووصفت وسائل الإعلام العبرية الزيارة بالتاريخية والهامة².

المطلب الثاني: البعد العسكري والاستخباراتي

يعتبر الجيشان التركي والإسرائيلي من الأكبر في المنطقة وأكثرهما تطوراً، لذلك فإن التعاون على الصعيد العسكري يعتبر من أهم مجالات التعاون بينهما³. إن التطور الذي شهدته العلاقة بين البلدين في هذا المجال لم يكن مفاجئاً أو وليد الصدفة إنما ارتكز إلى محطات عديدة في تاريخ العلاقة بين البلدين منذ العام 1949. فقد أدرك القادة في البلدين حاجة كل منهما إلى الآخر لمواجهة المخاطر التي كانت تحدق بهما.

كان العام 1958 مليئاً بالمتغيرات حيث شهد الوحدة المصرية - السورية وكذلك ثورة العراق التي دعمها جمال عبد الناصر مع ما شكله هذان الحدثان من مخاطر على كل من إسرائيل وتركيا اللتين كانتا على مستوى عداو واحد لتلك الدول. إن تلك الأحداث دفعت تركيا وإسرائيل إلى إقامة تحالف عسكري بينهما في العام 1958 عُرف بالاتفاق الطارئ لتدعيم التعاون العسكري الثنائي وتبادل المعلومات الاستخباراتية والتدريب المشترك فضلاً عن مساهمة الإسرائيليين ببناء بعض المطارات العسكرية التركية⁴. وفي السنة نفسها تم توقيع اتفاق ثلاثي للتعاون الأمني ضم، إضافة إلى الثنائي التركي والإسرائيلي، الجانب الإيراني، وقد سميت الاتفاقية "الرمح الثلاثي" ونصت على تبادل

¹ رنا خماش، مرجع سابق، ص 29

² عابدة العلي سري الدين، "العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل"، الطبعة الأولى، 1997، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ص 113

³ رنا خماش، مرجع سابق، ص 45

⁴ عوني السبعوي، "تركيا والكيان الصهيوني، ميادين الشراكة الاستراتيجية"، مجلة الفكر السياسي، عدد 15، دمشق، 2001، ص 152

المعلومات الأمنية بينهم وعقد اجتماعات دورية بين رؤساء الأجهزة الأمنية والاستخباراتية في البلدان الثلاثة. وأهم بنود تلك المعاهدة كان تأسيس الموساد الإسرائيلي مركزاً استخباراتياً له في تركيا استطاعت إسرائيل من خلاله التجسس على العراق وإحباط العديد من العمليات الأمنية انطلاقاً منه إلى الأراضي الإسرائيلية¹. كما شملت اتفاقية الرمح الثلاثي بنوداً تتعلق بتدريب الأجهزة الأمنية الإسرائيلية للكوادر الأمنية التركية على أساليب وآليات العمل المتقدمة في التجسس المضاد وكيفية استخدام الأجهزة الالكترونية الحديثة في المجال الأمني.

لم تتغير العلاقة العسكرية بين الطرفين فترة الستينيات والسبعينيات حيث كانت إسرائيل تزود تركيا بالأسلحة مساعداً جيشها على تنمية عتاده وقدراته. كما قامت أنقرة بتعيين مستشار عسكري لها في تل أبيب لتوطيد العلاقة العسكرية بين الطرفين. وخلال الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982، وعلى الرغم من تأثر العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين ومطالبة تركيا لإسرائيل بوقف الغزو والانسحاب من لبنان²، إلا أن ذلك لم يؤثر على العلاقات الأمنية حيث اتفق الجانبان على تعزيز التعاون بينهما لمراقبة الأوضاع في لبنان. وقدمت إسرائيل لتركيا وثائق استخباراتية سرية تشير لوجود تعاون عسكري بين منظمة التحرير الفلسطينية وبعض المنظمات اليسارية التركية، إضافة لتسليمها تركيا ناشطين أتراك كانوا موجودين في المخيمات الفلسطينية في لبنان³.

استمر التعاون العسكري بين البلدين حيث وقعا عام 1986 على برنامج تعاون سري لتطوير الطائرات التركية F4 بقيمة 400 مليون دولار أمريكي، وتم عقد صفقات لشراء قطع غيار أجهزة الكترونية إسرائيلية للطائرات الحربية التركية، وذلك بعد عدة زيارات لمستشار الرئيس التركي تورغوت أوزال إلى إسرائيل⁴. عام 1989 تم التوقيع على اتفاقية تعاون بين سلاح الجو في البلدين نص على التعاون في مجال التدريب وتبادل المعلومات وتحسين الطائرات التركية وتطويرها مقابل السماح للطائرات الإسرائيلية باستخدام المجال الجوي التركي لعمليات الاستطلاع⁵. ونتج عن ذلك سماح

¹ جهاد عودة، "التحالف العسكري الإسرائيلي - التركي"، مرجع سابق، ص 322

² جهاد عودة، المرجع السابق، ص 325

³ رنا خماش، مرجع سابق، ص 28

⁴ عوني السبعواوي، تركيا والكيان الصهيوني، مرجع سابق، ص 153

⁵ وصال العزاوي، "تطور التحالف التركي - الإسرائيلي والأمن العربي"، مرجع سابق، ص 30

تركيا لإسرائيل باستخدام مجالها الجوي لضرب عدد من الأهداف العراقية خلال حرب الخليج الأولى، حيث علق رئيس شعبة الاستخبارات الجوية العسكرية الإسرائيلية العميد بورام بهات بقوله: "كانت الأجواء التركية هي الأكثر مناسبة للاستخدام من طائرات سلاح الجو الإسرائيلي التي كانت تقوم بعدة طلعات يومية وصلت لحدود بغداد".¹

عام 1992 وقعت كل من وزارة الدفاع التركية ونظيرتها الإسرائيلية على اتفاق مبادئ للتعاون فيما بينهما، تلاه عام 1993 توقيع مذكرة لإنشاء لجان مشتركة للتعاون في مجال التجسس وجمع المعلومات الاستخباراتية عن سوريا وإيران والعراق وتعزيز قدرات كل من تركيا وإسرائيل في مقابل البلدان الثلاثة². وأتت زيارة رئيسة الوزراء التركية تانسو تشيلر لإسرائيل عام 1994 كنتيجة لهذه المرحلة الزاهرة من العلاقات التركية الإسرائيلية ضمن المجال العسكري والأمني، حيث نتج عن تلك الزيارة توقيع للاتفاق الاستراتيجي العسكري بين البلدين في شتاء العام 1996 خلال زيارة نائب رئيس الأركان التركي تشفيك بير إلى إسرائيل، ومن أهم بنود هذا الاتفاق³:

- قيام إسرائيل بتحديث وتطوير مقاتلات تركية من طراز F4 فانطوم.
- السماح للطائرات الإسرائيلية بالقيام بطلعات تدريبية في الأجواء التركية لمدة محددة سنوياً.
- إنشاء منتدى أمني للحوار الاستراتيجي بين البلدين ليشمل نشاطه مجالات استخباراتية واستقبال السفن الحربية لكل بلد من البلدين في موانئ البلد الآخر.
- إقامة إسرائيل أجهزة تنصت وجمع معلومات في تركيا لرصد أي تحركات في سوريا وإيران.
- تقدم إسرائيل لتركيا صور الأقمار الاصطناعية التجسسية في مواجهة الأكراد.
- منح تركيا جزءاً من قاعدة إنجريك الجوية لإسرائيل للتصرف بها كما تشاء.

¹ وصال الغزاوي، المرجع السابق، ص ص 31- 32

² رنا خماش، مرجع سابق، ص 29

³ خليل إبراهيم الطيار، "التعاون العسكري التركي - الإسرائيلي ومخاطره على الأمن القومي العربي"، مجلة شؤون عربية، عدد 97، القاهرة، 1999، ص 39

أما عن الرؤية التركية - الإسرائيلية المشتركة التي تبلورت لإنجاح الاتفاق العسكري المشترك فتعود لأسباب عدة منها عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، وعداء البلدين والمخاطر المشتركة عليهما من كل من سوريا وإيران والعراق فضلاً عن علاقتهما الاستراتيجية بالولايات المتحدة الأمريكية وسعي تركيا الحثيث لتحسين علاقاتها بأوروبا ورغبتها بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي¹.

هذا الاتفاق أبرم رغما عن نجم الدين أربكان الذي كان قد تعهد بأنه سيتصدى لهذا الاتفاق وذلك بضغط من المؤسسة العسكرية التركية التي لم تكف بذلك، بل ضغطت للتوقيع على اتفاق ثان بين البلدين في صيف العام ذاته يتعلق بتحديث إسرائيل لطائرات حربية تركية من نوع F4 و F5، إضافة إلى تصنيع طائرات دون طيار بهدف المراقبة ومشروع لتطوير الدبابات التركية وتغيير بنادق الجيش التركي ببنادق صناعة إسرائيلية². كما تم التوقيع على اتفاق ثالث أواخر العام 1996 حول تنظيم تدريبات ومناورات عسكرية مشتركة بين البلدين، وألحق باتفاق عسكري رابع في نيسان من العام 1997 حول خطة لتقدير الخطر الإيراني والسوري على كل من تركيا وإسرائيل، كما تم توقيع سلسلة اتفاقيات بشأن مشروعات التصنيع العسكري بين البلدين³. وشهد العام 1996 زيادة تركيا لعدد الملحقين العسكريين الأتراك في سفارتها في إسرائيل من واحد إلى ثلاثة⁴.

وتيرة التعاون العسكري بين الطرفين كانت تزداد وتتوسع، ففي نيسان من العام 1997 زار وزير الدفاع التركي طرخان طيان إسرائيل واجتمع مع كبار مسؤوليها، ونتج عن الزيارة إجراء مناورات بحرية وجوية وأكبرها مناورات "ذئب البحر" التي جرت طوال شهر حزيران 1997، وسبق هذه المناورات مناورة ثلاثية ضمت إضافة إلى الجانبين التركي والإسرائيلي الجانب الأمريكي وأطلق عليها اسم حورية البحر المتوسط⁵. وفي العام 1998 زار الرئيس يلماز إسرائيل ووقع على ثماني

¹ Efraim Inbar, "The Israeli-Turkish Entente", University of London, Mediterranean Studies, London, volume 35, Issue 1, 2003, p 42

² رضا هلال، "السيف والهلال، تركيا من أتاتورك إلى أربكان الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي"، الطبعة الأولى، 1999، دار الشروق، القاهرة، ص 181

³ جلال معوض، مرجع سابق، ص 227

⁴ هشام عبد العزيز، مرجع سابق.

⁵ يسري عبد الرؤوف الغول، "أثر صعود حزب العدالة والتنمية التركي على العلاقات التركية - الإسرائيلية"، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2011، ص 39

اتفاقيات عسكرية جديدة¹. وتوَّج العام 1999 بالتعاون الأمني والاستخباراتي بين إسرائيل وتركيا حيث أُلقي القبض على زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان في كينيا².

شهد عام 2000 تطوراً بارزاً من الناحية الاستخباراتية حيث قامت الصناعات الإسرائيلية بتصنيع قمر صناعي تجسسي لمصلحة تركيا أطلق عليه اسم "أفق" مقابل 274 مليون دولار أمريكي، إضافة لحصول تركيا على صور من القمر التجسسي الإسرائيلي "أفق 3". وفي العام 2001 زودت إسرائيل الجيش التركي بدفعة من صواريخ جو أرض (بواباي) لتسليح طائرات F16 وتحديث دبابات من طراز "بيتون" للجيش التركي³. وفي نفس العام أيضاً جرت مناورات عسكرية جوية ضخمة على مدار أسبوعين كاملين اشترك فيها الجانب الأمريكي حيث تم التدريب على مختلف أنواع المهام القتالية الجوية⁴. لم تتأثر العلاقات العسكرية بين الجانبين بعد أحداث 11 أيلول 2001 حيث عقدت عدة مشاريع صناعية مشتركة كان منها إنتاج الصواريخ الباليستية وتزويد تركيا بصواريخ جو - جو من طراز فايبتون 4 الإسرائيلية، كما قدمت إسرائيل اقتراحات لتحديث طائرات حربية تركية وإنتاج 2000 دبابة⁵.

المطلب الثالث: البعد الاقتصادي والتجاري

كان البعد الاقتصادي والتجاري من أهم الدوافع التي حدثت بالبلدين لإقامة علاقات ثنائية فيما بينهما، حيث رأت تركيا في إسرائيل المنفذ لاقتصادها الذي كان يعاني من الأزمات، فيما رأت إسرائيل في تركيا السوق الكبير لمنتجاتها المحظورة في بحر عربي وإسلامي من حولها. إن هذا النوع من العلاقات بين البلدين كان منذ اللحظة الأولى للاعتراف التركي بإسرائيل، فخلال استقباله وفداً

¹ غازي حسين، "تركيا والعرب وإسرائيل، الحلف التركي الإسرائيلي"، مجلة الفكر السياسي، العدد 21، السنة الثالثة، دمشق، شتاء 2005، ص 141

² بشير عبد الفتاح، تركيا وإسرائيل.. توتر يغذي هواجس عدم الثقة، الجزيرة نت 2009/10/27 <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/E7BBA99C-F543-4A41-928A-75632C69F420.htm> تاريخ الدخول 2020/3/24

³ ابراهيم عبيد، مرجع سابق، ص 81 - 82

⁴ اكرام عبد الرحيم، "العلاقات التركية الإسرائيلية الأمريكية"، مرجع سابق، ص 30

⁵ ابراهيم عبيد، مرجع سابق، ص 82

إسرائيليًا حضر إلى تركيا في 19 شباط 1949 (بعد أيام من الاعتراف) لإجراء مفاوضات تجارية بين البلدين، صرح وزير التجارة والاقتصاد التركي جميل بارلاس أن: "كلاً من تركيا وإسرائيل تتم إحداهما الأخرى من وجهة النظر التجارية، فبينما تستورد تركيا من إسرائيل المنتجات الصناعية، فإن إسرائيل ستستورد المواد الخام من تركيا"¹.

شهدت فترة الخمسينيات على تعزيز العلاقة التجارية والاقتصادية بين البلدين حيث عقدا اتفاقية تجارية فيما بينهما، وتم تشكيل هيئة لتنشيط السياحة، وتم التوقيع على اتفاقية للنقل الجوي في العام 1951. وفي العام الذي تلاه زاد التبادل التجاري بين البلدين من 4.65 مليون دولار أمريكي إلى حوالي 23 مليون دولار². كما شهدت تلك الفترة توقيع العديد من الاتفاقيات التجارية وشهدت عمليات استيراد وتصدير لعدة منتجات بين البلدين حيث صدرت تركيا لإسرائيل 50 ألف طن من القمح واستوردت منها صفقة سكر كبيرة، وأصبحت تركيا مع نهاية الخمسينيات الدولة الآسيوية الوحيدة التي تقيم علاقات تجارية طبيعية مع إسرائيل³.

لم يتغير الحال خلال عقد الستينيات حيث استمرت وتيرة التعاون التجاري والاقتصادي بين تركيا وإسرائيل، فبلغت الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا 8.9 مليون دولار أمريكي في حين بلغت الواردات الإسرائيلية من تركيا 7.7 مليون دولار⁴. ووقع الطرفان في تلك الفترة اتفاقية للتبادل التجاري قدرت بحوالي 30 مليون دولار، ثم اتفاقية أخرى بقيمة رأس مال 10 ملايين دولار في العام 1967 أنت بعد مشاركة إسرائيل في معرض أزمير الدولي. وفي العام 1969 تم التوقيع على اتفاقية اقتصادية مشتركة في مجال السياحة والاستيراد⁵.

¹ عوني السبعوي، "موقف تركيا من قيام دولة إسرائيل"، مرجع سابق، ص 21

² رنا خماش، مرجع سابق، ص 26

³ نجدت صفوت، "موقف تركيا من قضية فلسطين"، مجلة المستقبل العربي، العدد 42، بيروت، 1982، ص 90

⁴ قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، "تركيا والقضية الفلسطينية"، تقرير معلومات 17، بيروت، 2010، ص 23

⁵ إبراهيم عبيد، مرجع سابق، ص 37

شهدت فترة السبعينيات حالة من عدم الاستقرار السياسي في العلاقات التركية - الإسرائيلية أثرت على العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين، حيث تقلصت الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا إلى 2.6 مليون دولار أمريكي، وبلغت الواردات الإسرائيلية من تركيا نحو 3.7 مليون دولار، الأمر الذي دفع تركيا لإعادة النظر في علاقاتها السياسية والاقتصادية مع العرب الذين كانوا قد حققوا فوائد ضخمة من عائدات البترول عام 1973¹. لكن هذه الحالة لم تدوم طويلاً، ففي فترة الثمانينيات ونتيجة للمشاكل التركية مع جيرانها العرب وخصوصاً مع سوريا والعراق عادت الحياة التجارية للنشاط بين الأتراك والجانب الإسرائيلي حيث سجل التبادل التجاري نمواً وارتفاعاً ملحوظاً في العام 1987 وسجل 61.3 مليون دولار ثم قفز الرقم إلى 90.6 مليون دولار بحلول العام 1988². كما ازداد عدد الشركات الخاصة الإسرائيلية العاملة في تركيا من شركة واحدة إلى 4 شركات ثم إلى 9 شركات مع نهاية العام 1988³.

مع دخول حقبة التسعينيات، كان الجانبان التركي والإسرائيلي يقطعان شوطاً كبيراً في اتجاه تعزيز وتمتين علاقاتهما الاقتصادية والتجارية. ففي العام 1992 زار وزير الخارجية التركي حكمت تشنين إسرائيل وتم توقيع اتفاقية تجارية قضت بإنشاء مجلس عمالة تركي - إسرائيلي مشترك يهدف إلى تنشيط الاقتصاد والتجارة بين البلدين، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بينهما بحلول العام 1993 أكثر من 200 مليون دولار أمريكي⁴. وخلال تولي تانسو تشيلير رئاسة الحكومة التركية قامت بزيارة إلى إسرائيل في العام 1994 على رأس وفد من ضمنه وزير التجارة والصناعة ونحو 50 شخصية اقتصادية وتجارية تركية حيث تم خلال الزيارة إقرار العديد من الاتفاقيات التجارية التي أدت إلى تضاعف حجم التبادل التجاري بين الجانبين ليسجل 465 مليون دولار مع حلول العام 1995.

¹ المرجع السابق نفسه.

² يسري الغول، مرجع سابق، ص 24

³ جلال معوض، العلاقات التركية - الإسرائيلية حتى نهاية الثمانينات، مرجع سابق، ص 143

⁴ Pemra Hazbai, "Political troubles between Turkey and Israel", The Washington Institute for Near East Policy, 2004 , <http://www.washingtoninstitute.org>

كما كان للسياحة بين البلدين نصيب من التعاون. فقد شهد هذا القطاع محطة أساسية في تموز من العام 1992 خلال زيارة وزير السياحة الإسرائيلي إلى تركيا حيث تم توقيع اتفاقية التعاون السياحية بين البلدين. نما قطاع السياحة بين الجانبين بشكل كبير جداً، ففي حين لم يكن قد زار تركيا حتى العام 1986 سوى 7 آلاف سائح إسرائيلي قفز هذا الرقم إلى 160 ألفاً في العام 1992. في المقابل، ونظرًا لضعف إقبال السياح الأتراك على زيارة إسرائيل، كانت الدعاية الإسرائيلية تحاول تشجيعهم على القدوم إلى إليها حيث قال نائب القنصل الإسرائيلي في إسطنبول أوري غاث: "يجب أن يعرف الأتراك أن كل تاريخ إسرائيل له صلة بالعثمانيين والأتراك"¹.

بحلول العام 1996 وقع الجانبان خلال زيارة الرئيس التركي ديميريل إلى إسرائيل اتفاق التجارة الحرة بين البلدين، وتم إقرار هذه الاتفاقية من قبل البرلمان التركي والكنيست الإسرائيلي وأصبح ساري المفعول عام 1997. وقد نص الاتفاق على إعفاء السلع المتبادلة بين البلدين من الضرائب والرسوم الجمركية، وزيادة حجم التجارة بينهما خلال 3 سنوات من تاريخ توقيع الاتفاقية إلى ملياري دولار سنويًا مقارنة بـ 448 مليون دولار عام 1996. كما أتاح الاتفاق لتركيا فرصة زيادة تجارتها مع الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأمريكا الوسطى عبر إسرائيل التي تربطها بتلك الدول علاقات تجارية تفضيلية، وكذلك تمنح إسرائيل تركيا بموجب الاتفاق جزءًا من حصتها في أسواق الولايات المتحدة الأمريكية في مجال صناعة النسيج بنسبة 35% بعد أن تعتمد الشركات الإسرائيلية إلى تصنيع النسيج في تركيا وتصديره إلى الولايات المتحدة الأمريكية².

تجدر الإشارة إلى أن العام 1996 وعلى الرغم من كل التطور الذي شهدته العلاقات التركية - الإسرائيلية على الصعيد الاقتصادي والتجاري، فإن بعضًا من التوتر قد اعتراه نتيجة صعود نجم الدين أربكان إلى سدة رئاسة الوزراء في تركيا، حيث انتقد بقسوة السياسة الأتراك الذين يؤيدون إقامة علاقات قوية مع إسرائيل، وقام بعدة زيارات إلى عواصم إسلامية (القاهرة، طهران، طرابلس الغرب) من أجل تمتين علاقات تركيا بالعالمين العربي والإسلامي، ورفض لقاء وزير خارجية إسرائيل ديفيد

¹ محمد نور الدين، "تركيا في الزمن المتحول، قلق الهوية وصراع الخيارات"، الطبعة الأولى، 1997، دار رياض الريس، بيروت، ص 268

² تركيا والقضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص 24

لوفي خلال زيارته لتركيا عام 1997¹. لكن سرعان ما تمت الإطاحة به من قبل المؤسسة العسكرية التركية وتم تعيين العلماني مسعود يلماز رئيسا للوزراء.

عام 1997 تم التوقيع على اتفاقيات متعلقة بموضوع التجارة والأعمال حيث اجتمع مجلس الأعمال التركي - الإسرائيلي في إسطنبول، كما عُقد اجتماع آخر للمجلس في إسرائيل وتم التوقيع على اتفاقية جمركية خاصة بتخفيض تعرفات سلع النسيج². وشهد عام 1998 زيادة المعاملات التجارية بين البلدين بنسبة 26% وسجلت الصادرات الإسرائيلية لتركيا 139 مليون دولار، بينما قدرت الواردات من تركيا بـ 262 مليون دولار³.

مع حلول عام 2000 بلغ حجم التبادل التجاري بين الطرفين مليار دولار، وتنامى نشاط الشركات التركية في إسرائيل حيث أسهمت في بناء المستوطنات عبر وجود قرابة 3000 عامل تركي يعملون في تلك الشركات فضلاً عن نحو 80 ألف إسرائيلي من أصل تركي لم يقطعوا علاقتهم بتركيا وكانوا جسراً لتوطيد العلاقات الثنائية بين البلدين ويقومون بأعمال متبادلة مع اليهود والأتراك حيث يمتلكون دوراً مهماً في الاقتصاد التركي عبر شركات كبيرة مثل شركة بروفيلو⁴.

¹ Yucel Bozdaglioglu، Turkish Foreign Policy And Turkish Identity: A Constructivist Approach، Routledge، New York & London، 2004، pp 153-154

² خليل إبراهيم الطيار، "التعاون العسكري التركي - الإسرائيلي ومخاطره على الأمن القومي العربي"، مرجع سابق، ص 40

³ خالد فياض، "العلاقات التركية - الإسرائيلية من تشيرلر إلى أربكان"، مجلة السياسة الدولية، عدد 129، 1997، ص 182

⁴ السبعواوي، تركيا والكيان الصهيوني، مرجع سابق، ص 157

أضاء الفصل الأول من الرسالة على تاريخ العلاقة بين تركيا وإسرائيل منذ تاريخ اعتراف الأولى بالثانية عام 1949 وحتى العام 2002 قبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا أي في فترة القوى العلمانية التركية الداعمة للعلاقات الثنائية.

فقد تم الحديث في المبحث الأول من الفصل عن محددات السياسة الخارجية لكل من البلدين والإشارة إلى أهم المراحل التي مرت بها السياسة الخارجية التركية منذ تاريخ تأسيس الجمهورية الحديثة عام 1923 على يد مصطفى كمال أتاتورك ولحين اعتماد تركيا على استراتيجيتها الجديدة للسياسة الخارجية التي تبلورت بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في العام 2002 مع شرح دقيق لمحددات هذه الاستراتيجية. كما تمت الإشارة في المبحث الأول أيضاً إلى محددات السياسة الخارجية لإسرائيل وتم تسليط الضوء على الأجهزة العاملة في هذه السياسة.

أما في المبحث الثاني من الفصل الأول، فقد تم ذكر أهم الدوافع التركية التي ساهمت في إقامة علاقات على الصعد كافة مع إسرائيل. وكذلك أهم الدوافع التي دفعت إسرائيل لإنشاء علاقات متنوعة مع تركيا. إضافة إلى الأهداف التي تسعى كل دولة لتحقيقها والوصول إليها جراء تلك العلاقات.

أما في المبحث الثالث من الفصل الأول، فقد تم التفصيل في العوامل السياسية والاقتصادية والعسكرية للعلاقة بين كل من تركيا وإسرائيل منذ تاريخ إنشاء العلاقات وحتى العام 2002 -قبل تسلم حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا- حيث تبين أن الجانبين الاقتصادي والعسكري كانا ثابتين على مدار السنوات ولم تشبهما أية مشاكل. كما أن المسار السياسي بين البلدين، وإن كان قد تأثر في بعض الأحيان -مثل تناقض المواقف من الأزمة القبرصية عام 1963- إلا أن كل دولة كانت تراعي مصالح الدولة الأخرى ولم يؤثر ذلك -كما أشرنا- على المسارين الاقتصادي التجاري والعسكري.

الفصل الثاني: العلاقات التركية - الإسرائيلية في عهد العدالة والتنمية (2002-2019)

المبحث الأول: جذور نشأة حزب العدالة والتنمية ووصوله إلى السلطة

إن الأحزاب ذات الجذور الإسلامية ليست دخيلة على المجتمع التركي، إلا أن سيطرة العلمانية على الدولة الحديثة في تركيا بعد إلغاء الخلافة الإسلامية، جعلت من التنافس والصراع بين الأحزاب الإسلامية والتيار العلماني صراعاً غير عادي. فتلك الأحزاب ونظرًا للواقع والبيئة التي كانت تعمل فيها مثل طبيعة الديمقراطية في تركيا، وتحكم القوى العلمانية خصوصًا المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية بالبلاد، فضلًا عن الانقلابات التي كانت تحصل على الحكومات التي يظهر أنها تعارض السياسات العلمانية¹، أبدت قدرًا كبيرًا من المرونة والمناورة والواقعية السياسية في تعاطيها مع القضايا المطروحة على الصعيدين الداخلي والخارجي². وقد ساعد الدستور التركي الصادر في العام 1961 بممارسة بعض الحريات المدنية وسمح بتشكيل جماعات ذات طابع إسلامي ارتبط ظهورها بالمهندس التركي نجم الدين أريكان.

المطلب الأول: جذور حزب العدالة والتنمية

قبل الحديث عن نشأة حزب العدالة والتنمية، لا بد من الحديث عن نشأة الأحزاب الإسلامية في تركيا التي جاءت تأسيسها بغالبيتها على يد نجم الدين أريكان، وذلك قبل الحديث عن نشأة حزب العدالة والتنمية الذي يرى البعض أنه وريث تلك الأحزاب.

أولاً: الأحزاب ذات الصبغة الإسلامية في تركيا

1 - حزب النظام الوطني

¹ ادريس بووانو، "إسلاميو تركيا، العثمانيون الجدد" البدايات، المكونات، التحولات، المعادلات"، مؤسسة الرسالة، سوريا، 2005، ص 8 - 9

² Hakan Yavuz , "Islamic Political Identity in Turkey"، Oxford University Press. New York، 2003, P 228

أسسه أركان عام 1970 وضم نخبة من الإسلاميين من الطرق الصوفية وطلاب رسائل النور وتيارًا من الإصلاحيين المتأثرين بجماعة الإخوان المسلمين¹. كان أول حزب دعا صراحة إلى اعتماد الإسلام في سياساته وطالب بالإصلاح الدستوري. وعلى الرغم من أنه لم ينادِ بتغييرات جذرية في النظام الجمهوري، لكن ذلك لم يجنبه غضب المؤسسة العسكرية التي لم تكن متقبلة لفكرة قيام حزب إسلامي يطرح أفكارًا قد تؤثر في المستقبل على مكانة العلمانية في البلاد، فوجهت للحزب إنذارًا في آذار 1971، ثم جاء قرار حله وحظر نشاطه بشكل نهائي من قبل المحكمة الدستورية التي قالت في قرارها إن مبادئ حزب النظام الوطني تخالف مبادئ الدستور التركي، وهو يعمل ضد الأتاتورية ويسعى لإقامة حكومة إسلامية في البلاد².

2 - حزب السلامة الوطني

عاد أركان وأسس حزبًا إسلاميًا جديدًا في تشرين الأول من العام 1972 مطلقًا عليه اسم السلامة الوطني، وقد لاقى تعاطفًا من الرأي العام التركي. وبحلول العام 1973 كانت له فروع في جميع أنحاء تركيا حيث اعتُبر أنه التشكيل الذي سيتم توظيفه لتعبئة الحركة الإسلامية في تركيا³. أكد هذا الحزب في قانونه الداخلي على مبدأ العلمانية واعتبرها الضامنة لحرية الفكر والضمير وأنها تقف حاجزًا أمام الخصومات والنزاعات، لكن بشرط أن لا تصبح وسيلة قمع للذين يفكرون بطريقة مختلفة أو يؤمنون بمعتقدات أخرى⁴. وبهذا يكون الحزب الحديث أكثر نضجًا في التعاطي السياسي من الحزب الذي سبقه. وقد تمكن الحزب من المشاركة في الحياة السياسية بقوة حيث شكل في العام 1974 حكومة ائتلافية إلى جانب الحزب الجمهوري اليساري.

تطور الحزب في طروحاته السياسية بعد العام 1979 حيث نادى الصحيفة الناطقة باسمه (تالي كارت) بتبني الدولة الإسلامية، وانتقدت العلمانية في تركيا، ودعت للعودة إلى الشريعة الإسلامية، كما عارض الحزب وجود القوات الأمريكية في تركيا. وكانت ذروة قوة الحزب عام 1980 حين تمكن

¹ Hakan Yavuz, "Secularism and Muslim Democracy in Turkey", Cambridge University Press, New York, 2009, P.48

² ادريس بوانو، اسلاميو تركيا، مرجع سابق، ص 30

³ Gareth Jenkins, "Political Islam in Turkey: Ruling West, Heading East", Palgrave Macmillan, New York, 2008, P. 132

⁴ ادريس بوانو، اسلاميو تركيا، مرجع سابق، ص 31

بالتعاون مع الحزب الجمهوري من سحب الثقة من وزير الخارجية خير الدين اربكان لميوله الصهيونية ودوره في توثيق العلاقات التركية الإسرائيلية¹. وقد شعرت المؤسسة العسكرية التركية بخطورة حزب السلامة الوطني فقامت في أيلول 1980 بانقلاب عسكري بقيادة الجنرال ايفرين حيث تم حظر الأحزاب السياسية في البلاد واعتقال قادتها ومحاكمتهم بتهمة تهديد الثوابت الكمالية العلمانية.

3 - حزب الرفاه

تأسس عام 1983 وتولى قيادته مؤقتاً أحمد تكداي حتى العام 1987 حيث تسلم نجم الدين أربكان القيادة² (خرج من السجن عام 1985 وبقي في الإقامة الجبرية لمدة عام آخر ورفع الحظر عن ممارسته للنشاط السياسي عام 1987). بدأ الرفاه بتتبع أنشطته وشارك في الانتخابات التركية حيث حقق نتائج لافتة أهمها في انتخابات عام 1995 إذ حصل على 158 مقعداً وعقد ائتلاًفاً حكومياً مع زعيمة حزب الطريق القويم تانسو تشيلير، وأصبح نجم الدين أربكان رئيساً للوزراء ليكون الإسلامي الأول الذي يصل إلى قمة الهرم السياسي في تركيا العلمانية³.

قام أربكان خلال تلك الفترة بعدة تحركات خارجية أهمها توقيع اتفاقية الغاز الطبيعي مع إيران في آب من العام 1996، وتأسيس مجموعة الدول الإسلامية الثمانية (تركيا / مصر / إيران / أندونيسيا / ماليزيا / بنغلادش / نيجيريا) مما أثار حفيظة التيارات العلمانية والمؤسسة العسكرية التي رأت فيها تهديداً لثوابت الدولة التركية حيث أرسلت العديد من التهديدات الشفوية المبطننة لأربكان لحثه على ترك الحكم⁴. قدم أربكان استقالته عام 1997 من رئاسة الحكومة ليفوت على الجيش فرصة القيام بانقلاب آخر من شأنه أن يسد ضربات موجعة إلى التيار الإسلامي. لكن المحكمة الدستورية حلت

¹ أحمد الموصلي، "موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا"، الطبعة الثانية، 2005، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 263

² محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، ص 91

³ بوانو، إسلاميو تركيا، مرجع سابق، ص 34

⁴ Angel Rabasa ، F. Stephen Larrabee، "The Rise of Political Islam in Turkey"، RAND Corporation، Pittsburg، USA، 2008، P 42

الحزب عام 1998 وعلقت الحقوق السياسية لأركان وبعض من قادة حزبه. وبهذا يكون الجيش قد قام بتنفيذ انقلاب أبيض استخدم خلاله القضاء لإعاقة تقدم حزب الرفاه الإسلامي¹.

4 - حزب الفضيلة والسعادة

أسس أركان حزب الفضيلة أواخر العام 1997 قبيل حل حزب الرفاه الذي قامت كتلته البرلمانية وكذلك كوادره بالانضمام إلى حزب الفضيلة. حافظ الفضيلة على مواقف حزب الرفاه حول القضايا المطروحة على الساحة التركية ودخلت نائبته مروة قواقجي البرلمان وهي ترتدي الحجاب مما أثار ضجة كبيرة خلال تلك الجلسة واعتبر هذا الموضوع تهديداً لعلمانية الدولة وتعالى الدعوات لطردها من البرلمان، وتم إسقاط الجنسية التركية عنها بحجة امتلاكها للجنسية الأمريكية دون علم الجهات الرسمية². وفي حزيران من العام 2001 تم حل حزب الفضيلة من قبل المحكمة الدستورية ومصادرة ممتلكاته بحجة أنه امتداد لحزب الرفاه المحظور ولكون أعماله تخالف أسس النظام العلماني، كما أنه أصبح وكراً للأصوليين المعادين للعلمانية. وفي آب من العام 2001 تأسس حزب السعادة الذي كان نسخة تقليدية عن الفضيلة المحظور، والذي صودف تأسيسه مع إنشاء حزب العدالة والتنمية الذي اعتبر النسخة الأكثر تطوراً للأحزاب السياسية الإسلامية، الأمر الذي أفقد حزب السعادة الشعبية حيث استحوذ العدالة والتنمية على الأضواء.

ثانياً: تأسيس العدالة والتنمية ووصوله إلى السلطة

قدم رجب طيب أردوغان في آب من العام 2001 طلباً لترخيص حزب أسسه تحت اسم "العدالة والتنمية" واصفاً إياه بالحزب المحافظ المعتدل غير المعادي للغرب والذي يسعى لدخول تركيا إلى الاتحاد الأوروبي ويتبنى رأسمالية السوق. وعلى الرغم من أن بعض المؤسسين الأوائل للعدالة والتنمية كانوا نواباً منشقين عن حزب الفضيلة الإسلامي المنحل، إلا أن أردوغان اعتبره وريث حزب

¹ Gareth، Political Islam in Turkey، op. cit، p 164

² بوانو، إسلاميو تركيا، مرجع سابق، ص 37

العدالة الليبرالي الذي كان بزعامة عدنان مندريس وليس وريثاً للأحزاب الإسلامية المنحلة حيث إنه لم يتبنَّ أية توجهات تدعو إلى تطبيق الشريعة الإسلامية¹.

ما عزز هذه الرؤية أن بعضاً من مؤسسي الحزب الجديد كانوا من مختلف الأحزاب السياسية في تركيا (محافظين ويساراً) حيث أسهمت هذه التوليفة في إضفاء نوع من الثقة لدى فئة كبيرة من الشعب التركي². وانضمت إلى الحزب في وقت لاحق الطبقة البرجوازية الوسطى والصغيرة في إسطنبول والمدن الكبرى إضافة إلى عدد من الممثلين والفنانين والأدباء والصحفيين وشرائح من التكنوقراط وخريجي الجامعات والبيروقراطيين والمهنيين الذين عملوا في البلديات التي سيطرت عليها الأحزاب الإسلامية في وقت سابق³. وقد انتخب رجب طيب أردوغان بالإجماع رئيساً لهذا الحزب، حيث عدّ المبادئ التي سيعمل عليها ويدافع عنها حزب العدالة والتنمية، وهي⁴:

- مبدأ الجمهورية الموحدة المستندة لمبادئ الديمقراطية العلمانية ودولة الحقوق الاجتماعية.
- مبدأ تكافؤ الفرص وإقامة علاقات حسنة مع دول العالم كافة والقيام بأعمال الخصخصة.
- مبدأ ضمان عدالة الضرائب وتوزيعها بشكل ينسجم مع البنية الاجتماعية في البلاد.
- مبدأ التأكيد على رفض الحزب لجميع أشكال التعذيب والإرهاب والإذلال.
- العلمانية تكمن في حياد الدولة تجاه المعتقدات وهي الضامنة للديمقراطية.

كما حدد العدالة والتنمية أهدافه في السياسة التركية التي تلخصت في الحفاظ على القيم والأخلاق التي تعتبر تراثاً للشعب التركي، وتحقيق مفهوم الدولة الاجتماعية التي تسمح للأفراد بالعيش بالمستوى الاجتماعي المطلوب، وكذلك تأمين الرفاه والأمن والاستقرار للشعب التركي وتحقيق السيادة والحضارة المدنية المعاصرة وفقاً للطريق الذي رسمه مؤسس الجمهورية التركية الحديثة أتاتورك⁵.

¹ خالد الحروب، التيارات الإسلامية والعلمنة السياسية التجربة التركية وتجارب الحركات الإسلامية، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الاستراتيجية، جامعة بيرزيت، 2008، ص 229

² Hakan Yavuz, "Secularism and Muslim Democracy in Turkey", op. cit, p 1

³ جراهام فولر، "الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي"، مرجع سابق، ص 31

⁴ بوانو، إسلاميو تركيا، مرجع سابق، ص 39

⁵ الموقع الرسمي لحزب العدالة والتنمية، <http://eng.akparti.org.tr/english/partyprogramme.html> تاريخ الدخول 2020/3/29

يظهر من خلال مبادئ وأهداف الحزب، إضافة إلى العناصر والمكونات التي تشكل منها، أنه حزب يختلف عن الأحزاب الإسلامية التي سبقته، فهو أكثر حنكة من الناحية السياسية في محاولة منه لتفادي الصدام المبكر مع التيار العلماني والمؤسسة العسكرية. لكن ذلك لم يؤمنه من انتقادات الإسلاميين والعلمانيين على حد سواء، فقد وصف أركان خلال الحملة الانتخابية عام 2007 حزب العدالة والتنمية بأنه "الحزب المنشق العميل الذي تحركه أوامر واشنطن وتل أبيب، مشيرًا إلى أن من يصوت له إنما يقطع تذكرة لدخول جنهم¹. والجدير ذكره أن الخلاف بين أردوغان وأركان قديم وتعود جذوره إلى العام 1991 لما كانا في حزب الرفاه بسبب طريقة الإدارة. كما اتهمه العلمانيون بتطبيق خطة سرية لأسلمة البلاد.

شارك حزب العدالة والتنمية في أول انتخابات برلمانية جرت بعد تأسيسه في خريف العام 2002، وحصل فيها على 363 مقعدًا من أصل 550 في البرلمان² ليصبح أول حزب تركي منذ العام 1991 يحصل على الأغلبية المطلقة، مما أظهر الشعبية الكبيرة للحزب في الشارع التركي. أما في الانتخابات الثانية عام 2007، فقد تمكن حزب العدالة والتنمية مجددًا من الاحتفاظ بقدرته على تشكيل الحكومة منفردًا حيث حصل على نسبة 46.6% من أصوات الناخبين الأتراك بعد أن حصل على 341 مقعدًا من أصل 550 في البرلمان.³ وفي انتخابات عام 2011 حصل العدالة والتنمية مجددًا على الأغلبية بنسبة 49.91% من الأصوات وبحدود 326 نائبًا تحت القبة البرلمانية.⁴ لكنه في المقابل لم يحصل على غالبية الثلثين مثلما كان يسعى وذلك لتعديل الدستور الموروث منذ انقلاب عام 1980 دون الحاجة إلى التشاور مع المعارضة.⁵

¹ ابراهيم بو عزيزي (2009): "حزب العدالة والتنمية يواجه اتهامات اسلامية و علمانية متناقضة"، الجزيرة نت: <http://www.ajazeera.net/News/archive/archive?Archiveld=1062609> تاريخ الدخول 2020/4/1

² Omer caha، "Turkish Election of November 2002 and the Rise of Moderate Political Islam"، Turkish Journal of International Relations، Vol.2، No:1، Fall 2003، p 95

³ Banu Eligur، "The Changing Face of Turkish Politics: Turkey's July 2007 Parliamentary Elections"، Crown Center for Middle East Studies، No:22، November 2007، p2

⁴ Arabella Throp، "Turkey's 2011 elections and beyond"، International Affairs and Defence Section، house of commons، 14 July 2011، p2

⁵ Gerald Robbins، "Understanding Turkey's 2011 General Election Results"، Foreign Policy Research Institute، June 2011 www.fpri.org

شهدت تركيا في حزيران من العام 2015 انتخابات برلمانية حصل فيها حزب العدالة والتنمية على 40% من أصوات الناخبين مقابل 258 مقعدًا في البرلمان. إلا أن تلك الانتخابات لم يحصل فيها اتفاق حول تشكيل الحكومة، فتم تشكيل حكومة مؤقتة ثم حل رئيس الجمهورية (أردوغان) البرلمان وأعيدت الانتخابات في تشرين الثاني من نفس العام حيث استطاع حزب العدالة والتنمية الفوز بأغلبية المقاعد وحصل على 317 مقعدًا بمعدل 49.5% من أصوات الناخبين¹.

وكان من المقرر أن تجرى الانتخابات البرلمانية التركية في شهر تشرين الثاني من العام 2019، إلا أن الرئيس أردوغان جعلها انتخابات مبكرة دافعًا إليها في نيسان عام 2018 لاختيار الأعضاء الـ 600 للمجلس النيابي التركي (بعد التعديل الدستوري عام 2017 رفع عدد النواب من 550 إلى 600). وقد حصل العدالة والتنمية على 295 مقعدًا بمعدل 42.28% من الأصوات المشاركة في الانتخابات². ويذكر أنه في نفس السنة جرت انتخابات رئاسية وفاز أردوغان في الانتخابات في ظل أول انتخابات تجرى بعد التعديل الدستوري الذي حوّل تركيا إلى النظام الرئاسي.

العامل الاقتصادي ودوره في نجاح تجربة العدالة والتنمية

إن الثبات الذي حققه حزب العدالة والتنمية في المحافظة وبقائه على رأس السلطة في تركيا وبأريحية عديدة أحيانًا، وذلك منذ العام 2002 وحتى آخر انتخابات حصلت في العام 2018، لم يأت من فراغ إذ لعبت عدة عوامل دورًا في هذا الثبات. لكن يعتبر العامل الاقتصادي هو العامل الحاسم الذي ساهم بشكل كبير في إعطاء العدالة والتنمية هذه الأفضلية، كون الوضع الاقتصادي الذي تحسن قد لمسّه بشكل مباشر المواطن التركي وأثر على توجهه وخياراته السياسية.

فتركيا التي اتجهت نحو اقتصاد السوق منذ عام 1999 وعملت بنصائح صندوق النقد الدولي انتهى بها المطاف إلى أزمة اقتصادية عميقة بحلول العام 2001³. أبرز مظاهر تلك الأزمة هو انهيار

¹ نتائج الانتخابات البرلمانية التركية 2015 <https://www.yenisafak.com> ، تاريخ الدخول 2020/4/2

² نتائج الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في تركيا- أورينت نت <http://orient-news.net> ، تاريخ الدخول

2020/4/2

³ فدوى علي حسين العبد، العوامل المؤثرة في معدلات التضخم في تركيا للمدة 1985-2005، مجلة دراسات إقليمية، العدد 26، 2012، ص 268

سعر الليرة التركية وانخفاض إجمالي الناتج القومي وتراجع حجم التجارة الخارجية وانفجار قضية الديون الخارجية التي بلغت نهاية العام 2001 أكثر من 180 مليار دولار، وكذلك انخفاض معدل الدخل الفردي وارتفاع معدل البطالة إلى 12.6%¹. ومن أخطر مظاهر تلك الأزمة كان وصول التضخم إلى معدل قياسي وهو 75%².

إن تحسين الوضع الاقتصادي كان الهم الأكبر والتحدي الأول الذي واجه حزب العدالة والتنمية عند تسلمه السلطة. وقد استطاع الحزب من خلال رزمة إصلاحات اقتصادية انتشال الاقتصاد التركي وجعله اقتصاداً يحتل المرتبة 17 على مستوى العالم، وأدخل تركيا نادي دول مجموعة العشرين وجعلها سادس أكبر اقتصاد في أوروبا على الرغم من عدم دخولها الاتحاد الأوروبي³. كما أن معدلات النمو تصاعدت طيلة الفترة الممتدة بين العام 2002 والعام 2008 (باستثناء سنة الأزمة المالية العالمية) ثم عادت لترتفع عام 2010 بنسبة 9.2%. كما تراجعت ديون القطاع العام حيث كانت ديون تركيا لصندوق النقد الدولي عام 2002 22.23 مليار دولار لتتخفف إلى 8.69 مليار دولار عام 2008، ثم إلى 4.25 مليار دولار بداية العام 2013⁴. كما شهد الناتج القومي الإجمالي في تركيا بين عامي 2002 و2008 ارتفاعاً من 300 مليار دولار إلى 750 مليار دولار، وارتفع معدل الدخل الفردي في الفترة نفسها من 3300 دولار إلى 10,000 دولار أمريكي⁵.

واستطاع العدالة والتنمية من خلال الإجراءات والسياسة الاقتصادية أن يخفف نسبة التضخم من 75% سنة 2001 إلى 8.8% مع نهاية العام 2007 حيث ارتفعت مجدداً لحدود 10% مع عام الأزمة الاقتصادية العالمية، لتعود للانخفاض إلى 7.8% سنة 2009 حيث سجلت في العام 2013 نسبة 6.5%. وكذلك تحسنت الليرة التركية التي عرفت صعوداً مستمراً منذ تسلم حزب العدالة

¹ عبد الحليم غزالي، الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا: ضلال الثورة الصامتة، الطبعة الأولى، 2007، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ص 79-80

² Roby Nathanson and Gilad Brand، "Economic Overview of Turkey"، Israeli Europran Policy Network، April 2011، p3

³ Ozan Cigizogolu، "Demystifying The Turkish Economic Success Under AKP Governance"، Agenda، 18 June 2013.

⁴ Debt Statistics، International Bank for Reconstruction and Development، Washington DC 20433، 2013، p 283

⁵ محمد السيد سليم، الخيارات الاستراتيجية للوطن العربي وموقع تركيا منها، في كتاب اتيان محجوبيان وآخرين، الطبعة الأولى، 2010، الحوار العربي - التركي بين الماضي والحاضر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 92-93

والتنمية للسلطة حتى أصبحت الليرة التركية قريبة من الدولار الأمريكي مما ساعد في تخفيض الضغوطات التي كانت تفرضها تكاليف الإنتاج¹. كما استطاعت الحكومة التركية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية أن تجلب رؤوس الأموال الأجنبية لتقترب من مستويات الدول الصناعية ومقاييس الاتحاد الأوروبي. فبحسب منظمة التجارة العالمية، احتلت تركيا في العام 2007 المركز 16 عالمياً من بين أكثر الدول الجاذبة للاستثمار بمقدار 22 مليار دولار حيث استطاعت أن تجعل من تلك الاستثمارات محرراً لنموها².

أما على صعيد القطاع السياحي، فقد قامت حكومة العدالة والتنمية بعملية شاملة لتحسين البنى التحتية المؤسسية والقانونية للقطاع السياحي، وتعاونت مع منظمات مهنية لوضع خطة سياحية تشمل كافة المناطق السياحية في البلاد. وقد كان عدد السياح الذين زروا تركيا عام 2002 حوالي 13 مليون سائح، ليتجاوز العدد 31.8 مليون في العام 2012، ويزيد المدخول التركي من القطاع السياحي من 10 مليارات دولار في العام 2001 إلى 25.7 مليار عام 2012.³

ثالثاً: أهم التعديلات الدستورية في عهد حكومات حزب العدالة والتنمية

قبل الحديث عن التعديلات التي حدثت في ظل حكومات حزب العدالة والتنمية، يجب ذكر تعديل مهم حدث عام 2001 وأتى استجابة لتقارير الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بانتقاد الدور الكبير الذي يلعبه مجلس الدفاع الوطني في الحياة السياسية وطالبت بجعله مجلساً استشارياً. وقد شمل التعديل الدستوري 37 مادة كان من ضمنها المادة 118 الخاصة بمجلس الدفاع الوطني حيث وسعت التعديلات عدد أعضائه المدنيين ورجحت كفتهم داخل المجلس من حيث العدد. كما شملت التعديلات طبيعة وقيمة القرارات الصادرة عن المجلس حيث ألغيت عبارة "يراعي" مجلس الوزراء قرارات المجلس واستبدلت بكلمة "تقييم" قرارات المجلس.⁴

¹ ابراهيم أوزتورك، "الاقتصاد وعقد التحولات الكبرى"، في: محمد عبد العاطي (محرر)، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، الطبعة الأولى، 2010، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، بيروت، ص 54

² المرجع نفسه، ص 52

³ معهد الإحصاء التركي، 12 كانون الثاني 2013

⁴ رضوى حسين رضوان محمود، التحول الديمقراطي في تركيا والعلاقات المدنية العسكرية في عهد حزب العدالة والتنمية، المركز الديمقراطي العربي، القاهرة، 2016، ص 66

بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم حصلت عدة تعديلات على الدستور سارت في نفس اتجاه التعديل المذكور أعلاه. ففي العام 2003 أتت التعديلات الدستورية التي كانت بمثابة نقطة التحول الأقوى في العلاقات المدنية العسكرية التركية حيث استهدفت التعديلات الحد من دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية من خلال تقليص وضعيتها القانونية والدستورية. فقد تم تعديل المادة 15 من قانون مجلس الأمن الوطني وأمانته العامة حيث تم إلغاء البند المتعلق بوجوب تعيين الأمين العام لمجلس الأمن الوطني من بين أعضاء القوات المسلحة لتتص بعد تعديلها على إمكانية تعيين شخصية مدنية ليكون أميناً عاماً¹. كما تم تعديل المادة الرابعة التي كانت توكل للمجلس وأمانته العامة مهمة المتابعة والتقييم الدائم لعناصر القوى الوطنية ومتابعة أوضاع الدولة السياسية والاقتصادية، وأن المجلس هو الحامي للنظام الدستوري والقائم على تأكيد القيم الوطنية الأتاتوركية، فاقترنت المادة الرابعة بعد تعديلها على أن مهمة المجلس هي رسم وتطبيق سياسة الأمن الوطني من خلال تقديم آرائه لمجلس الوزراء وانتظار ما يسند إليه من مهام. وبهذا يكون المجلس الوطني قد تحول إلى هيئة استشارية لمجلس الوزراء².

عام 2007 جرى تعديل دستوري قضى بأن يتم انتخاب رئيس الجمهورية مباشرة من الشعب بدلاً من انتخابه من قبل أعضاء البرلمان³. وقد وافق الشعب على هذه التعديلات باستفتاء دستوري. تجدر الإشارة إلى أن انتخابات 2007 الرئاسية لم تجر وفق التعديل الجديد الذي تم تطبيقه للمرة الأولى عام 2014 الأمر الذي نقل تركيا إلى النظام شبه الرئاسي وأصبحت السلطة التنفيذية من ثنائية بين رئيس الجمهورية ذي الصلاحيات المحدودة والمنتخب مباشرة من الشعب وبين رئيس الوزراء.

نجح حزب العدالة والتنمية في إعادة هيكلة مؤسسات القضاء وزيادة عدد أعضاء المحكمة الدستورية من 11 إلى 17، وأعضاء المجلس الأعلى للقضاء والمدعين العامين من 7 إلى 22، فضلاً عن تغيير آلية انتخاب كبار القضاة والمدعين العامين وطريقة تعيينهم حيث أصبح اختيارهم من قبل

¹ أحمد سلمان محمد، النظام السياسي في تركيا من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مجلد 14، عدد 62، 2018، ص 6

² رضوى حسين رضوان محمود، مرجع سابق

³ إرغن أوزبودن، تركيا ورحلة البحث عن دستور جديد، رؤية تركية rouyaturkiyyah.com تاريخ الدخول 2020/4/17

المجلس الوطني التركي الكبير ورئيس الجمهورية بدلاً من تعيينهم من قبل المؤسسة العسكرية. وكذلك جرى استفتاء دستوري عام 2010 سُمح من خلاله بمحاكمة العسكريين أمام محاكم مدنية¹.

الانتقال إلى النظام الرئاسي:

نجح حزب العدالة والتنمية بعد 15 عامًا من الصراع مع أركان الدولة العميقة بتمرير مشروع نظام الحكم الرئاسي وإخراجه من قبة البرلمان إلى فضاء الاستفتاء الشعبي الذي جرى في 6 نيسان 2017 بنسبة مشاركة 85% وبلغت نسبة التأييد 51.4% (أكثر من 25 مليون تركي)، مقابل 48.59% (أكثر من 22 مليون تركي) صوتوا ضد المشروع².

لم يكن أردوغان أول من طرح الانتقال من النظام البرلماني إلى الرئاسي، فهذا مطلب قديم طالب به الرئيس تورغوت أوزال ومن بعده الرئيس سليمان ديميريل الذي قال: "كنت أفضل أن أجلب النظام الرئاسي إلى تركيا، وهذا الأمر عقدة في داخلي لم أتمكن من تطبيقه"³. وطالب بذلك أيضًا نجم الدين أربكان وقرنه بالتنمية والاستقرار السياسي. أما زعيم الحركة القومية السابق ألب أرسلان توركيش فكان أكثر تشددًا حول تطبيق النظام الرئاسي حيث قال: "إن عصرنا هو عصر السرعة والقوة، لذلك ندافع وفق ما يليق بتاريخنا وتقاليدنا عن النظام الرئاسي"⁴، لذلك وقف حزب الحركة القومية إلى جانب العدالة والتنمية في معركة التعديلات الدستورية لاعتماد النظام الرئاسي. علمًا أن تلك المطالبات حصلت في وقت كانت فيه المؤسسة العسكرية لا تزال تسيطر على الحياة السياسية في تركيا أكثر مما هي عليه اليوم.

¹ أحمد سلمان محمد، مرجع سابق، ص 6

² الاستفتاء الدستوري في تركيا النتائج والتداعيات، www.turkey-post.com 2020/4/22

³ ريان خميس، 16 ابريل..بعد المخاض..ولادة الجمهورية الثانية، 17 ابريل 2017، <https://sasapost.com> تاريخ الدخول 2020/4/22

⁴ قادة أتراك طالبوا بالنظام الرئاسي قبل رحيلهم، ترك برس، www.turkpress.com.tr تاريخ الدخول 2020/4/18

أهم التعديلات التي حملها الدستور الجديد:

عام 2015 طرح أردوغان انتقال تركيا من النظام البرلماني إلى الرئاسي وإصدار دستور جديد يضمن تحقيق ذلك. عرض المشروع على البرلمان إلا أنه لم يحقق الأغلبية المطلوبة (يحتاج إلى 367 صوتاً بينما نال 338 صوتاً)، فتم تحويل المشروع إلى الاستفتاء الشعبي (بحاجة إلى 330 صوتاً لغرض تحويله إلى الاستفتاء) حيث تم إقراره كما سبق وذكر أعلاه. وأهم التعديلات التي تم الاستفتاء عليها للتحويل إلى النظام الرئاسي¹:

- 1- رفع عدد النواب في البرلمان من 550 إلى 600 عضو.
- 2- خفض سن الترشح لخوض الانتخابات العامة من 25 إلى 18 عاماً.
- 3- تجرى الانتخابات العامة والرئاسية في نفس اليوم كل 5 سنوات.
- 4- يستخدم البرلمان صلاحيته في الرقابة والتفتيش والحصول على المعلومات عبر "تقصُّ برلماني" أو "اجتماع عام" أو "تحقيق برلماني" أو "سؤال خطي".
- 5- تسقط العضوية البرلمانية عن النواب الذين يتم تعيينهم وزراء أو نواب الرئيس.
- 6- يمكن للبرلمان اتخاذ قرار بإجراء انتخابات جديدة بموافقة ثلاثة أخماس مجموع النواب.
- 7- إلغاء المحاكم العسكرية بما فيها المحكمة القضائية العليا العسكرية والمحكمة الإدارية العليا العسكرية، ويحظر إنشاء محاكم عسكرية في البلاد باستثناء المحاكم التأديبية.

واجبات وسلطات رئيس الجمهورية بموجب المادة 108 من الدستور الجديد²:

- الرئيس هو رأس الدولة وهو من يتولى مهام السلطة التنفيذية (تم إلغاء رئاسة الوزراء).

¹ أهم التعديلات الدستورية في تركيا للانتقال من النظام البرلماني إلى الرئاسي، الخليج الجديد، 21 حزيران 2017
<https://www.thenewkhalij.news>

² انظر الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية التركية www.tccb.gov.tr تاريخ الدخول 2020/4/25

- رئيس الجمهورية بصفته رئيس الدولة يمثل الجمهورية التركية ووحدة الأمة التركية، كما يضمن العمل بالدستور وأداء أجهزة الدولة بشكل منظم ومنسجم.
- إذا اقتضت الضرورة يلقي الكلمة الافتتاحية لمجلس الأمة التركي الكبير (البرلمان) في اليوم الأول من السنة التشريعية.
- يوجه رسائل إلى المجلس بشأن السياسات الداخلية والخارجية للبلاد.
- يصدر القوانين ويعيد القوانين إلى مجلس الأمة التركي الكبير لمراجعتها.
- يحق له فتح دعوى في المحكمة الدستورية لإلغاء القوانين التي تتعارض مع بعض أو كافة أحكام مجلس الأمة التركي أو التي تتعارض مع الدستور من حيث الشكل والمضمون.
- يعين ويقيل الوزراء ونواب الرئيس.
- يتولى الرئيس إعداد قانون الموازنة العامة.
- يعين ويقيل المسؤولين التنفيذيين رفيعي المستوى في القطاع العام، وينظم الإجراءات والمبادئ التي تحكم تعيينهم بموجب مرسوم رئاسي.
- يبعث ممثلين عن الجمهورية التركية إلى الدول الأجنبية، ويستقبل ممثلي البعثات الأجنبية إلى تركيا.
- يصادق على المعاهدات الدولية ويوافق على نشرها.
- يعرض القوانين المتعلقة بتغيير الدستور على استفتاء شعبي إذا اقتضت الضرورة.
- يمثل منصب القائد العام للقوات المسلحة باسم مجلس الأمة التركي الكبير.
- يتخذ قرار استخدام القوات المسلحة.
- يخفف أو يلغي الأحكام المفروضة على المحكومين الذي يعانون من الأمراض المزمنة أو الإعاقة أو الشيخوخة.
- يصدر مراسيم رئاسية بشأن الأمور المتعلقة بالسلطة التنفيذية.
- يحق للرئيس إعلان حال الطوارئ في حال توفر الشروط المحددة في القانون.

دوافع حزب العدالة والتنمية للنظام الرئاسي:

يرى الحزب في النظام الرئاسي حلاً للمشاكل البنوية التي كان يعاني منها دستور 1982، فالنظام الرئاسي سيساهم في تسريع آلية اتخاذ القرار وسيتيح الخروج من ازدواجية السلطة التنفيذية وسيؤمن

الاستقرار السياسي في البلاد. وبحسب العدالة والتنمية يخلص النظام الرئاسي من الائتلافات الحكومية الضعيفة ويسهم في إنتاج حكومات قوية ومتجانسة ومستقرة بغض النظر عن تركيبة البرلمان الذي ستقوى وظيفته التشريعية والرقابية¹.

كما أن تركيا التي حققت نجاحات كبيرة في المجال الاقتصادي وشهدت تغييرات سياسية داخلية عميقة واكتسبت نفوذاً إقليمياً ودولياً، باتت بحاجة إلى دستور جديد يعبر عن هذا الدور ويعكس هذا الصعود في النفوذ والمكانة، وهو يعني أن يقوم الرئيس بإدارة الملفات الأساسية ولا سيما في مجال السياسة الخارجية². والانتقال إلى النظام الرئاسي لا يمكن تصوره بعيداً عن شخصية الرئيس رجب طيب أردوغان صاحب الشخصية غير القابلة لأن تكون هادئة في قصر الرئاسة بمنصب شرفي.

انطلاقاً من التعديلات الدستورية المصادق عليها عام 2017 حظي الرئيس التركي بصلاحيات تنفيذية واسعة في السياسة الخارجية، حيث انتقلت إليه صلاحيات رئيس الوزراء بعد إلغاء المنصب. وبما أن الدستور الجديد أتاح للرئيس تعيين 4 أعضاء من مجلس القضاة والمدعين المكلف تعيين أفراد النظام القضائي وإقالتهم، وحيث إن الدستور يسمح للرئيس بعدم الانسلاخ عن حزبه³، فإن أردوغان سيطر بالتالي على السلطتين التشريعية والقضائية وستكون تركيا أمام نظام برجل واحد قد يمتد حتى العام 2029 بما أن أردوغان قد يضمن عام 2023 ولاية جديدة لمدة 5 سنوات إضافية ليحكم فيها منفرداً كملك متوج بلا تاج.

المبحث الثاني: الصراع الداخلي التركي وأثره على العلاقات مع إسرائيل

¹ خورشيد دلي، تركيا والانتقال للنظام الرئاسي، www.aljazeera.net تاريخ الدخول 2020/4/25

² أحمد سلمان محمد، النظام السياسي في تركيا من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي، مرجع سابق، ص 8

³ هذه صلاحيات أردوغان الرئاسية الجديدة، www.aljazeera.net تاريخ الدخول 2020/4/27

المطلب الأول: علاقة حزب العدالة والتنمية مع القوى العلمانية التركية

بخلاف الأحزاب ذات الطابع الإسلامي، أدرك حزب العدالة والتنمية قوة المؤسسات العلمانية في النظام التركي وخصوصاً الجيش. لذلك فإنه لم يدرج في أهدافه عند التأسيس أي إشارة إلى التوجه الإسلامي بل أكد احترامه للصيغة العلمانية للجمهورية التركية وكذلك للمبادئ الأتاتوركية، الأمر الذي سبق وذكرنا أنه عرضه لانتقادات الإسلاميين. إلا أن ذلك التوجه لم يحل دون الصدام مع المؤسسات العلمانية وخصوصاً الجيش الذي كان متوجساً من حزب العدالة والتنمية دون أن يكون لديه المبررات الكافية للانقضاض عليه كما فعل مع غيره من الأحزاب بشكل مباشر، كإنقلاب عام 1980، أو بشكل غير مباشر مثلما فعل مع أريكان عام 1997.

أولاً: المواجهات بين العدالة والتنمية والقوى العلمانية

أول مواجهة بين العدالة والتنمية والقوى العلمانية كانت فور فوزه في الانتخابات البرلمانية عام 2002 حيث مُنع رئيس الحزب رجب طيب أردوغان من قبل المحكمة الدستورية من تولي منصب رئاسة الوزراء بحجة قصيدة ألقاها في العام 1997 اعتبرت موالية للإسلاميين ومعادية لعلمانية الدولة، فتسلم عبد الله غول المنصب حتى العام 2003 سنة رفع الحظر عن أردوغان حيث تولى الأخير رئاسة الوزراء وانتقل غول إلى وزارة الخارجية¹.

كان عام 2003 حافلاً بالمناوشات بين الحكومة التركية برئاسة أردوغان والقوات المسلحة التركية، فالأخيرة قاطعت حفل استقبال أقامه رئيس البرلمان المحسوب على العدالة والتنمية لكون زوجته ترتدي الحجاب المحظور في مؤسسات الدولة. بعدها بأيام قليلة أصدر مجلس الأمن القومي التركي بياناً شدد فيه على ضرورة حماية مبادئ العلمانية التي تشكل الدعامة الأساسية لتركيا. وفي العام 2006 تم اغتيال قاض تركي كبير على يد محامٍ ذي ميول إسلامية في مجلس شورى الدولة، فاستغل قائد الجيش حينها الجنرال حلمي أوزكوك الحادثة ودعا إلى تصعيد الاحتجاجات العلمانية ضد حكومة أردوغان الذي انتقد بدوره هذا التصرف من قائد الجيش².

¹ يسري الغول، أثر صعود حزب العدالة والتنمية التركي على العلاقات التركية – الاسرائيلية، مرجع سابق، ص 98
² علاقة أردوغان بالجيش.. أهم المحطات، 19 تموز 2016، www.aljazeera.net تاريخ الدخول 2020/4/29

شهد نيسان عام 2007 المواجهة الأولى من نوعها بين الجيش وحكومة العدالة والتنمية. فقد أصدر الجيش بيانًا شديد اللهجة للحكومة التركية يطالبها فيه بوقف نشاطاتها التي تهدف إلى أسلمة البلاد، محذرًا من أنه سيتدخل إذا رأى أن قيم تركيا العلمانية باتت مهددة. وقد أتى التحذير العسكري للحكومة بالتزامن مع مظاهرات مليونية في إسطنبول نفذها العلمانيون احتجاجًا على تقديم حزب العدالة والتنمية عبد الله غول الشخصية الإسلامية لرئاسة الجمهورية التركية.¹ تجدر الإشارة هنا إلى أن هذا البيان التهديدي لم يكن له نفس تأثير بيان عام 1997 الذي تمكن الجيش من خلاله من إجبار رئيس الحكومة التركي أركان على الاستقالة آنذاك، حيث ظهر أن تأثير الجيش تقلص وتراجعت قدرته على التأثير على مجريات الأمور بسبب الشعبية التي كان يتمتع بها حزب العدالة والتنمية من جهة، والإصلاحات والتعديلات الدستورية التي كانت قد أقرت بعد وصول العدالة والتنمية إلى الحكم وحدت من صلاحيات وتأثير الجيش ومجلس الأمن القومي، وهذا ما ذكرته الدراسة سابقًا.

في حزيران عام 2007 حاولت مجموعة علمانية تضم شخصيات متعددة من صحفيين وسياسيين ورجال أعمال وأكاديميين وعسكريين بزعامة مدير جهاز الدرك السابق الجنرال سينير أرويغو، خلق حالة من عدم الاستقرار في تركيا والقيام بأحداث عنفية تضغط على الجيش في نهاية المطاف للتدخل والانقلاب على حكومة العدالة والتنمية. وقد عرفت هذه القضية إعلاميًا بقضية ارغنون. وقد اعتقلت الشرطة قائد تلك المجموعة ومعه الجنرال البارز في الجيش خورشيد طولون برفقة عدد من الأشخاص على خلفية تورطهم في المحاولة المذكورة. فيما نشرت صحيفة تركية وثيقة بشأن مؤامرة دبرها جنرال في القوات البحرية يدعى دورسون جيجك هدفها الانقلاب على حزب العدالة والتنمية لمنعه من تدمير النظام العلماني في تركيا واستبداله بحكم إسلامي. وقد نفى الجيش التركي سريعًا علمه بتلك الخطة وتعهد بطرد أي فرد يكون ضالعا فيها. وقام قائد الجيش حينها الجنرال إلكر باشبوغ بعقد محادثات مع أردوغان لتهدئة المخاوف ونفي وجود أي توتر بين الحكومة والجيش.²

شهد عام 2008 محاولة جديدة للقضاء على حزب العدالة والتنمية اشترك فيها الجيش والقضاء. فقد ساند الجيش ضمناً وبشكل غير مباشر محاولة النائب العام التركي عبد الرحمن يلشينكايا حظر

¹ نفس المرجع السابق ذكره

² نفس المرجع السابق ذكره

حزب العدالة والتنمية. لكن المحكمة الدستورية قررت خلاف ذلك وبفارق صوت واحد، الأمر الذي عدّ تحولاً في مسار التحكم السياسي في تركيا ودفع رئيس الأركان آنذاك الجنرال إلكر باشبوغ للإقرار بأن زمن الانقلابات في تركيا قد ولى.¹

أوائل عام 2010 كشفت صحيفة "طرف" التركية عن تفاصيل لخطة انقلابية عسكرية خطط لها عام 2003 للإطاحة بأولى حكومات حزب العدالة والتنمية. وقد أطلق المخططون على عملياتهم اسم المطرقة. المدبر الأساسي لهذه العملية كان قائد الجيش التركي السابق الجنرال تشييتين دوغان، وكانت خطته تقضي بإحداث فوضى في البلاد واتهام اليونان بتلك الأحداث ما يهيئ المناخ العام لوقوع الانقلاب تحت مظلة الاستعدادات العسكرية للحرب. ومن بين الأحداث التي تم التخطيط لها تفجير مسجد الفاتح وبايزيد التاريخيين في إسطنبول لاستدراج الحكومة لإعلان حالة الطوارئ وتطبيق الأحكام العرفية الأمر الذي سيزيد التوتر في علاقتها مع القوى العلمانية وخصوصاً الجيش. قد تم اعتقال عدد كبير من الضباط بتهمة الضلوع في تلك العملية ليصدر الجيش بياناً حذر فيه من خطورة الأوضاع الداخلية. وتم عرض القضية على القضاء التركي الذي أصدر أحكامه في العام 2012 على المتهمين في قضية المطرقة. يذكر أن الجيش اعترف بتلك الوثائق لكنه رفض الاتهامات معتبراً أن الخطة ليست إلا سيناريو تدريبي.²

وفي معركتها التي أرادت منها الحد من قدرة الجيش على التدخل بالحياة السياسية، أقرت الحكومة التركية عام 2010 تعديلاً مهماً على الوثيقة السياسية للأمن القومي أضافت فيه خطر الانقلابات والعصابات السرية إلى قائمة التهديدات الداخلية. كما عدل البرلمان عام 2013 المادة 35 من قانون الجيش التي تحدد طريقة عمل الجيش وعقيدته العسكرية، وذلك في خطوة حرمت العسكر من تبرير الانقلابات بعدم قدرة السلطات المدنية الدفاع عن المبادئ الدستورية، حيث تم حصر مجال تدخل القوات المسلحة في الدفاع عن المواطنين ضد التهديدات والمخاطر الخارجية³. وفي العام

¹ تركيا والقضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص 11

² "المطرقة"... مؤامرة انقلابية على أردوغان، 14 آب 2016، الجزيرة نت، www.aljazeera.net تاريخ الدخول 2020/5/1

³ المجلس التركي صادق على تعديل مادة دستورية كان يستخدمها الجيش مبرراً للانقلابات، 15 تموز 2013، www.newspaper.annahar.com تاريخ الدخول 2020/5/1

ذاته عينت الحكومة قادةً جددًا للجيش في إطار حملة تغييرات شاملة توجت فيها سيطرتها على المؤسسة العسكرية وحجّمت قدرة الجيش على التدخل في الحياة السياسية.

ثانياً: محاولة انقلاب تموز 2016

على الرغم من كل إجراءات حكومات حزب العدالة والتنمية وتعديلاتها الدستورية والقانونية ومحاولتها السيطرة على الجيش في تركيا والحد من تدخله في الحياة السياسية، إلا أن ذلك لم يمنع الجيش من التفكير مرة أخرى في الانقلاب على الحكومة. ففي ليلة 15 تموز عام 2016 حاولت مجموعة من الجيش القيام بانقلاب عسكري على الحكومة. حاول الانقلابيون السيطرة على المؤسسات الحساسة بالدولة ومقار وسائل الإعلام والقواعد العسكرية كما قاموا بقصف مدينة مرمريس حيث كان أردوغان موجوداً هناك في محاولة منهم للقبض عليه.¹

سيطر الانقلابيون على القناة التركية الرسمية وأذاعوا بيان تحدث عن تولي السلطة للحفاظ على الديمقراطية في البلاد، وأن السلطة الجديدة ملتزمة بجميع المواثيق والالتزامات الرسمية، وأن جميع العلاقات الخارجية للدولة ستستمر وتم التعهد بإقرار دستور جديد للبلاد في أقرب فرصة. بالتزامن خرج الرئيس أردوغان داعياً الشعب التركي للنزول إلى الشوارع والساحات رفضاً للانقلاب. وفي استجابة سريعة خرجت أعداد كبيرة من الشعب إلى الساحات في مختلف المدن خصوصاً الكبرى. كما كان لافتاً الإجماع السياسي الذي رفض الانقلاب حيث وجهت دعوات لضرورة احترام الشرعية ورفض الانقلاب. وأكثر التصريحات الملفتة كانت لزعيم حزب الشعب الجمهوري كليجدار أوغلو الذي قال إن تركيا عانت من الانقلابات وسندافع عن الديمقراطية.²

بعد ساعات أعلن عبر الإذاعة التركية الرسمية أن السلطة عادت إلى قبضة القوات الشرعية ووصل أردوغان إلى إسطنبول وعقد مؤتمراً صحفياً في مطار أتاتورك اتهم فيه منفذي الانقلاب بأنهم من جماعة فتح الله غولن وأكد أن المحاولة الانقلابية التي حاولت الإطاحة بالنظام السياسي في تركيا قد

¹ مركز ديلي صباح للدراسات السياسية، 15 يوليو المحاولة الانقلابية الفاشلة على يد أتباع منظمة غولن الإرهابية، تركيا، تموز 2016، ص2

² كيف بدأت محاولة الانقلاب في تركيا وكيف انتهت؟، 16 تموز 2016، الجزيرة نت، www.aljazeera.net
تاريخ الدخول 2020/5/5

أحبطت وأن صفحة الانقلابات العسكرية قد طويت إلى الأبد. فالانقلاب لم يدم سوى لساعات قليلة وتمت السيطرة عليه بشكل سريع. وتوجد عدة عوامل أدت إلى فشل هذا الانقلاب وهي¹:

- 1- وجود انقسام في الجيش التركي اتجاه العملية الديمقراطية، حيث إن القادة الكبار فيه لم يشاركوا في العملية الانقلابية، ويعود السبب في ذلك إلى سلسلة الإجراءات والتعديلات التي قامت بها الحكومات التركية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام 2002.
- 2- عدم قدرة منفذي الانقلاب على إخراج الرئيس أردوغان من المشهد لحظة تنفيذ عملية الانقلاب حيث بقي حراً وعلى تواصل مع الشعب من خلال وسائل الاتصال التي عجز الانقلابيون عن السيطرة عليها.
- 3- رفض الأحزاب السياسية وخاصة المعارضة للحكومة توفير أي غطاء سياسي للانقلاب.
- 4- كراهية الشعب التركي لتاريخ الانقلابات وامتلاكهم شجاعة النزول إلى الشارع رغم منع حظر التجول الذي أعلنه الانقلابيون.
- 5- قدرة حزب العدالة والتنمية على التعبئة الجماهيرية حيث استطاعت جماهير الحزب التحرك بسرعة للتصدي للانقلاب.

ردود الفعل الدولية والإقليمية على الانقلاب

أول بيان رسمي خارجي حول الانقلاب صدر عن الولايات المتحدة على لسان وزير الخارجية جون كيري، في الساعات الأولى من محاولة الانقلاب، وجاء فيه: "أتمنى أن يعم الاستقرار والسلام والتنمية في تركيا، لكنني ليس لدي ما أضيفه بخصوص ما يجري في هذه اللحظة". وبعد ساعات من نفس اليوم ولما تأكد فشل محاولة الانقلاب صدر بيان ثانٍ أكد على أن رئيس الولايات المتحدة ووزير الخارجية متفقان على أنه ينبغي لكافة الأطراف في تركيا دعم الحكومة المنتخبة ديمقراطياً.

¹ فتحي خطاب، 7 أسباب وراء فشل الانقلاب العسكري في تركيا.. وتوابع الزلزال قائمة، 16 يوليو 2016، www.alghad.tv تاريخ الدخول 2020/5/5

وكذلك الحال بالنسبة لبريطانيا التي قال وزير خارجيتها بوريس جونسون في الساعات الأولى لمحاولة الانقلاب في تغريدة له على تويتر إنه قلق مما يجري في تركيا "وسفارتنا هناك ستراقب الوضع عن كثب". وفي صباح 16 تموز وبعد تأكد فشل الانقلاب تحدث جونسون مع وزير الخارجية التركي وأكد له دعم بلاده للحكومة المنتخبة ديمقراطياً ومؤسساتها. أما الاتحاد الأوروبي فقد أصدر بياناً صبيحة يوم 16 تموز أكد أن تركيا شريك أساسي للاتحاد الذي يدعم الحكومة المنتخبة ديمقراطياً. وكذلك فعل حلف شمال الأطلسي صباح 16 تموز حيث أصدر السكرتير العام للناطو بياناً أكد فيه احترام الحلف للمؤسسات الديمقراطية التركية.¹

في المقابل جاء الموقف الروسي سريعاً حيث صرح وزير الخارجية الروسية سيرغي لافروف أن بلاده قلقة جداً من الأحداث في تركيا مؤكداً رغبته في العمل بشكل بناء مع الحكومة التركية المنتخبة ديمقراطياً بما يضمن المصلحة المشتركة للبلدين. وكذلك كان الموقف الإيراني الذي أتى على لسان الرئيس حسن روحاني الذي أدان محاولة الانقلاب وأكد على دعم بلاده للحكومة المنتخبة ديمقراطياً مشدداً على معارضة طهران لأي نوع من الانقلابات سواء الداخلية أو المدعومة من جهات أجنبية.² كما صبّ الموقف الصين في الاتجاه نفسه حيث أدانت الخارجية الصينية محاولة الانقلاب مؤكدة على أنها تدعم الحكومة المنتخبة ديمقراطياً في تركيا.

تعد محاولة انقلاب 15 تموز 2016 الأحدث في حصيلة انقلابات المؤسسة العسكرية منذ قيام الجمهورية التركية الحديثة، والذي حصل في مرحلة زمنية مختلفة عما سبق مع سيطرة الاسلاميين متمثلين بحزب العدالة والتنمية. الأمر الذي سيؤثر في المؤسسة العسكرية بشكل كبير ودورها في الحياة السياسية الذي كانت تمارسه في السابق سواء بشكل مباشر عبر استيلائها على السلطة، أو بشكل غير مباشر من خلال التأثير فيها. إذ تمثل محاولة الانقلاب الأخيرة نقطة فاصلة في الحياة السياسية التركية لن تعود بعدها العلاقات المدنية العسكرية كما كانت. فقد تحول الأمر لتميل الكفة لصالح السلطة المدنية بقيادة حزب العدالة والتنمية الذي هيمن على المناصب الرئيسية في الدولة

¹ 15 يوليو المحاولة الانقلابية الفاشلة على يد أتباع منظمة غولن الإرهابية، مركز ديلي صباح للدراسات السياسية،

ص 20-21

² المرجع السابق ذكره

وتخلص من كل من يعتقد أنه يشكل تهديدا لسلطته إذ أعطته المحاولة الانقلابية المشروعية لإحداث كل تلك التغييرات.

المطلب الثاني: أثر التحول في ميزان القوى في تركيا على العلاقة مع إسرائيل

استغل اردوغان محاولة الانقلاب ليحدث تغييراً عميقاً في بنية النظام التركي. فإضافة إلى الاعتقالات الواسعة وحملة الطرد من الوظائف الحكومية لكل من يشتبه بأنه على علاقة أو صلة بالذين نفذوا محاولة الانقلاب، فقد تم إعلان حالة الطوارئ وإجراء تغييرات جذرية في بنية الجيش والقوى الأمنية المختلفة، وخصوصاً جهاز المخابرات. وبات اردوغان متحكماً بعقيدة وقيادة الجيش التركي حيث قال في احتفال بمناسبة مرور 3 سنوات على محاولة الانقلاب إنه: "ما دام جنودنا وشرطتنا واستخباراتنا مخلصين لشعبنا ودولتنا فلن تجرؤ أي قوة على القيام بمحاولة انقلابية مشابهة، حيث إننا سنتخذ كافة التدابير لمنع تعرض الشعب التركي لخianات شبيهة بالتي حصلت".¹

فتحت محاولة الانقلاب الباب أمام أردوغان للقيام بسلسلة تعديلات دستورية نقل بموجبها تركيا إلى النظام الرئاسي ليسيّط بشكل كامل على مفاصل الدولة. أما خارجياً فقد قامت أنقرة بالتصعيد مع أمريكا والغرب بعد اتهامها للأولى بإيواء فتح الله غولن الذي اتهمته مباشرة بمحاولة الانقلاب، وفي الوقت نفسه عملت على تحسين علاقاتها مع روسيا الاتحادية وعقدت قمة سان بطرسبورغ التي حملت في طياتها عودة العلاقات بين البلدين وإعادة التنسيق في الملفات المشتركة.² علماً أن العلاقة التركية مع روسيا كانت قد توترت عام 2015 بعد إسقاط تركيا لمقاتلة روسية في الأجواء السورية. وفي هذا السياق يشير الباحث التركي والمستشار السابق للرئيس أوزال، جنكيز تشاندار، إلى أن السياسة الخارجية التركية شهدت تحولات بعد محاولة الانقلاب باتجاه الابتعاد عن الانضباط الأطلسي نحو تعدد الشراكات مع القوى الدولية الصاعدة وفي مقدمتها روسيا وإلى حد ما مع

¹ إسماعيل جمال، بعد 3 سنوات على محاولة الانقلاب في تركيا.. اردوغان أقوى أمنياً وسط تحديات للحفاظ على مكانته الشعبية، القدس العربي، 15 يوليو 2016، <https://www.alquds.co.uk>

² أحمد خالد الزعترى، العلاقات التركية الإسرائيلية 2002-2016، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ص 91

الصين، وابتعادًا متزايدًا عن الولايات المتحدة وأوروبا، حيث حظيت هذه السياسة بدعم التيار الأوراسي داخل النخب السياسية والعسكرية التركية.¹

ما كان يحصل في الداخل التركي من صراع بين القوى العلمانية من جهة، وحزب العدالة والتنمية من جهة أخرى وحسُم الأخير للصراع مبدئيًا لمصلحته، كان له تأثير على العلاقات الثنائية بين تركيا وإسرائيل. وبداية لا بد من الإضاءة أولاً على الموقف الإسرائيلي من محاولة الانقلاب التي حصلت في تركيا حيث كانت لافتة التغطية الإعلامية الإسرائيلية للحدث إذ تابع إعلام إسرائيل وعلى مدار الساعة كافة الأحداث التي كانت تحصل على الساحة التركية. ومثلما فعلت أمريكا وغالبية الدول الغربية، فإن نل أبيب تريت في إصدار موقف واضح إذ إنها لم تعلق على الأحداث أثناء حصولها على الرغم من أن جميع أعضاء المجلس الوزاري المصغر لشؤون الأمن كانوا يتلقون تقارير متواصلة حول تطورات الأوضاع من قبل سكرتير الحكومة الذي بقي يعمل على الرغم من أن يوم السبت هو عطلة في إسرائيل. فتل أبيب اكتفت حينها بالطلب من مواطنيها في تركيا الحذر والبقاء في الفنادق ثم انتظرت إلى ظهر يوم 16 تموز (بعد أكثر من 15 ساعة على بدء الانقلاب) وذلك حين انجلاء الأمور فصدر أول تصريح رسمي عن وزارة الخارجية الإسرائيلية جاء فيه: "إن إسرائيل تعلن عن دعمها ووقوفها إلى جانب الديمقراطية التركية آملة استمرار مسار المصالحة بين البلدين".²

الموقف الرسمي الإسرائيلي الذي أثر عدم التعليق على محاولة الانقلاب لحين انجلاء الأمور، لم يكن هو ذاته لدى النخب الإسرائيلية التي كانت تعبّر بصراحة عما يجول في خاطرها. ففي تقرير بثته القناة الإسرائيلية الثانية قال معلق الشؤون السياسية فيها أودي سيغل إنه يعلم شخصيًا أن كل الوزراء لم يناموا لحظة واحدة طوال الليل على أمل أن تسفر المحاولة الانقلابية عن التخلص من عهد أردوغان. ونقل سيغل عن أحد الوزراء قوله: "نحن لا نوهم أنفسنا ونعي أن اتفاق المصالحة الأخير يخدم مصالح تركيا ومصالحنا بشكل مؤقت، ونحن متيقنون من أن أردوغان سيعود لمهاجمتنا وتحدينا عندما تتغير الظروف". وفي السياق نفسه، قال المعلق في صحيفة معاريف وموقع "إسرائيل بالس" بن كاسبيت إن "إسرائيل حبست أنفاسها وتمنت نجاح المحاولة الانقلابية. الكل كان يتمنى أن

¹ وليد شرارة، مقابلة مع جنكيز تشاندار، جريدة الأخبار، الاثنين 2 آذار 2020، العدد 3994، ص 14

² أحمد خالد الزعتر، العلاقات التركية الإسرائيلية 2002-2016، مرجع سابق، ص 92

يصحو وقد وجد أردوغان حبيس إحدى الزنازين". في حين قال كبير المعلقين في صحيفة "يسرائيل هيوم" المقربة من نتنياهو دان مرغليت إنه ظل يتربص طوال الليل انتهاء المحاولة الانقلابية بالتخلص من أردوغان.¹

إن وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا وقدرته على الاستمرار فيها لعدة دورات انتخابية ترك أثرًا بالغ الأهمية على الحياة السياسية في تركيا، ولم يكن حدثًا عاديًا، إذ شهدت تلك المرحلة تغييرات جوهرية وحاسمة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك السياسي بشقيه الداخلي والخارجي، شكلت انقلابًا على التوازنات الداخلية والعلاقات الخارجية². فعلى صعيد السياسة الخارجية، وبعدما كانت تركيا ركنًا من المنظومة الغربية وامتدادها الإسرائيلي في المنطقة بالاستناد إلى رؤية العلمانية الأتاتوركية التي قطعت مع جوار تركيا العربي والإسلامي³، أحدث وصول العدالة والتنمية تحولًا عميقًا على هذا الصعيد لكونه يحمل رؤية مختلفة عن مكانة تركيا وموقعها في الساحتين الإقليمية والدولية استنادًا إلى نظرية العمق الاستراتيجي. أما داخليًا، فقد استطاع حزب العدالة والتنمية إعادة هيكلة مؤسسات الدولة وتشريعاتها الدستورية والقانونية عبر حزمة من التعديلات الدستورية كان أبرزها مواد متعلقة بهيكلة مؤسسة القضاء التركي وأخرى متعلقة بالمؤسسة العسكرية حيث حدت من دور الجيش في الحياة السياسية عبر تقليص صلاحياته لينحصر دوره في القيام بأدوار تخص المجال العسكري والأمني.⁴

وعليه، فإن هذا التغيير الحاصل على صعيد السياسة الخارجية كانت له انعكاسات على العلاقات التركية - الإسرائيلية. فوصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم أعاد تعريف مصالح تركيا الاستراتيجية وبدأ العمل على دمجها في النظام السياسي العربي والإسلامي⁵، الأمر الذي تعارض

¹ صالح النعيمي، كيف عاشت إسرائيل ليلة انقلاب تركيا؟ معلقون يكشفون تفاصيل، عربي 21، الأحد 17 يوليو 2016، <https://m.arabi21.com>

² محمد نور الدين، "السياسة الخارجية أسس ومرتكزات"، في: محمد عبد العاطي (محرر)، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، الطبعة الأولى، 2009، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، بيروت، ص 136

³ محمد بوبوش، "التوجهات الجديدة للسياسة التركية الخارجية"، مجلة دراسات شرق أوسطية، السنة 15، العدد 55، ربيع 2011، ص 37

⁴ طارق عبد الجليل، الجيش والحياة السياسية.. تفكيك القبضة الحديدية، في: محمد عبد العاطي (محرر)، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، الطبعة الأولى، 2010، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، بيروت، ص 78

⁵ Martina Warning and Tuncay Kardas، "The Impact of Changing Islamic Identity on Turkey's New Foreign Policy"، ALTERNATIVES TURKISH JOURNAL OF INTERNATIONAL RELATIONS، Vol. 10، No: 2-3، Summer-Fall 2011، p 129

مع المصالح الإسرائيلية. فقد أكدت دراسات إسرائيلية أن التحول في السياسة الخارجية التركية هو تحول عميق يحمل في ثناياه بذور انشقاق مع إسرائيل. كما أكدت الباحثة الإسرائيلية المختصة في الشأن التركي "غاليا لندنشرولوس" أن تدهور العلاقات التركية - الإسرائيلية يعود إلى تغييرات عميقة في السياسة التركية تتعلق برؤية تركيا لذاتها وللعالم من حولها.¹ حيث إن إقامة تركيا لعلاقات مختلفة وفي مجالات شتى مع دول عربية وإسلامية في الشرق الأوسط وأفريقيا وحتى البلقان قد أوجد توترًا في علاقتها مع إسرائيل.

وكذلك الأمر على صعيد الوضع الداخلي في تركيا، إذ إن تراجع مكانة المؤسسات العلمانية وخصوصًا الجيش أثر سلبيًا في العلاقات السياسية مع إسرائيل التي كانت ترى في المؤسسة العسكرية التركية الحليف الساعي على الدوام لتعزيز التعاون معها، واستطاع اردوغان من خلال اجراءاته الداخلية الحد من صلاحياته وتحكم بمعارضته (أي الجيش) للتحولات الجديدة.² وعليه، لم يعد الجيش التركي الداعم الأول لعلاقات استراتيجية مع إسرائيل بعد هندسة حكومات حزب العدالة والتنمية للبيئة الداخلية التركية بشكل لم يعد يسمح للنخبة العسكرية بممارسة ضغوطها على القرار السياسي في تركيا لعودة العلاقات مع إسرائيل إلى طابعها التحالفي السابق.³ وفي هذا السياق صرح باراك في العام 2010 قائلاً: "هناك تغيير عميق في السياسة التركية، وإن الجهات التي سبق أن أيدت إقامة علاقات مع إسرائيل والغرب أخذت تفقد قوتها"⁴، في إشارة واضحة إلى المؤسسة العسكرية التركية والنخب العلمانية فيها.

عليه، لن تكون للمؤسسة العسكرية الدور الذي كانت تتمتع به في السابق، ولن تكون القائد الذي يقود الأمة نحو العلى كما أراد المؤسس أتاتورك. فقد تراجع دورها كثيرا عبر انتزاع السلطة المدنية بزعامة العدالة والتنمية لمختلف الصلاحيات ومنعها من التدخل في الشؤون السياسية للدولة، كما حرّمها

¹ بولنت آراس وآخرون، التحول التركي تجاه المنطقة العربية، الطبعة الأولى، 2012، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، عمان، ص 97

² أحمد دياب، "تركيا.. أزمة عابرة أم منافسة قادمة؟"، مجلة السياسة الدولية، المجلد 39، العدد 158، أكتوبر 2004، ص 121

³ فاتن نصار، "تركيا وإسرائيل.. محددات المستقبل"، مجلة السياسة الدولية، المجلد 45، العدد 182، أكتوبر 2010، ص 153-154

⁴ سعيد عكاشة ومحمد عبد القادر، "العلاقات التركية - الإسرائيلية من التحالف إلى الصدام"، كراسات استراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 212، 2010، ص 30

الاستقلالية التي كانت تتمتع بها في السابق. وفي المدى القريب ومع بقاء العوامل الداخلية على حالها، لن يكون بإمكان المؤسسة العسكرية التركية لعب دور في الحياة السياسية كما في السابق، حيث أنها ستنشغل بترتيب أوضاعها الداخلية للحفاظ على نفسها كمؤسسة قائمة.

المبحث الثالث: واقع العلاقات التركية – الإسرائيلية خلال حكومات حزب العدالة والتنمية (2002-2019)

بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا تم تفعيل مختلف العلاقات الاقتصادية والسياسة والاجتماعية مع محيطها العربي والإسلامي، الأمر الذي وُلد احتمالاً حقيقياً أن يؤثر على طبيعة العلاقات التركية – الإسرائيلية. فتركيا وجدت نفسها قريبة للعرب أكثر منها إلى إسرائيل نتيجة تعاقب أحداث مهمة في المنطقة. فقد تزامن وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم مع الانتفاضة الفلسطينية، ثم الاحتلال الأمريكي للعراق الذي رتب نتائج أمنية أضرت بالمصالح التركية بشكل مباشر ونتجت عنها تدخلات إسرائيلية مع أكراد العراق، ثم الحرب الإسرائيلية على لبنان عام 2006 حيث ناهضت تركيا هذا العدوان. لكن على الرغم من كل تلك التحولات، لم تستطع حكومة العدالة والتنمية الحياد عن سياسة العلاقات الطبيعية مع إسرائيل لحدود العام 2010 حيث وقعت حادثة أسطول الحرية التي كان لها الدور الأساسي في تغيير معالم تلك العلاقة إلى حالة من العداء السياسي.¹

المطلب الأول: البعد السياسي والدبلوماسي

بعد صدور نتائج الانتخابات البرلمانية التركية التي جرت في خريف العام 2002 والتي أوصلت حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، خيم القلق على صناع القرار في إسرائيل التي قامت باستدعاء سفيرها لدى أنقرة لتقييم الموقف وأثار هذا الفوز على العلاقات الثنائية. وقال الدبلوماسي الإسرائيلي يوري ووردن إن على تركيا في حال أرادت الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والحفاظ على علاقات جيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية أن لا تعدل علاقاتها السياسية مع إسرائيل.² أما الناطق باسم وزارة الخارجية الإسرائيلية فقد صرح قائلاً: "إن انتصار الإسلاميين لا يفترض أن يؤدي إلى تغييرات

¹ محسن صالح وآخرون، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، "التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005"، بيروت، 2006، ص 11

² أحمد يوسف، "الحركة الإسلامية في تركيا، الاستهداف والتمكين"، 2009، معهد بيت الحكمة، قسم الدراسات السياسية، غزة، ص 27

مهمة في العلاقة بين البلدين، وإن التعامل العسكري يصب في إطار مصالح البلدين الإستراتيجية".¹ وقد بددت تركيا سريعاً تلك الهواجس الإسرائيلية حيث أكدت أن حكومة العدالة والتنمية لن تسعى لتغيير العلاقات الاستراتيجية مع إسرائيل ولن تحدد سياساتها الخارجية على أسس دينية أو أيديولوجية.²

أولى الزيارات الرسمية أتت في تموز من العام 2003، حيث زار الرئيس الإسرائيلي موشيه كاتساف أنقرة معرباً عن اعتقاده بأنه من خلال مكانة تركيا المهمة في منطقة الشرق الأوسط تستطيع المساهمة في تحسين علاقات إسرائيل بالدول العربية وأن يكون لها دور فاعل في تطبيع العلاقة الإسرائيلية بالعالم العربي.³ لكن بعد هذه الزيارة بأيام صوتت تركيا في الجمعية العامة للأمم المتحدة على مشروع قرار يدين إسرائيل بسبب إنشائها للجدار العازل في الضفة الغربية. وقد تزامن التصويت مع توتر تركي - إسرائيلي على خلفية تقارير استخباراتية تفيد بقيام ضباط إسرائيليين بتدريب قوات كردية في كردستان العراق، حيث نشر الصحافي الأمريكي سايمور هيرش تحقيقاً عن قيام الموساد بتدريب العناصر الكردية وتعزيز قدراتهم القتالية، الأمر الذي أغضب حكومة العدالة والتنمية والمعارضة التركية على حد سواء.

في 24 آذار 2004 اغتالت إسرائيل الشيخ أحمد ياسين، ووصف رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان الحادثة بالعمل الإرهابي.⁴ وفي شهر أيار من نفس العام قامت القوات الإسرائيلية بعملية عسكرية في رفح جنوب قطاع غزة وأطلقت عليها اسم "قوس القزح"، وانتقدت تركيا بشدة هذه العملية وقامت في شهر حزيران من العام 2004 باستدعاء سفيرها العام في إسرائيل فريدون سينيرلي

¹ المصدر نفسه، ص 28

² Soner Cagaptay، "THE NOVEMBER 2002 ELECTIONS AND TURKEY'S NEW POLITICAL ERA"، Middle East Review of International Affairs، Vol.6،No:4، December 2002، p46

³ عوني فياض، تركيا والقضية الفلسطينية تطلعات شعوب ومحددات سياسات، مركز الزيتونة للدراسات والنشر، بيروت، <http://www.alzaytouna.net/arabic?c=198&a>

⁴ محسن صالح وآخرون، "التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005"، مرجع سابق، ص 118

والقنصل في القدس حسين بيتشاكلي إلى أنقرة حيث عُدَّ الاستدعاء خطوة فريدة من نوعها منذ بدء العلاقات بين البلدين.¹

شهد العام 2005 انفراجاً في العلاقات الثنائية حيث قام وزير الخارجية التركي عبد الله غول بزيارة إسرائيل وحظيت الزيارة باهتمام إسرائيلي استثنائي، وتمت مناقشة استعداد تركيا للقيام بدور الوسيط في عملية السلام بين إسرائيل من جهة وكل من سوريا والفلسطينيين من جهة أخرى، كما تمت مناقشة أسس إعادة ترميم العلاقة بين البلدين، وهي الغاية الأساسية من تلك الزيارة.² وفي شهر أيار من العام نفسه قام رئيس الوزراء التركي أردوغان بزيارة إسرائيل لأول مرة برفقة وفد وزاري كبير بهدف تعزيز وتحسين العلاقات بين البلدين، حيث استقبل بحفاوة واضحة. وقد صرح وزير خارجية إسرائيل سلفان شالوم أن الزيارة تظهر واقع أن البلدين يقيمان علاقات مستقرة تكاد تكون حميمة، وأضاف إنه يمكن لتركيا أن تلعب دور الجسر بين الدول العربية وإسرائيل، مؤكداً أن الإسلام المعتدل قادر بشكل كبير على إقامة حوار مع إسرائيل. وذكرت صحيفة هآرتس الإسرائيلية إن هذه الزيارة تعد نجاحاً للدبلوماسية الإسرائيلية بعد شبه قطيعة دامت أكثر من سنة على خلفية اغتيال إسرائيل لكل من مؤسس حركة حماس الشيخ أحمد ياسين والقيادي عبد العزيز الرنتيسي.³

وقد أزلت هذه الزيارة فعلاً القطيعة التي شهدتها العلاقات الثنائية، كما أنها لعبت دوراً في قيام تركيا بتقريب وجهات النظر بين إسرائيل وبعض الدول الإسلامية، حيث كان لها الدور في ترتيب لقاء بين وزير الخارجية الباكستاني خورشيد قاصوري ووزير خارجية إسرائيل سلفان شالوم عقد في إسطنبول في شهر أيلول من العام 2005 ووصف الأخير اللقاء بالاجتماع التاريخي كونه أول لقاء يتم بين وزيري خارجية الدولتين.⁴

أوائل عام 2006 فازت حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية فدعا أردوغان إسرائيل للاعتراف بالنتيجة ووجه دعوة للحركة لزيارة تركيا. وقد واجهت الزيارة سلسلة انتقادات حتى ضمن

¹ خالد أبو الحسن، "العلاقات التركية الإسرائيلية بين التوتر والاستقرار"، مجلة دراسات شرق أوسطية، عدد 49، 2009، ص 68-69

² محمد نور الدين، "العلاقات التركية - الإسرائيلية: مرحلة جديدة؟"، جريدة الشرق، الدوحة، 2005، ص 8،

³ تركيا والقضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص 16

⁴ إسرائيل وباكستان على طريق التطبيع www.alwatan.com تاريخ الدخول 2020/2/22

الداخل التركي، وكذلك من السفير الأمريكي في أنقرة روس ويلسون الذي قال إن أي لقاء مع حركة حماس يجب أن يبعث برسالة لها على ضرورة نبذ الإرهاب والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود والالتزام بالمعاهدات التي وقعتها السلطة الفلسطينية.¹ وفي ترجمة للانقسام الحاصل في تركيا على خلفية زيارة وفد حماس، قام رئيس الجمهورية التركية أحمد سيزر بزيارة إسرائيل وتوجه منها إلى الضفة الغربية والتقى الرئيس محمود عباس دون أن يلتقي أي ممثل عن حركة حماس.

بتاريخ 12 تموز 2006 أطلقت إسرائيل حرب لبنان الثانية، وعمت التظاهرات المدن التركية مستكزة العدوان الإسرائيلي ومطالبة الحكومة التركية بإيقاف العدوان ولو تطلب الأمر تدخلًا عسكريًا.² وقد انتقد رئيس الوزراء التركي رجب اردوغان العدوان الإسرائيلي مؤكدًا أن اسر جنديين لا يبرر سقوط هذا العدد الكبير من المدنيين، مشيرًا إلى أن السلوك الإسرائيلي أمر غير مقبول. من ناحية أخرى، اتخذت تركيا موقفًا مناهضًا للحصار الإسرائيلي الذي كانت تشتد وطأته على الفلسطينيين في قطاع غزة مستفيدة من علاقاتها الدولية لتسليط الضوء على الحصار. وقال اردوغان إن إسرائيل تعاقب شعبًا بكامله من أجل معاقبة مجموعة.³

في شباط 2007 قام رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت بزيارة تركيا لتعزيز العلاقات الثنائية على أثر التباين الذي كان يعترها. وتوصل الطرفان لاتفاق يقضي بأن تلعب تركيا دور الوسيط بين إسرائيل والفلسطينيين. وعليه تمت دعوة كل من الرئيس الفلسطيني محمود عباس والإسرائيلي شمعون بيريز إلى تركيا حيث تحدث الرئيسان أمام البرلمان التركي، ليكون بيريز أول مسؤول إسرائيلي يلقي خطابًا في برلمان دولة تعتبر مسلمة.⁴

أواخر العام 2008 شنت إسرائيل حربًا على قطاع غزة "الرصاص المصبوب" بحجة اختراقات حركة حماس للتهدة. وقد اعتبر اردوغان العملية طعنة له خصوصًا وأنه كان مجتمعًا بأولمرت قبل أيام

¹ تركيا والقضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص 39-40
² نضال البخيت، "تركيا منذ وصول حزب العدالة والتنمية وأثره على علاقتها مع إسرائيل ودول الجوار"، موقع كول ون، 2010، <http://colol.com/vb/showthread.php?t=399773> تاريخ الدخول 2020/5/16
³ محسن صالح وآخرون، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، "التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007"، بيروت، 2008، ص 213
⁴ رمزي فخري الحموز، العلاقات التركية الإسرائيلية في ظل حزب العدالة والتنمية، رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين، 2013، ص 51

للتباحث ولم يخبره الأخير شيئاً، ولاحت في الأفق سحب توتر شديد بين الطرفين.¹ فأردوغان حمل إسرائيل مسؤولية العدوان مشيراً إلى أن أفعالها غير إنسانية وظالمة وغير مقبولة ودعاها لوقف غاراتها وحث مجلس الأمن الدولي على التدخل بصورة سريعة.² وقام اردوغان بزيارة كل من مصر وسوريا وأعلن وقف الوساطة التي كانت ترعاها بلاده بين الأخيرة وإسرائيل لكون العدوان الإسرائيلي قد نسف كل جهود السلام. أزعجت تلك المواقف القيادة الإسرائيلية التي استدعت السفير التركي لديها نامق طان وأبلغته إن إسرائيل تعمل لصالح تركيا لمنع إقرار قانون الإبادة الأرمنية في الولايات المتحدة، وإنها كانت تنتظر من تركيا أن تدعم إسرائيل في مكافحة الإرهاب.³

بعد قرار وقف العدوان بأيام وفي 2009/1/29 وأثناء انعقاد منتدى دافوس الاقتصادي في سويسرا، انسحب اردوغان من المنتدى احتجاجاً على منعه من التعليق على مداخلة الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز. وقد وصف اردوغان العدوان الإسرائيلي على غزة بأنه جريمة حرب، كما وصف وزير العدل التركي ممارسات إسرائيل بالمجازر مشيراً إلى أنها المحرصة الأولى على الإرهاب في العالم.⁴

أنت الردود الإسرائيلية عنيفة ودارت سجالات متبادلة اتهم فيها الإسرائيليون تركيا بأنها تحتل شمال قبرص وتضطهد الأكراد والأرمن. كما اتهم نتانياهو حكومة حزب العدالة والتنمية التركية بالاتجاه نحو الأسلمة والارتباط بمحور الشر الإيراني السوري في تصريح أراد منه ضرب علاقة تركيا بالولايات المتحدة.⁵ وامتداداً للتوتر الذي خيم على علاقة البلدين في تلك الفترة، ألغى أحمد داوود أوغلو زيارة له كانت مقررة إلى إسرائيل في تشرين الأول من العام 2009 حيث اشترط زيارة قطاع غزة المحاصر الأمر الذي رفضته السلطات الإسرائيلية.⁶

¹ Adam Szymanski، "Crisis in Turkey-Israel Relations"، BULLETIN، Poland، No 18، 2010، p 182

² مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، قسم الأرشيف والمعلومات، "العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة"، تقرير معلومات، بيروت، ص 49

³ محسن صالح وآخرون، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، "التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008"، بيروت، 2009، ص 172

⁴ علي البياتي، "الحرب على غزة وقيادة تركيا للشرق الأوسط"، مجلة الرائد، العدد 38، 2011، ص 4

⁵ بشير عبد الفتاح، "أبعاد التحول في علاقات تركيا الإقليمية"، مجلة السياسة الدولية، المجلد 45، العدد 179، القاهرة، 2010، ص 135

⁶ شيماء منير، "مستقبل العلاقات التركية - الإسرائيلية في ضوء التطورات الراهنة"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2010، <http://acpss.ahram.org.eg/htm>

كان عام 2010 بداية لتدهور العلاقات الثنائية، إذ شهدت تلك الفترة سلسلة مواقف لساسة أترك يناهضون فيها سياسة الحصار التي تتبعها إسرائيل ضد قطاع غزة وعلى رأسهم رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان الذي وصف القدس بأنها قرة عين المسلمين، وذلك خلال مشاركته في القمة العربية في ليبيا - سرت، واصفاً السعي الإسرائيلي لتهويدها بأنه ضرب من الجنون. وكان أبرز تصريح له في نيسان 2010 حيث أكد على أن تركيا لن تبقى دون ردة فعل إذا ما استمر الحريق في غزة وتلبد الغيوم فوق القدس، متهمًا إسرائيل بتدمير عملية السلام.¹

قامت تل أبيب باستدعاء السفير التركي لديها أوغوز جيليكول أحمد في 12 كانون الثاني من العام 2010 للاحتجاج على ما ورد في أحد المسلسلات التركية بحجة معاداته للسامية. وتعهد نائب وزير الخارجية الإسرائيلي داني أيلون إهانة السفير التركي عبر إجلاسه في مكان منخفض بينما جلس في مكان مرتفع في مكتبه الذي لم يوضع فيه إلا العلم الإسرائيلي، كما أنه لم يمد يده لمصافحة السفير أمام الكاميرات، فضلاً عن أنه جعله ينتظر لدقائق قبل السماح له بالدخول إلى مكتبه. هذا التصرف دفع بالرئيس التركي عبد الله غول إلى طلب الاعتذار من الخارجية الإسرائيلية تحت طائلة سحب السفير التركي من تل أبيب، حيث بادرت الأخيرة وبعد يومين فقط إلى تقديم اعتذار رسمي إلى أنقرة على طريقة التعاطي مع سفيرها نازعة بذلك فتيل توتر جديد في العلاقات بين البلدين. وقد قبلت تركيا الاعتذار الإسرائيلي وصرح أردوغان أن تركيا قد تلقت الرد الذي كانت تريده.² وقد أطلق على اسم هذه الحادثة أزمة المقعد المنخفض التي كادت أن تتحول إلى أزمة سياسية بين البلدين لكنها دون شك تركت ندوباً في العلاقات الثنائية إذ أكد الرئيس التركي عبد الله غول أنه على الرغم من اعتبار تركيا أن الحادثة قد انتهت بالاعتذار الإسرائيلي، إلا أن الأخيرة تتحمل مسؤولية تدهور العلاقات داعياً إياها لتصحيح المسار.³

قمة التآزم في العلاقات

¹ محمد نور الدين، مرتكزات السياسة التركية تجاه قضية فلسطين، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 21، عدد 82، بيروت، 2010، ص 28

² أحمد خالد الزعتري، "العلاقات التركية - الإسرائيلية 2002-2014"، رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين، 2015، ص 74

³ محسن صالح وآخرون، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، "التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2010"، بيروت، 2011، ص 173

وفي 31 أيار عام 2010 وعلى الرغم من التهديدات الإسرائيلية والتلويح بالقوة العسكرية، جرى تسيير 6 سفن بحرية من إسطنبول إلى غزة على متنها أكثر من 700 متضامن من 32 دولة مختلفة حملة بالمساعدات العينية حملت عنوان "أسطول الحرية". إلا أن قوات كومندوس من البحرية الإسرائيلية تعرضت للأسطول في المياه الدولية مما أدى إلى مقتل 9 متطوعين أتراك وإصابة العشرات. هذا الاعتداء فجر أزمة حادة في العلاقات بين تركيا وإسرائيل إلى درجة غير مسبوقة¹ إذ يُعتبر ما حصل المواجهة الأولى بين إسرائيل وتركيا عبر تاريخهما. بادرت أنقرة لسحب سفيرها من تل أبيب واستدعت السفير الإسرائيلي للاحتجاج على الاعتداء وعلقت الرحلات البحرية بين البلدين. وقد وصف اردوغان العملية بالوقحة داعياً لمحاسبة إسرائيل على المجزرة الدموية التي ارتكبتها. كما أكد على ضرورة أن تقدم إسرائيل اعتذاراً رسمياً لتركيا وتشكيل لجنة تحقيق دولية للتعويض عن الأضرار ورفع الحصار المفروض على غزة بشكل كامل.² هذه كانت مطالب أنقرة الثلاثة التي سيتم على أساسها تحديد العلاقة مع إسرائيل.

رفضت إسرائيل تقديم الاعتذار لتركيا، وجرى تشكيل لجنة دولية للتحقيق في الحادثة أطلق عليها "لجنة بالمر" التي خلصت بعد سنة من عملها إلى تشريع الحصار الإسرائيلي على غزة واعتباره قانونياً، ولم تطالب إسرائيل بالاعتذار من تركيا ولم تدنها واكتفت بالإشارة إلى أنها بالغت في استخدام القوة. رفضت تركيا تقرير لجنة بالمر وأعلن وزير خارجيتها أحمد داوود أوغلو عن خطوات عقابية ضد إسرائيل تضمنت طرد السفير الإسرائيلي من تركيا وتخفيض التمثيل الدبلوماسي بين الدولتين إلى مستوى سكرتير ثان وطرده كل من هو أعلى من هذا المستوى في السفارة الإسرائيلية بما في ذلك الملحقون العسكريون والأمنيون وإلغاء الاتفاقات والصفقات العسكرية بين الدولتين.³

اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية أن الأزمة بين أهم حليفين لها في منطقة الشرق الأوسط واستمرار التوتر بينهما سيؤثر سلباً على مصالحها في ظل التطورات التي كانت تحصل في المنطقة. فمن الأفكار المطروحة كانت أن تعرب إسرائيل عن أسفها حيال سقوط ضحايا أتراك في الحادثة وذلك

¹ Gencer Ozcan، Turkish –Israeli Relations in Crisis: How to Cut the Gordian Knot؟، Israel European Policy Network، April 2011، p 2.

² Amb Eric Edelman، Svante Ecornell، Aaron Lobel، Micheal Makovsky، The Roots of Turkish Conduct: Understanding the Evolution of Turkish Policy in the Middle East، Bipartisan Policy Center، December، 2013، p 65.

³ أحمد الزعتري، العلاقات التركية الإسرائيلية (2002-2014) مرجع سابق، ص 77

في محاولة للهروب من الاعتذار الذي كان سيكلف إسرائيل معنويا فضلاً عن أنه يكون بمثابة الإقرار بالخطأ يليه تحمل المسؤولية على كافة الأصعدة لا سيما السياسية والقانونية.¹ إلا أن الجانب التركي رفض هذا الطرح وغيره من الطروحات الأخرى كونه لا يلبي مطلبه الأساسي القاضي بتقديم اعتذار علني وواضح.

موقف الداخل الإسرائيلي من مسألة الاعتذار

ربطت تركيا إعادة علاقاتها مع إسرائيل إلى سابق عهدها بمدى استجابة الأخيرة لشروطها الثلاثة، والذي كان أولها تقديم اعتذار رسمي، ثم دفع التعويضات لعائلات الضحايا الأتراك، وثالثها فك الحصار عن قطاع غزة. وأمام هذا التحدي تباينت وجهات النظر في إسرائيل حول مسألة الاعتذار؛ فبرزت جبهة معارضة تشكلت من وزير الخارجية أفيغدور ليبرمان وموشيه يعالون الذي كان يشغل منصب القائم بأعمال رئيس الحكومة ووزير الشؤون الاستراتيجية. في المقابل أيد قطاع واسع من الساسة والنخبة في إسرائيل إضافة إلى المؤسسة الأمنية مسألة الاعتذار لتركيا الذي من شأنه أن ينهي الأزمة معها، كما وطرح أصحاب هذا الرأي أو التيار مجموعة من الاعتبارات أهمها:²

- 1- محورية تركيا في المنطقة ومصصلحة إسرائيل بالمحافظة على علاقة جيدة معها ووقف التدهور في العلاقات وإنهاء حالة التوتر وفتح صفحة جديدة من العلاقات بين البلدين.
- 2- مصلحة إسرائيل الأكيدة في المحافظة على علاقة جيدة مع واحدة على الأقل من الدول المحورية في الشرق الأوسط (تركيا / إيران / مصر / السعودية). فإسرائيل كانت قد فقدت نظام مبارك وهي بحالة عداء مع إيران وعلاقتها مع السعودية لن تصل إلى مستوى التحالف العلني على الأقل، لذلك وجب عليها ترميم وتحسين علاقتها بتركيا.
- 3- إغلاق الباب أمام إقدام تركيا على تقديم دعاوى قضائية ضد الضباط والجنود الإسرائيليين.
- 4- المتغيرات والتحويلات التي تشهدها المنطقة العربية تفرض على إسرائيل الحفاظ على علاقاتها مع تركيا الدولة المحورية في المنطقة والعضو في حلف شمال الأطلسي.

¹ محمود محارب، "العلاقات الإسرائيلية - التركية في ضوء رفض إسرائيل الاعتذار"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، الدوحة، نوفمبر 2012، ص 4 - 5

² أميرة إسماعيل العبيدي، التطورات المعاصرة في العلاقات التركية - الإسرائيلية 2010 - 2013، مركز الدراسات الإقليمية، قسم الدراسات التاريخية والثقافية، جامعة الموصل، العراق، 2014، ص 222

5- إمكانية تدحرج العداوة السياسية بين البلدين إلى عداوة تجارية واقتصادية.

كما جهدت أطراف وجهات غير حكومية إسرائيلية في البحث عن السبل التي من شأنها ترميم العلاقة مع تركيا وتعزيز ما هو قائم منها. ويمكن الإشارة إلى ما مارسه معهد Mitvim للسياسات الخارجية الإقليمية من محاولات للدفع بالعلاقات الثنائية بين البلدين، حيث كان هناك حرص على إجراء اتصالات دورية مع نظرائه في مراكز الدراسات التركية وتنظيم مؤتمرات بحضور نخب سياسية ودبلوماسية ذات صلة بملف العلاقة بين الدولتين.

فقد نظم المعهد عام 2011 مشروعًا حمل اسم "فرصة للتغيير" بالتعاون مع مؤسسة "فريدريخ ايبيرت" الألمانية وكان هدف المشروع البحث عن السبل الكفيلة بإعادة تقويم علاقات إسرائيل مع أنقرة نظرًا لأهميتها الاستراتيجية. كما دأب المعهد خلال عامي 2012 و2013 على تنظيم لقاءات مع نخب تركية وصحفيين وضباط متقاعدین بشأن تقريب وجهات النظر وتذليل العقبات أمام الجانبين والتفاهم على وضع حد للخلاف القائم. فقد كان المعهد يحاول الدفع بالقيادة الإسرائيلية لاتخاذ قرار تصحيح العلاقات مع تركيا من خلال الأوراق البحثية التي كان يقدمها.¹

كل ما ذكر من عناصر ساهم في تقوية موقف التيار الإسرائيلي المؤيد للاعتذار لتركيا، إضافة إلى تأييد الولايات المتحدة لهذا التوجه، فأعلن بنيامين نتنياهو في 22 آذار 2013 في بيان رسمي اعتذاره من رئيس الحكومة التركية رجب طيب اردوغان عبر اتصال هاتفي جرى بينهما تعهد فيه بدفع التعويضات اللازمة إلى أهالي الضحايا الأتراك الذين سقطوا في حادثة مرمرة، وكذلك تخفيف الحصار عن قطاع غزة، دون رفعه نهائيًا كما كانت تطالب تركيا. وقد أتى هذا الاعتذار في وقت كانت العلاقات التركية - المصرية في زمن الرئيس محمد مرسي تنمو بوتيرة متسارعة، لذا فإن إسرائيل قدمت هذا التنازل في توقيت يشهد تقلبات في الإقليم قد لا تكون في صالحها.

شكل الاعتذار دفعًا لبدء جولة جديدة من المفاوضات التركية - الإسرائيلية لاستكمال الاتفاق على كيفية إتمام دفع التعويضات وإرسال المساعدات. ووافقت إسرائيل على دفع مبلغ 20 مليون دولار

¹ سامح عباس وأحمد الغريب، العلاقات التركية - الإسرائيلية الواقع ومسارات المستقبل، رؤية تركية، مجلد 3، العدد 2، حزيران 2014، ص 69-70

كتعويض لأسر الضحايا الأتراك مع استمرار الخلاف حول نقطة فك الحصار عن قطاع غزة. وبدت تركيا حريصة على عدم المضي في تطبيع العلاقات بشكل كامل ما لم تلتزم إسرائيل بكافة شروطها.

في تموز عام 2014 وقع عدوان إسرائيلي جديد على قطاع غزة، فأتى الموقف التركي هذه المرة دون أفعال مؤثرة نظرًا لكون العلاقات الدبلوماسية بين تركيا وإسرائيل مقطوعة أصلاً منذ العام 2010 على خلفية الاعتداء على سفينة مرمرة.

شهد العام 2015 عدة محاولات لتقريب وجهات النظر بين تركيا وإسرائيل حيث شهدت العاصمة الإيطالية روما لقاءً ثنائيًا جمع مستشار وزارة الخارجية التركية فريدون سينيرلي أوغلو ودوري غولد القائم بأعمال وزارة الخارجية الإسرائيلية، في إطار الجهود التي تبذل من أجل عودة العلاقات بين الطرفين إلى طبيعتها.¹ ويعتبر لقاء روما هو الأهم من بين سلسلة لقاءات ثنائية كانت تعقد بين الطرفين من أجل إعادة العمل على تطبيع العلاقات.

في استمرارية للأجواء الإيجابية أتى تصريح الرئيس التركي أردوغان أوائل عام 2016 للصحفيين على متن طائرته أثناء عودته من زيارة للسعودية، مؤكدًا حاجة إسرائيل لتركيا وحاجة الأخيرة إلى إسرائيل. وفي شهر آذار من العام 2016 حصل أول لقاء بين الرئيس اردوغان ومسؤول إسرائيلي (وزير البنية التحتية والطاقة الإسرائيلي يوفال شتاينيتس) وذلك على هامش قمة الأمن النووي التي عقدت في واشنطن. وفي حزيران من العام 2016 عقد اجتماع لمجموعة دول غرب أوروبا وتم الإجماع (بموافقة تركيا) على ترشيح إسرائيل لترؤس اللجنة القانونية في الأمم المتحدة.² كل هذه المؤشرات إضافة لخفوت الهجمات الإعلامية المتبادلة كانت ترجمة لمحاولات عدة لتسوية الخلاف بين الطرفين ستمهد الطريق للإعلان عن الاتفاق المنجز لتطبيع العلاقات بين البلدين.

اتفاق تطبيع العلاقات بين البلدين

¹ محمود سمير الرنتيسي، تركيا وإسرائيل.. واقع العلاقات واحتمالات التقارب، مركز الجزيرة للدراسات، 2015،

<http://www.aljazeera.net> تاريخ الدخول 2020/5/5

² العلاقات التركية – الإسرائيلية: ظروف إقليمية تفرض صفحة جديدة، مركز الجزيرة للدراسات، 2016/7/14

www.aljazeera.net تاريخ الدخول 2020/5/8

في 27 حزيران من العام 2016 أعلن رئيس الوزراء التركي بن علي يلدرم بشكل رسمي عن توصل بلاده وإسرائيل إلى اتفاق نهائي يعيد العلاقات الدبلوماسية بينهما كما كانت في السابق. وفيما يأتي أهم بنود الاتفاق التركي - الإسرائيلي¹:

- تطبيع العلاقات بين البلدين بشكل كامل بما يضمن تبادل السفراء والتعهد بعدم تحرك أي منهما ضد الآخر في المؤسسات الدولية كالأمم المتحدة والنااتو.
- تسمح إسرائيل لتركيا بإدخال البضائع والمواد الإنسانية إلى قطاع غزة عبر ميناء أسدود تحت رقابة أمنية إسرائيلية، كما تسمح إسرائيل لتركيا بإقامة محطة كهرباء ومحطة تنقية مياه ومستشفى في قطاع غزة.
- تدفع إسرائيل 21 مليون دولار تعويضاً لأهالي ضحايا سفينة مرمرة من الجرحى والقتلى.
- توقف تركيا إجراءات محاكمة الضباط الإسرائيليين المسؤولين عن حادثة مرمرة.
- تتعهد تركيا بعدم استخدام حماس لأراضيها منطلقاً لعمليات ضد إسرائيل، كما أبدت تركيا استعدادها للتوسط بين حماس وإسرائيل في موضوع جثث الجنود الإسرائيليين.
- يستأنف الطرفان علاقاتهما الأمنية.
- البدء بمفاوضات مد خط أنبوب غاز من إسرائيل إلى تركيا.

وفي قراءة لبنود الاتفاق يظهر أن تركيا لم تحصل على مطلبها الثالث المتعلق برفع الحصار كاملاً عن قطاع غزة حيث أكد نتنياهو أن لا بند في الاتفاق يتحدث عن رفع الحصار لكن ستسمح إسرائيل لتركيا بتزويد غزة بالمساعدات الإنسانية عبر ميناء أسدود الذي سيشرف عليه الجيش الإسرائيلي لمراقبة اللوازم التي سيجري إدخالها إلى القطاع.²

لا يمكن فصل تراجع تركيا عن بعض مطالبها عن اللحظة السياسية التي كانت تمر فيها في تلك الفترة. فكما كانت اللحظة السياسية لمصلحتها عام 2010 عندما قطعت علاقتها الدبلوماسية مع إسرائيل، إذ كانت محصنة بسلسلة علاقات مستجدة مع الدول والعربية والإسلامية عبر توقيع عدة اتفاقات تعاون سياسي وثقافي مع جامعة الدول العربية أثمرت عن حضور مستمر للقيادات التركية

¹ أحمد خالد الزعترى، العلاقات التركية - الإسرائيلية 2002-2016، مرجع سابق، ص 90
² ما أهمية اتفاقية التطبيع بين إسرائيل وتركيا؟ 2016/6/26 www.bbc.com تاريخ الدخول 2020/5/16

للقمة العربية¹، وكما كانت اللحظة السياسية في مصحتها عندما أصرت وتمكنت من انتزاع اعتذار علني من رئيس الحكومة الإسرائيلية عام 2013 على حادثة مرمرة، إذ كانت مؤشرات الربيع العربي تصب في مصلحة تركيا من تونس إلى مصر، فضلاً عن دخول تركيا كلاعب أساسي في الصراع السوري حيث وجد أردوغان نفسه أمام فرصة لإعادة الأمل، فإن اللحظة السياسية عام 2016 لم تكن لمصلحة تركيا لجملة اعتبارات، لذلك فإنها تراجعت عن شرط رفع الحصار عن قطاع غزة وقبلت بالحد الأدنى في هذا المجال مقابل إعادة العلاقات مع إسرائيل إلى سابق عهدها. فتركيا في تلك اللحظة كانت في حالة من التراجع السياسي نتيجة عدة متغيرات على المسرح الداخلي التركي والإقليمي، وفي هذا السياق يمكن ذكر ما يلي²:

- ازدياد الساحة الداخلية التركية بعدة أحداث سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية، حيث شهدت انتخابات العام 2015 ولأول مرة عدم تمكن حزب العدالة والتنمية من الفوز بالأغلبية التي تخوله تشكيله الحكومة منفرداً. كما عانت تركيا من استقبال أعداد هائلة من النازحين السوريين الذين أثروا في البنية الاجتماعية التركية وكذلك في الوضع الاقتصادي فيها، خصوصاً في ظل إلغاء بعض الاتفاقيات الاقتصادية مع كل من مصر ومجلس التعاون الخليجي. أما على الصعيد الأمني فقد شهدت الساحة التركية عام 2015 استئناف حزب العمال الكردستاني عملياته العسكرية في الداخل التركي.
- إخفاق تركيا في إحداث اختراقات مهمة في الأزمة السورية لا سيما بعدما تحول الموقف الدولي من النظام السوري فيما يتعلق بنزع الشرعية عنه إلى القبول الضمني بالتعاون معه للقضاء على الإرهاب الذي شكله ظهور داعش وغيرها من التنظيمات.
- العزلة التي كانت تعاني منها أنقرة في الإقليم بعد تراجع علاقتها مع إيران بسبب الأزمة السورية، وكذلك توتر علاقاتها مع كل من العراق ومصر في مرحلة ما بعد إسقاط حكم الإخوان المسلمين فيها، وكذلك مجلس التعاون الخليجي على خلفية زعامة العالم السني.

¹ عيد الفتح الجبالي وآخرون: "التقرير الاستراتيجي العربي 2007-2008"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ص 154

² محسن صالح وآخرون، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، "التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2016"، بيروت، 2017، ص ص 376-377

- التوتر الحاد في علاقة تركيا بروسيا خصوصاً بعد إسقاط الدفاعات التركية للطائرة الروسية فوق الأجواء السورية أواخر العام 2015 وفرض موسكو سلسلة عقوبات على الجانب التركي، فضلاً عن أن التدخل الروسي المباشر في الأزمة السورية في تلك المرحلة قلص لحد كبير قدرات أنقرة على التأثير في المسار السوري حينها.
- الضغوط الغربية المستمرة على أنقرة لإعادة احتوائها ضمن المنظومة الغربية بعد أن أظهرت بعض الاستقلالية في سياستها الخارجية.

هذه كلها عوامل دفعت بالجانب التركي إلى تدوير الزوايا والعمل على تخفيف حدة الخلاف مع بعض الدول وخصوصاً الأصدقاء القدامى وعلى رأسهم إسرائيل في محاولة منها لكسب شراكات جديدة في المنطقة للتقليل من عدد الخصوم

العلاقات بعد اتفاق المصالحة

لم تمنع عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين من التراشق الإعلامي بينهما عند كل محطة أو حدث خصوصاً في مسألة القضية الفلسطينية التي عرف أردوغان كيف يستفيد منها إعلامياً إلى حدّها الأقصى، حيث ذكرت صحيفة الغارديان أن مناوشات أردوغان المتكررة مع إسرائيل زادت من شعبيته في العالم العربي في الماضي وصاغ صورة المدافع عن المسلمين المضطهدين¹.

ففي آذار من العام 2017 قررت السلطات الإسرائيلية تمرير قانون يحظر الأذان في القدس، الأمر الذي أدى إلى خضة هي الأولى في العلاقات الثنائية بين تركيا وإسرائيل منذ اتفاق المصالحة والتطبيع الذي وقع في العام 2016. فقد انتقد اردوغان القرار قائلاً: "لن نقبل بقانون منع الأذان"، متهمًا إسرائيل بأنها تمارس سياسة التمييز العنصري التي مارستها سلطات جنوب أفريقيا سابقاً، كما حثّ اردوغان المسلمين على زيارة المسجد الأقصى كوسيلة لدعم القضية الفلسطينية².

¹ رئيس تركيا يثير توترات بانتقاده إسرائيل، 2017/5/10، الجزيرة نت، www.aljazeera.net تاريخ الدخول 2020/5/11

² أردوغان يتوعد إسرائيل بشأن منع الأذان في القدس..كيف ردت تل أبيب؟ 2017/5/11 <https://www.assawsana.com> تاريخ الدخول 2020/5/9

ردت إسرائيل على تصريحات أردوغان وأصدرت خارجيتها بيانًا جاء فيه: "من ينتهك حقوق الإنسان بشكل منهجي في بلاده لا يحق له أن يعط بالديمقراطية الحقيقية الموجودة في المنطقة". كما صرح رئيس الكنيست يولي ادلشتاين في مقابلة مع الإذاعة الإسرائيلية العامة بأن أردوغان كان وسيعبقى عدوًا لدولة إسرائيل، وأن العلاقات لن تعود إلى ما كانت عليه ما دام أردوغان يقود السياسة التركية¹. كما قامت الخارجية الإسرائيلية وبيعاز مباشر من ننتياهو باستدعاء السفير التركي في تل أبيب كمال أوكوم وتم تبليغه رسالة سياسية احتجاجية على تصريحات أردوغان².

في أيار عام 2018 قرر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب نقل سفارة بلاده إلى القدس التي اعترف فيها موحدة عاصمة لدولة إسرائيل، فسارعت الخارجية التركية لإدانة القرار، واعتبر المتحدث باسمها أن قرار ترامب شجع إسرائيل على ارتكاب المذابح بحق الشعب الفلسطيني³. كما سحبت تركيا سفيرها من واشنطن واستدعت خارجيتها السفير الإسرائيلي في أنقرة وأبلغته بوجوب مغادرة البلاد لفترة. كما دعت تركيا منظمة التعاون الإسلامي لاجتماع طارئ عقد في إسطنبول وكانت كلمة أردوغان عنيفة بحق إسرائيل حيث شبه ما تقوم به بالأفعال النازية⁴.

وعند إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لصفقة القرن كانت تركيا من أوائل الدول التي أدانت الصفقة، وأعلن أردوغان أن الصفقة هي خطة لتسريع الاحتلال. وعقد البرلمان التركي جلسة أدان فيها الصفقة مؤكدًا أنها تفاقم الصدمات. وبدوره ذكر المتحدث باسم الخارجية التركية إبراهيم قالين أن الخطة لا تحترم القوانين الدولية ولا حقوق الشعب الفلسطيني. كما انتقد رئيس تحرير صحيفة يني شفق المقرب من أردوغان إبراهيم قره غول، الصفقة في مقال له عكس مناحًا شديد العداء لولي العهد السعودي محمد بن سلمان وولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد. ورأى قره غول أن الخطة نتاج لخيانة بعض العرب وفي مقدمهم المحمدان، معتبرًا أن الذين خانوا فلسطين قبل 100 عام وطعنوا بالتعاون

¹ غضب اسرائيلي على أردوغان وتشكيك بالديمقراطية في تركيا، 10 مايو 2017، www.assabeel.net تاريخ الدخول 2020/6/1

² إسرائيل تحتج أمام السفير التركي على تصريحات أردوغان، 2017/5/9، <https://www.arab48.com> تاريخ الدخول 2020/5/29

³ تركيا: قرار أمريكا بنقل السفارة شجع اسرائيل على ارتكاب مذبحه، 2018/5/14،

<https://arabic.euronews.com> تاريخ الدخول 2020/6/2

⁴ قمة القدس بتركيا تدعو لإجراءات فورية لدعم الفلسطينيين، 2018/5/18، <https://www.arab48.com> تاريخ الدخول 2020/6/2

مع الإنكليز الدولة العثمانية من الظهر، هم أنفسهم يبيعونها اليوم ويقومون مع أمريكا وإسرائيل بضرب تركيا في كل زاوية من هذه الجغرافيا.¹

يظهر أن تركيا قد تسلحت بالقضية الفلسطينية في تلك الفترة مستخدمة إياها كبوابة عبور لانتزاع مركز قيادي في العالم الإسلامي نظرًا لما تمتلكه من مقومات غير موجودة عند دول إسلامية أخرى، حيث إنها دولة عضو في حلف الناتو ولديها إمكانيات سياسية وعسكرية فاعلة، كما أنها وبصريح العبارة دولة سنية لها تأثيرها الكبير على شعوب المنطقة أكثر من إيران الشيعية.

المطلب الثاني: البعد العسكري والاستخباراتي

لم تتأثر العلاقات العسكرية بصعود حزب العدالة والتنمية إلى الحكم حيث استمرت الصفقات والتدريبات المشتركة بين البلدين، وذلك في محاولة من الحكم التركي الجديد إظهار الطابع غير المتشدد لكسب التأييد الغربي، إذ اعتبر المجال العسكري والأمني من أهم الجوانب التي عملت حكومة العدالة والتنمية على توثيقها في علاقتها مع إسرائيل.² إلا أنه ومع توتر العلاقات السياسية بين تركيا وإسرائيل تأثر التعاون العسكري لحد إلغاء العديد من الصفقات والتدريبات المشتركة.

فور تسلم حزب العدالة والتنمية الحكم عام 2002 تم توقيع صفقة عسكرية مع الجانب الإسرائيلي بقيمة 668 مليون دولار لتحسين وتطوير قدرات دبابات الجيش التركي من طراز M60 وتزويدها بمنظومة معلومات تكنولوجية مما يساعد الجانب التركي على صناعة مستقلة في مجال الدبابات مستقبلاً.³ وفي العام 2003 أجريت مناورات بحرية وجوية ثلاثية برفقة الولايات المتحدة الأمريكية أمام السواحل الإسرائيلية في تدريبات تحاكي أعمال الإنقاذ البحري والتنسيق القيادي العسكري بين الدول الثلاث.⁴ وقد شهد العام المذكور سلسلة زيارات لقادة عسكريين وأمنيين من الطرفين لمناقشة

¹ محمد نور الدين، تركيا و"صفقة القرن": التصويب على المحمدين، جريدة الأخبار، العدد 3969، 31 كانون الثاني 2020

² سعيد عكاشة ومحمد عبد القادر، "العلاقات التركية - الإسرائيلية من التحالف إلى الصدام"، مرجع سابق، ص 30

³ محمد نور الدين، العلاقات التركية الإسرائيلية مرحلة جديدة، مرجع سابق، ص 9

⁴ إكرام عبد الرحيم، العلاقات التركية الإسرائيلية الأمريكية، مجلة رؤية، غزة، 2004، ص 39

النشاطات العسكرية والمدنية المشتركة حيث ظهرت زيادة في النشاط المشترك بنسبة 40% مقارنة بالعام المنصرم¹.

شهد العام 2005 محطات عديدة من التعاون التركي مع إسرائيل في المجال العسكري حيث اشترت تركيا ثلاث طائرات إسرائيلية من دون طيار ذات نظام (UAV)، وكذلك نظم محطات أرضية من شركة الصناعات الجوية الإسرائيلية بقيمة 183 مليون دولار. وحصلت تركيا بموجب تلك الصفقة على عشر محطات أرضية تضم كل واحدة منها 3 أو 4 طائرات دون طيار². وفي أيار من عام 2005 زار رجب طيب اردوغان إسرائيل وبحث مع المسؤولين فيها بعدة مواضيع ومن ضمنها توقيع صفقة عسكرية وصلت قيمتها إلى نحو 500 مليون دولار تتضمن قيام الصناعات العسكرية الإسرائيلية بتطوير 30 طائرة حربية تركية من نوع F4 فانطوم. كذلك تم التأكيد على تطوير 17 مشروعًا مشتركًا بين البلدين في المجال العسكري على أن تقوم تركيا بتزويد إسرائيل بالمياه³. وفي إشارة منه إلى مدى عمق العلاقات العسكرية الثنائية بين الطرفين، وصف مدير وزارة الدفاع الإسرائيلية عاموس يارون العلاقات بين المؤسستين العسكريتين في الدولتين بأنها ممتازة، فيما أشار المتحدث باسم صناعة الطائرات الإسرائيلية دورون سوسليك إلى أن أنقرة هي ثاني أكبر زبون عسكري لإسرائيل بعد الهند⁴.

عام 2006 وعلى الرغم من الأحداث العسكرية المهمة التي حصلت خصوصًا اغتيال الشيخ أحمد ياسين في غزة والحرب الإسرائيلية على لبنان، التزمت حكومة حزب العدالة والتنمية بالاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل وكذلك بحضور الاجتماعات الأمنية الثنائية أو المشتركة مع كل من أمريكا وبريطانيا⁵. وأبرمت تركيا صفقتين دفاعيتين مع إسرائيل، الأولى لبرامج الاستطلاع الاستراتيجي عالي التقنية، والثانية لأغراض التشويش على الرادارات⁶.

¹ محمد نور الدين، العلاقات التركية الإسرائيلية مرحلة جيدة، مرجع سابق، ص 11

² رنا خماش، العلاقات التركية الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة، مرجع سابق ص 48

³ يسري الغول، مرجع سابق، ص 131

⁴ محسن صالح وآخرون، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام 2005، مرجع سابق، ص 119

⁵ محسن صالح وآخرون، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007، مرجع سابق ص 184

⁶ سميرة حوادسي، العلاقات التركية – الإسرائيلية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية، رسالة ماجستير في العلوم

السياسية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، 2014، ص 82

وشهد العام 2007 حادثة أثبتت عمق العلاقة التركية الإسرائيلية في المجال العسكري والأمني حيث قامت الطائرات الحربية الإسرائيلية في أيلول من ذلك العام بالإغارة على هدف في منطقة دير الزور في العمق السوري قيل إنها منشأة نووية قيد الإنشاء. وقد استخدمت الطائرات الإسرائيلية الأجواء التركية ذهابًا وإيابًا وألقت خزانات وقودها داخل الأراضي التركية. هذا الحادث أثار الجدل حول طبيعة التعاون العسكري بين الطرفين التركي والإسرائيلي ومجاله وحدوده وغاياته وسهولة استخدام الطائرات الإسرائيلية الأجواء التركية لمهاجمة العمق السوري في أي حادثة مستقبلًا.¹

تعددت الزيارات العسكرية المتبادلة عام 2008 وأجريت مناورات عسكرية مشتركة وبمشاركة أمريكية واستمر التعاون الاستخباراتي بين البلدين. ويقول البعض إن تلك الفترة كانت تشكل مرحلة الذروة في التعاون الثنائي على الصعيد العسكري والأمني بسبب عدة عوامل وأهمها حاجة تركيا إلى إسرائيل نتيجة انفجار الصراع آنذاك بين القوات التركية وحزب العمال الكردستاني حيث شعرت تركيا بالحاجة الماسة لتحديث وتجهيز جيشها بالاستفادة من التقنية الإسرائيلية والمعلومات الاستخباراتية.²

كان الاعتداء الإسرائيلي على قطاع غزة عام 2008 مقدمة لتوتر العلاقات السياسة بين تركيا وإسرائيل، الأمر الذي انعكس بشكل مباشر على العلاقات العسكرية. وزاد التوتر بعد قيام تركيا بإجراء مناورات عسكرية مشتركة لأول مرة مع سوريا عام 2009 الأمر الذي أدى بالمسؤولين الإسرائيليين إلى إبداء انزعاجهم من الأمر. ووصل التوتر إلى ذروته مع إعلان الجانب التركي إلغاء مشاركة إسرائيل في مناورات نسر الأناضول في تشرين الأول من العام 2009، وقد أرجع المسؤولون الأتراك سبب الإلغاء إلى العدوان الإسرائيلي على غزة وقلق الرأي العام التركي بشأن ذلك العدوان.³

كما ألغت تركيا عددًا من خطط التسليح مع الجانب الإسرائيلي، وذكر داوود أوغلو أن تركيا منعت إسرائيل من المشاركة في مناورات لحلف شمال الأطلسي ما أثار غضب الجيش الإسرائيلي. إلا أن

¹ محسن صالح وآخرون، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007، مرجع سابق، ص 207-208

² محسن صالح وآخرون، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008، مرجع سابق، ص 180

³ تركيا والقضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص 22-23

تل أبيب لم تعتمد إلى التصعيد مع أنقرة واكتفت بما صدر عن الجانب الأمريكي من رد بخصوص القرار التركي حيث تم تعليق مشاركة كامل قوات الناتو في المناورات.¹

شهد عام 2009 ولأول مرة سجلاً بين المؤسستين العسكريتين في كل من تركيا وإسرائيل بعد اتهام قائد القوات البرية الإسرائيلية الأتراك بالقيام بالمجازر ضد الأرمن والأكراد، الأمر الذي استدعى رداً من المؤسسة العسكرية التركية تمت الإشارة فيه إلى مدى الضرر الذي ألحقه التصريح الإسرائيلي بالمصالح القومية للبلدين حيث طالت التصريحات ثوابت تركية قومية². ويرى بعض المحللين أن التوتر الذي شهدته العلاقات العسكرية بين تركيا وإسرائيل في تلك الفترة يظهر مدى التحول في ميزان القوى داخل النظام السياسي التركي لصالح السلطة المدنية على حساب المؤسسة العسكرية الأمر الذي أصاب العلاقات العسكرية الثنائية بحالة من الترهل والضعف³.

على ضوء التوتر الحاصل بين البلدين بعد حرب غزة وحادثة مؤتمر دافوس، زار وزير الدفاع الإسرائيلي باراك أنقرة عام 2010 لإنقاذ العلاقات العسكرية بين البلدين. وأشار مصدر مرافق له إلى أن هناك 60 اتفاقية ومعاهدة سارية المفعول بين إسرائيل وتركيا كانت في حالة خطر جراء تأزم العلاقة السياسية بين البلدين. لكن الزيارة حفظت الاتفاقيات حيث اتفق على استمرارها⁴. وبالفعل فعلى الرغم من التوترات الحاصلة استكملت في تموز من العام 2010 عملية تسليم الجيش التركي الدفعة الأخيرة من طائرات التجسس من طراز هيرون البالغ عددها 4 طائرات وفقاً لاتفاق وقع مسبقاً⁵.

كان عام 2010 مليئاً بالأحداث التي هزت العلاقات العسكرية الثنائية، فقد قامت تركيا بإلغاء مناورة عسكرية مشتركة مع إسرائيل. وذكرت الصحف الإسرائيلية أنه تم إلغاء عدد من المشاريع العسكرية

¹ محسن صالح (محرر)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، الجيش الإسرائيلي 2000-2012، تقرير معلومات (24)، الطبعة الأولى، بيروت، 2013، ص 26-27

² محسن صالح وآخرون، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009، بيروت، 2010، ص 199

³ Berna Uzun, "Turkish-Israeli Relations in the Shadow of AKP Populism", Tel Aviv Notes, December, 2009, P.3

⁴ تركيا والقضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص 23

⁵ جاسم يوسف الحريري، الأبعاد الاستراتيجية للتحالف التركي الإسرائيلي لعام 1996 وانعكاساته على الأمن القومي العربي، الدوحة: مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، 2004، ص 18

تبلغ قيمتها قرابة المليار دولار¹. وفي نفس العام أيضًا أقر مجلس الأمن القومي التركي النسخة الجديدة من الكتاب الأحمر الذي يعتبر الوثيقة الرسمية التي تحدد استراتيجيات تركيا الداخلية والخارجية لمدة 5 سنوات. وتم تصنيف إسرائيل تهديدًا رئيسيًا للجمهورية التركية حيث ورد في الفصل المخصص للتهديدات الخارجية لتركيا وعلاقتها الخارجية: "إن انعدام الاستقرار في المنطقة بسبب النشاط الإسرائيلي وسياساتها قد يسبب سباق تسلح الأمر الذي يعتبر تهديدًا لتركيا"².

كان لتعيين هاقان فيدان رئيسًا للمخابرات التركية الخارجية الأثر البالغ لدى الجانب الإسرائيلي حيث وصفه عدد من المسؤولين الإسرائيليين بالمتعاطف مع إيران. وعبر وزير الدفاع الإسرائيلي باراك عن قلقه من الأمر قائلاً: "عندنا أسرار كثيرة في أيدي المخابرات التركية الخارجية، والتفكير في أن هذه الأسرار قد تكون مفتوحة أمام الإيرانيين أمر مقلق للغاية"³. وفي سنة 2013 اتهمت إسرائيل تركيا بأنها كشفت لإيران عن هوية جواسيس للموساد الإسرائيلي، حيث سلط الإعلام الإسرائيلي الضوء على هاقان فيدان متهمة إياه بالعمل لمصلحة إيران. كما اتهمت صحيفة الواشنطن بوست الأمريكية في نفس العام تركيا بتسليم أكثر من 10 جواسيس إيرانيين يعملون لمصلحة الموساد الإسرائيلي⁴. وذكرت صحيفة هآرتس أن إسرائيل تخشى من توجهات فيدان بإلغاء كافة الاتفاقيات الأمنية المشتركة مع الموساد خصوصًا تلك الموقعة في التسعينيات ووفرت لعناصر الموساد حرية التحرك في تركيا والدخول إليها دون جوازات سفر⁵.

ومن الجدير ذكره أنه نتيجة تراجع العلاقات العسكرية بين إسرائيل وتركيا، فإن منصب الملحق العسكري في تركيا لم يعد يجذب الضباط الإسرائيليين، حيث ذكرت صحيفة يديعوت أحرنوت أن الجيش الإسرائيلي يبحث منذ مدة عن ضابط يوافق على تولي منصب الملحق العسكري في تركيا

¹ هنيدي غانم (محررة)، تقرير مدار الاستراتيجي 2012: المشهد الإسرائيلي 2011، رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار، 2012، ص 160

² الكتاب الأحمر، ترك برس، 2014/11/25، <http://www.turkpress.co/node/3173> تاريخ الدخول 2020/5/27

³ محمود محارب، العلاقات الإسرائيلية - التركية في ضوء رفض إسرائيل الاعتذار، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2012، ص 1

⁴ صحيفة يديعوت أحرنوت، 2013/10/19، www.ynet.co.il/articles/0، www.ynet.co.il/articles/0، 7340، www.ynet.co.il/articles/0، 1-4442594.00.html

⁵ المخابرات التركية تلغي اتفاقية عبور مستخدمي الموساد، موقع والا الإخباري، 2013/10/22، <http://links.com/news.walla.co.il/feSD> تاريخ الدخول 2020/6/6

خلفاً للعقيد شيلي أوفوسكي، ويمارس الجيش ضغوطاً على العقيد موشيه ليفي الذي يشغل حالياً رئاسة مديرية التنسيق والارتباط في غزة لتولي المنصب هناك¹.

شهد العام 2012 المواجهة الأولى بين الجيش التركي والإسرائيلي حيث تصدت القوات التركية لطائرات إسرائيلية قامت بخرق المجال الجوي لشمال قبرص (تعترف بها تركيا كدولة مستقلة) وأجبرتها على الفرار حسبما ذكرت قيادة الجيش التركي. كما خرقت طائرة استطلاع إسرائيلية في وقت لاحق أجواء قبرص الشمالية فحاولت طائرتان تركيتان اعتراضها لكنها تمكنت من الفرار².

على الرغم من أن تركيا قد وضعت عدة شروط لإعادة العلاقات مع إسرائيل إلى ما كانت عليه قبل أحداث مرمرة، إلا أنها في شهر آذار من العام 2013 وقبل تقديم اعتذار رسمي إسرائيلي إليها، استأنفت تعاونها العسكري مع إسرائيل في خطوة أثارت تساؤلات عن مدى جدية القطيعة التركية لإسرائيل. فبحسب الإذاعة الإسرائيلية فقد زودت الأخيرة تركيا بمنظومة متطورة في مجال الحرب الإلكترونية من إنتاج شركة "إيلتا" التابعة للصناعات الجوية الإسرائيلية، ستساهم في تحسين قدرات طائرات أو أكس للإنذار المبكر التي يستخدمها الجيش التركي. وقد قدرت قيمة الصفقة بحوالي 200 مليون دولار³. وتأتي الصفقة في ظل حاجة كل من تركيا وإسرائيل إلى بعضهما بعضاً في ظل الوضع الإقليمي حيث كانت تشهد المنطقة توترًا وغيابًا وتدخلات إسرائيلية وتركية مباشرة في أوضاع العديد من الدول العربية خصوصاً على الساحة السورية.

إن المشهد السوري لم يلعب دوراً فقط في كسر تركيا لمبدأ الاعتذار الإسرائيلي لاستئناف التعاون العسكري معها، إنما أدى إلى تلبين الموقف الإسرائيلي في مسألة تقديم اعتذار رسمي لتركيا أيضاً، فبحسب العديد من المتابعين فإن المسألة السورية بأبعادها الأمنية والعسكرية والاستخباراتية كانت العامل الأساس في إعادة تفعيل العلاقات بين تركيا وإسرائيل. فقد عبّر نتنياهو آنذاك عن أن الخطر الأكبر في المسألة السورية يعود للسلاح الكيميائي السوري ووقوعه بأيدي المتطرفين الإسلاميين

¹ محسن صالح (محرر)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، قسم الارشيف والمعلومات، فلسطين اليوم: متابعات إخبارية يومية تعنى بالشأن الفلسطيني، العدد 2186، بيروت، 2011، ص 11

² رمزي الحموز، مرجع سابق، ص 62

³ استئناف التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل، 2013/33/11، www.alalamtv.net تاريخ الدخول

الأمر الذي يدفع كلاً من تركيا وإسرائيل المجاورتين لسوريا إلى التعاون فيما بينهما. كما رأَت صحيفة يديعوت أحرنوت أن العامل الحاسم بالنسبة إلى تركيا في التقارب مع إسرائيل هو الموضوع السوري وأن اردوغان لَيّن موقفه بسبب الأسد. من جانبه أشار مستشار الأمن القومي الإسرائيلي يعكوف عميدور إلى أن السلاح الكيميائي السوري كان العنصر الأساس في التوصل لاتفاق مصالحة تركي - إسرائيلي، مشيراً إلى أن ثمة بين إسرائيل وتركيا دولة تمتلك السلاح الكيميائي لذا فإن التواصل بين الجانبين سيسهل التعامل مع المشكلة إن وقعت. كما أكد عميدور أن بلاده تبحث عن حرية تصرف أكبر في المنطقة، وتركيا كانت تمنع توثيق علاقاتنا العسكرية مع الناتو، أملاً بأن تتغير الأمور بعد تحسن العلاقات مع تركيا. كما أن تركيا كانت ما زالت بحاجة إلى التكنولوجيا العسكرية الإسرائيلية لبناء قوتها الشاملة في مواجهة المخاطر التي تتعرض لها¹.

في حزيران عام 2016 تم توقيع اتفاق تطبيع العلاقات بين تركيا وإسرائيل ونص أحد البنود على أن يستأنف البلدان علاقاتهما الأمنية. وقد أتى الاتفاق في وقت كانت فيه القوة العسكرية الروسية قد حضرت بصورة مباشرة إلى المشهد السوري. ومن المفيد ذكره أن تركيا قد خطت في الأعوام اللاحقة خطوات كبيرة إلى الأمام في مجال تنويع مصادر حصولها على السلاح حيث إنها وبعد تحسن علاقتها مع الطرف الروسي دخلت في مفاوضات مباشرة معه للحصول على صفقة S400 التي تمت في العام 2019 ونتج عنها غضب أمريكي كبير ترجم بعقوبات على الاقتصاد التركي وإلغاء صفقة شراء طائرات F35 التي كانت تركيا تنوي شراءها من واشنطن.

يمكن القول إن العلاقات العسكرية والأمنية بين تركيا وإسرائيل منذ صعود حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالعلاقات السياسية بين البلدين. فالعلاقات العسكرية كانت تتأثر سلباً أو إيجاباً تبعاً لطبيعة العلاقات السياسية والدبلوماسية بين الطرفين. ويمكن هنا إيجاد استثناء لتلك العلاقة حيث قامت تركيا باستئناف العلاقات العسكرية مع إسرائيل عام 2013 قبل حصولها على اعتذار رسمي، وكذلك قبل تطبيع العلاقات بينهما عام 2016، وذلك على خلفية البيئة الأمنية الداخلية في تركيا، وكذلك الخارجية على صعيد الإقليم خصوصاً المشهد السوري.

¹ سامح عباس وأحمد الغريب، مرجع سابق، ص 78-79

المطلب الثالث: البعد الاقتصادي والتجاري

لم تتأثر العلاقات الاقتصادية بين تركيا وإسرائيل بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا عام 2002، بل على العكس من ذلك فإن الجانب التركي بادر إلى تنشيط هذه العلاقة مع إسرائيل حيث رأت ذلك أمراً ضرورياً وحيوياً لاقتصادها. واللافت أن هذا النوع من العلاقات بين البلدين لم يتأثر حتى بعد الأزمة السياسية التي حصلت عام 2009 بعد الاعتداء الإسرائيلي على غزة ولا بعد الانقطاع السياسي الذي حصل بعد الاعتداء الإسرائيلي على سفينة مرمرة، إذ إن ميزان التبادل التجاري بين البلدين حافظ على مستوى نموه وتطوره في تلك السنوات التي شهدت توتراً شديداً بين الجانبين على المستوى السياسي. من هنا فإن الوقوف على حجم التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين الدولتين يعد أمراً مهماً وضرورياً لفهم طبيعة العلاقة التي تحكمها من جهة، ولفهم طبيعة السياسة الخارجية التي اعتمدها تركيا في المنطقة من جهة أخرى.

أولى بوادر استمرار التعاون بين الجانبين في المجال التجاري ما كشفت عنه صحيفة هآرتس أنه خلال عام 2002 ارتفعت معدلات التجارة بين الطرفين بزيادة 19.5% مقابل عام 2001 حيث بلغت قيمة التبادل التجاري في ذلك العام حوالي 1.2 مليار دولار. كما أشارت الصحيفة إلى أن حجم التصدير الإسرائيلي لتركيا بلغ 378 مليون دولار بارتفاع بمعدل 15% عما كان عليه في العام 2001، لتؤكد أن تركيا تعد شريكاً تجارياً مهماً لإسرائيل نظراً إلى العلاقات التجارية التي تربطهما. كما توصل الطرفان لاتفاق بخصوص شراء إسرائيل المياه من تركيا بمعدل 15 مليون متر مكعب سنوياً بحسب ما أعلن وزير البنية التحتية الإسرائيلي يوسف باريتسكي الذي أشار إلى أن مد خط أنابيب المياه سينوع التبادل التجاري بين البلدين حيث يمكن أن تشتري إسرائيل الغاز أيضاً ثم الكهرباء مقابل تزويد تركيا بتكنولوجيا الري¹.

عام 2004 زار وزير الصناعة والتجارة الإسرائيلي إيهود أولمرت تركيا وشارك في مؤتمر مجلس الأعمال التركي - الإسرائيلي لمناسبة اختيار شركة كيرن الإسرائيلية كأفضل شركة لذلك العام في مجال المشروعات المشتركة بين الدولتين. وقامت هذه الشركة بتنفيذ مشروع Laylak لري مساحات واسعة من الأراضي الزراعية شرق تركيا، حيث استثمرت الحكومة التركية مبلغ 165 مليون دولار

¹ يسري الغول، مرجع سابق، ص ص 140-141

في ذلك المشروع الذي نفذته الشركة الإسرائيلية بالشراكة مع شركتين تركيتين عاملتين في مجال البنى التحتية¹.

وفي أيار من العام 2004 زار وزير البنية التحتية الإسرائيلي تركيا ليلم توقيع صفقة لبناء ثلاث محطات طاقة تعمل بالغاز الطبيعي في إسرائيل. وقدرت قيمة الصفقة بحوالي 800 مليون دولار². أتى هذا الاتفاق بعد الاتفاق التركي مع إسرائيل لبيع المياه. يذكر أنه في تلك الفترة ازدهرت التجارة الثنائية بين البلدين ووصلت إلى ملياري دولار في سنة 2004³. وهذا يدل على أن كلاً من تركيا وإسرائيل كانتا تسعيان لتوطيد العلاقات التجارية والاقتصادية المشتركة فيما بينهما بمعزل عن الوضع السياسي والعمل على عدم اهتزاز تلك العلاقات.

عام 2005 قام رجب طيب أردوغان بزيارته الأولى إلى إسرائيل، وكان للزيارة طابع تجاري واقتصادي حيث اصطحب معه أكثر من 100 رجل أعمال تركي. ومن المشاريع التي نتجت عن تلك الزيارة الاتفاق بين البلدين على بيع تركيا مياه نهر "منفجات" لإسرائيل وتم إقرار الأمر بشكل نهائي. وكان العام 2005 شاهداً على أن تركيا كانت الشريك الأكبر لإسرائيل في الشرق الأوسط حيث بلغت قيمة الواردات التركية من إسرائيل 900 مليون دولار في حين بلغت الصادرات التركية لإسرائيل ملياراً و200 مليون دولار⁴.

كان العام 2006 شاهداً على عمق العلاقات الاقتصادية بين تركيا وإسرائيل على الرغم مما شهده هذا العام من خلافات سياسية بين الدولتين. فعلى الرغم من تداعيات الحرب الأمريكية على العراق والتدخل الإسرائيلي لمصلحة الأكراد هناك، وعلى الرغم من الحرب الإسرائيلية على لبنان وما تلاها من تصريحات سياسية تركية، فإن العلاقات التجارية كانت تمضي بقوة بين الجانبين وتزداد وثوقاً متجاوزة الإشكالات والعقبات القائمة. فقد وصف وزير الخارجية الإسرائيلي العلاقات مع تركيا بأنها كاملة ومثالية على الرغم من كل التصريحات التركية وحتى على الرغم من استقبال تركيا لرئيس

¹ عميرام كوهين، "إسرائيل ملتزمة باستيراد المياه من تركيا"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ترجمات عبرية، عدد 119، تشرين الثاني 2004، ص 88

² محمد عبد القادر، الثابت والمتغير في العلاقات التركية - الإسرائيلية، مختارات إسرائيلية، مجلد 10، عدد 115، 2004، ص 141

³ محسن صالح وبشير نافع، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005، ص 120

⁴ رمزي الحموز، مرجع سابق، ص 63

المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل، إذ برر بعض المراقبون ما يحدث بأنه حاجة تركية لإحداث صدمة إعلامية تظهر للعالم العربي والإسلامي كأنها معنية ولا يمكنها تجاهل ما يحصل في المنطقة وخصوصًا على الساحة الفلسطينية¹.

التعاون الأبرز بين الجانبين عام 2006 كان توقيع وزير طاقة البلدين على اتفاق لمد خط أنابيب من ميناء جيجان التركي على البحر المتوسط إلى إسرائيل لنقل النفط والغاز الطبيعي إلى ميناء عسقلان في خطوة أولى ومنه عبر خط أنابيب إلى إيالات ومن ثم إلى الهند وشرق آسيا². وقد وضع تصور نهائي لهذا المشروع عام 2008 وقدرت كلفته بـ6 مليارات دولار ووصف بمشروع القرن. وأشار وزير الطاقة الإسرائيلي خلال زيارته الهند إلى أن هذا المشروع يشكل عاملاً كبيراً في توثيق العلاقات التركية الإسرائيلية وسيعزز الحضور الإسرائيلي وعلاقات إسرائيل في الشرق ومع دول مثل الهند وأذربيجان وتركمانستان وبعض دول جنوب شرق آسيا³. وأُطلقت سنة 2006 على بروز تركيا كأكبر شريك تجاري مع إسرائيل في العالم الإسلامي حيث استوردت منها ما قيمته 859.3 مليون دولار وصدرت إليها ما قيمته مليار و272 مليون و700 ألف دولار⁴.

عام 2007 قال رئيس وزراء إسرائيل إيهود أولمرت إنه يريد زيادة حجم التبادل التجاري مع تركيا مشيراً إلى وجود أكثر من 152 شركة إسرائيلية تعمل في الداخل التركي وتضخ مليارات الدولارات للنتائج القومي فيها. وحافظت تركيا عام 2007 على صادراتها للعالم الإسلامي على صعيد التجارة الثنائية مع إسرائيل مع تسجيل ارتفاع ملحوظ عن السنوات السابقة. فقد بلغت قيمة الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا ملياراً و221.9 مليون دولار، فيما بلغت الواردات الإسرائيلية من تركيا ملياراً و606.9 مليون دولار⁵.

عام 2008 أرادت الحكومة التركية خصخصة بعض القطاعات واستفادت الشركات الإسرائيلية من الموضوع ودخلت على خط شراء بعض المؤسسات التركية. وفي تلك السنة أيضاً بلغ عدد الشركات

¹ نزار عبد القادر، العلاقات التركية – الإسرائيلية: بين التحالف الاستراتيجي والقطيعة، 2010، موقع الجيش اللبناني، تاريخ الدخول 2020/6/17 <http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=26143>

² محسن صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006، مرجع سابق، ص 184

³ محسن صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008، مرجع سابق، ص 181

⁴ المرجع السابق، ص 176

⁵ محسن صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007، مرجع سابق، ص ص 202، 205

التركية العاملة في الداخل الإسرائيلي أكثر من 580 شركة¹. وارتفع حجم العلاقات التجارية بين تركيا وإسرائيل في سنة 2008 عما كان عليه في العام السابق، إذ بلغت الصادرات التركية إلى إسرائيل حوالي 1.83 مليار دولار أي بزيادة قدرها 13.6%، فيما بلغت الواردات التركية من إسرائيل حوالي 1.62 مليار دولار أي بزيادة 35.1%².

عام 2009 وعلى الرغم من التوتر الذي سيطر على العلاقات الثنائية بين تركيا وإسرائيل وخصوصاً في المجال السياسي بسبب الحرب الإسرائيلية على غزة وما تلاها من مشاحنات سياسية، فإن العلاقات على المستوى الاقتصادي والتجاري قد استمرت نظراً لحاجة كل طرف إلى الطرف الآخر في العديد من الملفات³.

وشكل عام 2010 تاريخاً مفصلياً في العلاقات السياسية بين تركيا وإسرائيل حيث اعتدت الأخيرة على أسطول الحرية الذي انطلق من تركيا لفك الحصار المفروض على قطاع غزة الأمر الذي أثار زوبعة في العلاقات السياسية وصلت لحدود القطيعة بين الطرفين. إلا أن اللافت في الأمر عدم تأثر العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين طيلة فترة القطيعة الدبلوماسية والتي استمرت لست سنوات قبل أن تعود بعد اتفاق تطبيع العلاقات الذي حصل عام 2016، وقبلها بثلاث سنوات عام 2013 بعد الاعتذار الإسرائيلي الرسمي لتركيا عن حادثة اسطول الحرية.

فالأرقام تشير إلى استمرارية العلاقات التجارية والاقتصادية الثنائية وبوتيرة مرتفعة عن العام 2009 الذي سجل تراجعاً ملحوظاً في التبادل التجاري بين البلدين. ففي العام 2010 وعلى الرغم من كل الأحداث السياسية الساخنة، وصل النمو التجاري بين الطرفين إلى نحو 3.4 مليارات دولار، وكذلك ارتفع في العام 2011 ليلاص 4.4 مليارات دولار. وهذا النمو التجاري وإن انخفض بشكل بسيط في العام 2012 مسجلاً 4 مليارات دولار، إلا أنه عاد وارتفع بشكل ملحوظ عام 2013 مسجلاً 5

¹ محجوب الزويري، العلاقات التركية الإسرائيلية... المواقف والمصالح، الجزيرة نت، تاريخ الدخول 2020/6/12 <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/25A689B6-7738-453D-9421-5170F4EEAA0D.htm>

² محسن صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008، مرجع سابق، ص 181

³ تركيا والقضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص 27

مليارات دولار، ليواصل ارتفاعه عام 2014 حيث سجل 5.8 مليارات دولار على الرغم من الحرب الإسرائيلية على غزة في ذلك العام، ليعود للانخفاض عام 2015 إلى 4.3 مليارات¹.

فالأزمة الدبلوماسية التي انفجرت بين تركيا وإسرائيل عام 2010 لم تتحول إلى أزمة اقتصادية وبقيت كافة الاتفاقات التجارية والاستثمارية بين البلدين سارية المفعول ولم يبد أي طرف من الطرفين أية علامات تفيد بنيته إعاقة التجارة الثنائية المزدهرة بينهما، لدرجة أنه حينما أعلن أردوغان عن نيته قطع كافة العلاقات مع إسرائيل ومن ضمنها التجارية على أثر حادثة أسطول الحرية، قامت أنقرة بتصحيح سريع لما ورد مؤكدة أنه لن يتم خفض العلاقات التجارية. وكذلك الحال عندما أعلن بيت استثماري إسرائيلي عن نيته إخراج استثماراته من تركيا، جاء حث رئيس غرفة التجارة الإسرائيلية للشركات على عدم اتخاذ أي إجراءات من شأنها إلحاق الضرر بالعلاقات التجارية والاقتصادية بين بلاده وتركيا. وعليه فإن السعي للحفاظ على العلاقات التجارية والاقتصادية كان أمرًا مفهومًا حيث يدين كل بلد لآخر لناحية النمو والازدهار الاقتصادي في السنوات الأخيرة خصوصًا للجانب الإسرائيلي حيث شكلت تركيا سادس أكبر سوق للصادرات الإسرائيلية التي صنفت حكومتها تركيا عام 2013 على أنها أهم هدف للبضائع الإسرائيلية. في المقابل تمثل إسرائيل أهمية بالنسبة لتركيا إذ إن سوقها يمثل فرصة سانحة للأتراك حيث صنفت رابطة الصناعة والأعمال التركية عام 2012 إسرائيل شريكًا استثماريًا محل أولوية².

وقد رأى البعض أنه على الرغم من أجواء التوتر السياسي الذي شاب العلاقة بين البلدين، إلا أن هناك حرصًا شديدًا من كليهما على المحافظة على العلاقة الاقتصادية وأن لا تصل إلى حدود القطيعة. حتى أن مؤشرات التوتر في العلاقات بين تركيا وإسرائيل ينظر إليها باعتبارها مستجدات طارئة لن تؤثر على عمق العلاقة الإستراتيجية القائمة بين الدولتين التي ترعاها مصالح متبادلة³.

يبقى القطاع السياحي هو الوحيد على الصعيد الاقتصادي الذي تأثر بالعلاقات السياسية بين الطرفين. فالسياحة بين البلدين كانت قد استمرت وتضاعفت في عهد حكومات العدالة والتنمية

¹ احمد الزعري، العلاقات التركية – الإسرائيلية 2002-2016، مرجع سابق، ص 55

² سامح عباس وأحمد الغريب، مرجع سابق، ص 68

³ ثامر كامل محمد، العلاقات التركية – الأمريكية والشرق الأوسط في عالم ما بعد الحرب الباردة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، مجلد 95، 2004، ص 77

ووصلت ذروتها عام 2008 بدخول نصف مليون سائح إسرائيلي إلى تركيا. لكن هذه الأعداد تراجعت بشكل ملحوظ نتيجة التدهور السياسي بين البلدين. فحسب السفير الإسرائيلي في تركيا غابي ليفي فإن الرحلات الإسرائيلية إلى تركيا كانت تقارب العشر رحلات أسبوعياً، فيما بلغت رحلة أو اثنتين عام 2009. وكذلك فإن السياح الإسرائيليين لا يتجرؤون على القدوم إلى تركيا على الرغم من العروض الخيالية التي تقدمها المؤسسات السياحية التركية¹.

بعد اتفاق تطبيع العلاقات عام 2016 جرت عدة زيارات بين الطرفين للتأكيد على متانة العلاقة الاقتصادية التي لم تتأثر أصلاً بفعل التوتر السياسي من جهة، ولتفعيل الجانب السياحي من جهة أخرى. فقد زار عام 2017 وزير السياحة والثقافة التركي إسرائيل برفقة وفد سياحي والتقى مع أصحاب شركات سياحية إسرائيلية لمناقشة تفعيل القطاع السياحي بين البلدين. وأشار الوزير التركي إلى أن 260 ألف سائح إسرائيلي زاروا تركيا عام 2015 مؤكداً أنه لا يرى مانعاً بأن يرتفع العدد إلى أكثر من 600 ألف كما كان في السنوات التي سبقت الأزمة السياسية². وبحسب المتخصص في الشأن التركي محمد نور الدين في مقالة نشرها في جريدة الأخبار، ذكر أن عدد السياح الإسرائيليين إلى تركيا ارتفع من 294 ألفاً عام 2016 إلى 380 ألفاً عام 2017 وإلى 443 ألفاً عام 2018، فيما يتوقع أن تلاحظ أرقام العام 2019 زيادة عن السنوات السابقة³.

عام 2017 زار وفد اقتصادي تركي يضم أكثر من 120 رجل أعمال إسرائيلياً لتعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين. ودعا رئيس الوفد التركي محمد بويوكيشي إلى مضاعفة حجم التبادل التجاري بين بلاده وإسرائيل خلال الخمسة أعوام القادمة لتصل إلى 10 مليارات دولار، مؤكداً أن تعزيز العلاقات الاقتصادية سيكون له تأثير حتمي على تحسن العلاقات السياسية⁴.

تأكيداً على عمق العلاقات التركية - الإسرائيلية من الناحية الاقتصادية والتجارية، فإن العام 2018 وإن شهد كمية من الترشق الإعلامي بين الجانبين بسبب القرار الأمريكي نقل السفارة الأمريكية من

¹ يسري الغول، مرجع سابق، ص 148-149

² محسن صالح، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2017، بيروت، 2018، ص 383

³ محمد نور الدين، تركيا و"صفقة القرن": التصويب على المحمدين، مرجع سابق

⁴ محسن صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2017، ص 384

تل أبيب إلى القدس، إلا أن العلاقات التجارية والاقتصادية بين الجانبين لم تتأثر بل شهدت تعيين تركيا ملحقاً تجارياً لها في إسرائيل لمتابعة تطبيق اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين على مستوى القطاعين العام والخاص. وكذلك الحال بالنسبة للعام 2019 الذي شهد إعلان ترامب لصفقة القرن والتي رفضتها تركيا وكانت من الدول الأعلى صوتاً في وجه الممارسات الإسرائيلية، إلا أن الطرفين حرصا على عزل مسار العلاقات التجارية عن التوتر السياسي والإعلامي حيث بقيت تركيا الشريك التجاري الأكبر لإسرائيل في العالم الإسلامي في العام 2019، حيث بلغت الصادرات التركية إلى إسرائيل 3.16 مليار دولار، فيما بلغت الواردات التركية من إسرائيل نحو 1.74 مليار¹.

في النهاية يمكن القول إن خير من عبّر عن طبيعة العلاقات الاقتصادية والتجارية بين تركيا وإسرائيل ووصفها بشكل دقيق كانت مستشارة الرئيس التركي للشؤون الاقتصادية والمستشارة السابقة لمجلس تركيا للبحث التقني والعلمي خديجة كاراخان، حيث صرحت في العام 2018 أن سياسة "رابح - رابح" هي القائمة بين بلادها وتل أبيب على الصعيد الاقتصادي، واصفة إسرائيل بأنها واحدة من أهم 10 أسواق للصادرات التركية. كما عبرت صحيفة يديعوت أحرنوت الإسرائيلية عن واقع العلاقات الاقتصادية بين البلدين مؤكدة أنها علاقات منعشة رغم الحدث الإعلامي التركي مرتفع النبرة الذي يوصف بأنه نهج لأردوغان في الترويج لسياساته وشخصه².

يظهر أن العلاقات التجارية بين تركيا وإسرائيل مفيدة للطرفين، وهي شهدت حالة من التطور والازدهار خلال فترة حكومات العدالة والتنمية على عكس العلاقات السياسية وتلك الأمنية والعسكرية التي تأثرت بشكل كبير بالوضع السياسي. ويمكن القول إن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين هي أحد العوامل الرئيسية التي حافظت على نوع من العلاقة بينهما أثناء مرحلة الانقطاع السياسي وهي أبقّت الدولتين أمام ضرورة الحفاظ على مصالحهما الاقتصادية.

¹ محسن صالح، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ملخص التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2018-2019،

بيروت، ص 45

² تركيا أكبر شريك تجاري لإسرائيل على مستوى العالم الإسلامي، 21 يوليو 2018،

<https://www.aremnews.com> تاريخ الدخول 2020/6/18

تطرق الفصل الثاني من الرسالة إلى العلاقات التركية - الإسرائيلية منذ العام 2002 تاريخ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا حتى العام 2019. وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث.

في المبحث الأول تمت الإضاءة على نشوء حزب العدالة والتنمية والإشارة إلى أهدافه ومبادئه وتكوينه، وتمت مقارنته مع الأحزاب الإسلامية السابقة التي نشأت في تركيا والإضاءة على كيفية استطاعة هذا الحزب الوليد تجاوز العقبات والمطبات التي واجهت الأحزاب الإسلامية التي جرى حلها خلال فترة سيطرة القوى العلمانية التركية على الحكم. حيث ظهر أن العدالة والتنمية استطاع خلق خطاب سياسي جديد تفادى عثرات وأخطاء الأحزاب الإسلامية المنحلة، وقدر على المناورة السياسية التي أبقت على المسرح السياسي التركي.

أما في المبحث الثاني فقد تم الحديث عن واقع العلاقة بين حزب العدالة والتنمية والقوى العلمانية التركية التي كانت مسيطرة آنذاك، وكيف استطاع ذلك الحزب من خلال سلسلة تعديلات دستورية الحد من التأثير الكبير للقوى العلمانية -خصوصاً الجيش والقضاء- على الحياة السياسية في تركيا. كما تم التطرق إلى أهم المواجهات العنيفة التي حصلت بين العدالة والتنمية والعلمانية التركية خصوصاً محاولة الانقلاب الأخيرة التي حصلت في تموز عام 2016 والتي مكنت اردوغان بعد إفشال الانقلاب من السيطرة الكلية على مفاصل الدولة في تركيا وصولاً إلى اعتماد النظام الرئاسي

الذي لطالما حلم به. وفي المطلب الثاني من هذا المبحث تم إظهار كيفية تأثير السيطرة المطلقة والانتصار الداخلي لحزب العدالة والتنمية على العلاقات مع إسرائيل التي كانت تخشى بشكل واضح من تراجع دور العلمانية التركية الداعمة الأولى للعلاقات الثنائية.

أما المبحث الثالث فقد شرح بدقة العلاقة التركية - الإسرائيلية في ظل حكومات العدالة والتنمية في مختلف المجالات -السياسية والاقتصادية والعسكرية- حيث ظهر نوع من التراجع في العلاقات السياسية وصل لحد القطيعة عام 2010 ولم يعد إلى ما كان عليه في السابق على الرغم من اتفاق المصالحة الموقع بين الطرفين عام 2016. أما على الصعيد العسكري، فقد تأثر هذا القطاع بالعلاقات السياسية حيث تم إلغاء العديد من الصفقات والتدريبات المشتركة بين الطرفين بعد قطع العلاقات السياسية. لكن اللافت أنه وقيل اتفاق المصالحة كسرت تركيا هذه القاعدة وعادت للتعاون العسكري مع إسرائيل عام 2013 نظرًا للظروف الميدانية في الحرب السورية وشبه الاشتباك الروسي - التركي على خلفية الأزمة السورية.

أما على الصعيد الاقتصادي، فإن علامة عارفة تسجل على هذا الصعيد، إذ إن هذا القطاع لم يتأثر حتى في ذروة القطيعة السياسية، إذ حرص كل طرف من الطرفين على استمرار العلاقات التجارية والاقتصادية لما فيه مصلحة لاقتصاد كلا الدولتين ولم يُرد أي طرف منهما إلحاق الضرر بهذه العلاقة المزدهرة والمنتجة.

الخاتمة

إن العلاقات التي نشأت على أكثر من صعيد بين تركيا وإسرائيل في مرحلة مبكرة بعد نشوء الأخيرة واعتراف تركيا بها أتت في ظل ظروف حساسة على الصعيد الدولي والإقليمي حتمت على الدولتين التقارب فيما بينهما لمواجهة الأخطار المحدقة بهما. ويمكن وصف العلاقة التي نشأت بينهما في مرحلة الحرب الباردة بالعلاقة المصلحية التي شهدت مراحل صعود وهبوط وتوترات سياسية تحت سقف التحالف ومراعاة كل دولة لمصلحة الأخرى في ظل وجودهما تحت خيمة التحالف الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة الخطر الشيوعي. في حين أن العلاقات العسكرية والاقتصادية في تلك المرحلة كانت ثابتة بغض النظر عن أي تطور سياسي.

تطورت العلاقات الثنائية بين تركيا وإسرائيل في مرحلة التسعينيات على كافة الصعد حتى بات من الممكن وصفها بالاستراتيجية. وشهدت تلك الفترة توقيع الطرفين على اتفاق التعاون الاستراتيجي الذي جعل منهما الطرفين الأقوى في المنطقة حيث استفاد كل طرف من إمكانيات الآخر وفي كل المجالات العسكرية والتكنولوجية والاقتصادية ضمن ما يسمى بالاعتماد المتبادل، ما سمح لهما

بهندسة المنطقة وترتيب أوضاعها وفقاً لمصالحهما فيها من جهة، ولمصالح الولايات المتحدة الأمريكية المتفردة بزعامة العالم في تلك الحقبة.

وقد أثار وصول حزب العدالة والتنمية ذي الخلفية الإسلامية إلى الحكم في تركيا عام 2002 مخاوف إسرائيلية من تغير قد يطرأ على العلاقات الثنائية، خصوصاً في ظل تبني هذا الحزب لاستراتيجية جديدة على صعيد السياسة الخارجية، وكذلك اعتماده على سياسة داخلية أراد من خلالها تدعيم القوى المدنية والحد من تأثير القوى العسكرية التي تعتبر العمود الفقري للقوى العلمانية الداعمة للعلاقات بين تركيا وإسرائيل.

وهنا يمكن ملاحظة التغيرات التي ظهرت على العلاقات الثنائية في كافة المجالات:

أولاً: على الصعيد السياسي والدبلوماسي:

مما لا شك فيه أن هناك تغيراً قد حصل على الصعيد السياسي في العلاقات بين إسرائيل وتركيا على ضوء الاستراتيجية التركية الجديدة التي طرحها حزب العدالة والتنمية والتي ألفت بظلالها على العلاقات الثنائية وتراوحت بين برود في العلاقة ثم توتر العلاقة وصولاً إلى تأزمها. فقد اختارت تركيا الجديدة أن تدخل بقوة وتساهم في قضايا المنطقة ما شكّل تضارب مصالح مع إسرائيل خصوصاً في مسألة القضية الفلسطينية التي اتخذت منها تركيا والرئيس اردوغان باباً للدخول إلى المنطقة والتأثير في شعوبها.

ثانياً: على الصعيد العسكري:

التعاون العسكري بين البلدين تأثر بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم وارتبط ارتباطاً وثيقاً بالعلاقات السياسية بين الطرفين. فكلما كانت العلاقات السياسية جيدة بين الطرفين فإن العلاقات

العسكرية تكون كذلك والعكس صحيح. والجدير ذكره هو أن تراجع دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية التركية لمصلحة القوى المدنية كان له دور بارز في ضبط العلاقات العسكرية بين تركيا وإسرائيل وجعلها تابعة للعلاقات السياسية. وكذلك فإن اعتماد تركيا على موارد تسليح أخرى غير الأمريكية والإسرائيلية، وانفتاحها في هذا المجال على روسيا وحتى الصين، ساهم في تقليص أهمية إسرائيل على الصعيد العسكري لتركيا.

ثالثاً: على الصعيد الاقتصادي والتجاري:

تبقى العلاقات الاقتصادية العلامة الفارقة في سجل العلاقات التركية الإسرائيلية، حيث إنها لم تتضرر في كافة الظروف وكذلك في ذروة التوتر السياسي والقطيعة الدبلوماسية بين الطرفين ولم تترجم الأزمة السياسية التي عصفت بين البلدين عام 2010 إلى أزمة اقتصادية. حتى أن تلك العلاقات قد تطورت بشكل ملحوظ وبلغت الأرقام بعد وصول العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا. فقد شهدت هذه العلاقات فصلاً تاماً عن مسار العلاقات السياسية حيث عمل المعنيون في القطاع الاقتصادي على عدم الانزلاق في هذا القطاع لمستويات خطيرة يتضرر بموجبها كلا الطرفين. فعلى الرغم من الاضطرابات بقيت كافة الاتفاقيات التجارية والاستثمارية سارية المفعول وبقوة إذ لم يبدُ أن أيًا من الطرفين كان متحمساً لإعاقه اتجاه التجارة الثنائية المزدهرة.

إن ما ظهر من خلال هذه الدراسة يؤكد أن الأيديولوجيا الذي يحملها حزب العدالة والتنمية باعتباره حزباً إسلامياً لم تكن ذات تأثير حاسم على العلاقات التركية مع إسرائيل. إنما الواقعية والعلاقات المصلحية في العلاقات الدولية هي التي حكمت العلاقة الثنائية بين الطرفين حتى في ظل وجود حزب يتبنى الخلفية الإسلامية. فعلى الرغم من كل التوترات السياسية والنبرة العالية لأردوغان في علاقته مع إسرائيل - والتي أعطى بها شعوب المنطقة ما تحب سماعه وأراد أن يخلق لنفسه رمزية سياسية وحتى دينية كرئيس يسعى لأن يكون راعياً للمسلمين - خصوصاً السنة في مواجهة النموذج

الشيوعي - حول العالم، إلا أنه وخلف الكواليس لم تتأثر العلاقات المصلحية بين الطرفين إنما زادت وتيرتها وتطورت بدليل العلاقات الاقتصادية.

ويمكن إرجاع الأمر إلى أن الاعتبار الأهم في العلاقات التركية الإسرائيلية هو العامل الأمريكي الذي يعتبر الراعي والداعم للعلاقات بين الطرفين، حيث تقوم الولايات المتحدة بما بوسعها بشكل دائم من أجل التأكد من أن المشاكل التي تثار بين البلدين لن تخرج عن نطاق السيطرة.

إذًا، فعلى الرغم من وجود خلافات وتناقضات في العلاقات التركية - الإسرائيلية برزت وظهرت بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا، إلا أن العلاقات الثنائية تبقى حاملة الكثير من الأواصر القوية والمصالح المتبادلة بما يكفي لتمكين البلدين من التغلب على الأزمات التي تطرأ على العلاقة من وقت إلى آخر.

أما حول مستقبل العلاقات الثنائية بين البلدين فيمكن وضعها ضمن السيناريوهات التالية:

أولاً: تحسن العلاقات الثنائية:

أ - طالما أن لدى تركيا رغبة في المحافظة على علاقتها مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية والغرب، فإنها لا يمكن أن تتجه نحو نفس العلاقة مع إسرائيل حيث لا يزال لدى اللوبيات اليهودية تأثير على صناع القرار الأمريكي والغربي.

ب - ترغب أنقرة - وفي سياق تعزيز موقعها الإقليمي - بأن تعود لتعلب دور الوسيط في الصراع العربي - الإسرائيلي، وخصوصاً في القضية الفلسطينية التي دخلت تركيا إليها كلاعب قوي عبر علاقتها مع حركة حماس. وهناك مصلحة إسرائيلية أيضاً في لعب تركيا لهذا الدور ما من شأنه مساهمة تركيا في تلبين مواقف حماس والتأثير في قناعاتها وجرها للتفاوض نحو عملية السلام.

ج - تسعى إسرائيل من خلال الحفاظ على العلاقات مع أنقرة إلى تحجيم المحاولات الساعية إلى عزلها على المستوى الإقليمي. فتل أبيب ترى أن أنقرة يمكن لها أن تلعب دورا في كسر تلك العزلة والنظر إليها كدولة طبيعية في الإقليم.

إذًا، فإن تركيا ما زالت بحاجة إلى إسرائيل التي ترى فيها معبرًا إلزاميًا لها إلى الولايات المتحدة الأمريكية والغرب. وإسرائيل لا تزال ترى في علاقتها مع تركيا جسراً لها مع الشرق. وهذا ما سيساهم في سلوك الطرفين في طريق تحسين علاقتهم.

ثانياً: توتر العلاقات الثنائية:

أ - إن نجاح حزب العدالة والتنمية ذي الخلفية الإسلامية في إقصاء وتقليص دور المؤسسات العلمانية التركية، وخصوصاً المؤسسة العسكرية التي كان لها الدور الأكبر في تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين، سيمسح للرئيس التركي بأن يكون أكثر تحرراً في علاقاته الخارجية الأمر الذي قد ينظر إليه البعض على أنه قد يكون سبباً في توتر العلاقات الثنائية أو جعل تلك العلاقات مقننة وتقتصر على الضروريات بالحد الأدنى.

ب - إن استمرار اعتماد تركيا سياسة خارجية إقليمية تؤسس فيها لعلاقات جيدة مع إيران، وكذلك توجيهها نحو المنطقة وتدخّلها المتنامي في قضاياها الشائكة، إضافة لخروجها من دائرة الأناضول وسعيها لتأسيس نظام إقليمي جديد تكون هي قلبه النابض وعدم اكتفائها بلعب دور هامشي في المنطقة، كلها عوامل تتناقض مع المصالح الإسرائيلية التي لا تريد لتركيا أن تلعب هذا الدور. هذا الأمر قد يؤثر على رؤية كل من تركيا وإسرائيل للمنطقة والتي قد تصل لحدود التناقض مما سيؤدي إلى خلق توترات جديدة في العلاقة.

ج - كان لحزب العدالة والتنمية في الوقت السابق مصلحة في نفي ما يتردد في الدوائر الغربية حول سعيه إلى أسلمة المجتمع التركي وجر البلاد إلى محاور معادية للغرب وأمريكا ومصالحهما في المنطقة، هذا الأمر كان يدفع بالقيادة التركية إلى السعي الدائم لعلاقات مستقرة مع إسرائيل لنفي تلك المزاعم. أما في الوقت الحالي وخصوصاً بعد تغيير شكل النظام في تركيا وإزاحة القوى العلمانية وتفرد أردوغان في الحكم واتخاذه قرارات واضحة لأسلمة المجتمع، يرى البعض أن تركيا قد تخلت عن حاجتها لنفي فرضية أسلمة المجتمع وبالتالي قد يؤدي هذا التوجه إلى فقدان إسرائيل لقيمتها الاستراتيجية بنظر تركيا. وقد وصل الأمر ببعض مراكز الدراسات الإسرائيلية إلى استنتاجات مفادها استحالة عودة العلاقات الثنائية مع تركيا إلى سابق عهدها طالما أن أردوغان على رأس السلطة فيها.

لائحة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

أولاً- المؤلفات والكتب:

- 1- ابو داير رائد مصباح, استراتيجية تركيا شرق أوسطيا ودوليا في ضوء علاقتها بإسرائيل 2000-2011, الطبعة الأولى, 2013, باحت للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية
- 2- الجيش اللبناني, القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني, تحقيق وزارة الدفاع الوطني, الطبعة 2, 1977, الناشر مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت
- 3- الزعتري أحمد خالد, العلاقات التركية الإسرائيلية 2002-2016, مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات, بيروت
- 4- السيد حسين عدنان , مقدمة في العلاقات الدولية, 1994, مركز الدراسات الاستراتيجية للبحوث والتوثيق, بيروت
- 5- السيد سليم, محمد, تحليل السياسة الخارجية, الطبعة 2, 2001, دار الجيل للطبع والنشر والتوزيع, بيروت

- 6- الشناوي, عبد العزيز, "الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها", الجزء الأول, 1980, مكتبة الانجلو مصرية, القاهرة
- 7- العجيل, عبد الكريم كاظم, العلاقات التركية - الإسرائيلية في ضوء الاستراتيجية التركية الجديدة, الطبعة الأولى, 2015, دار مجدلاوي للنشر والتوزيع, عمان
- 8- الغريبي محمد ياس خضير, الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي 1993-2010, الطبعة الأولى, 2010, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت
- 9- الموصللي, أحمد, "موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي و إيران وتركيا", الطبعة الثانية, 2005, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت
- 10- النعيمي لقمان عمر, "تركيا والاتحاد الأوروبي: دراسة لمسيرة الانضمام", الطبعة الأولى, 2007, مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية, الإمارات
- 11- آراس, بولنت وآخرون, التحول التركي تجاه المنطقة العربية, الطبعة الأولى, 2012, مركز دراسات الشرق الأوسط, الأردن, عمان
- 12- بركات نظام, الرواف عثمان, الحلوة محمد, مبادئ علم السياسة, الطبعة 11, 2019, مكتبة العبيكان للنشر, الرياض
- 13- بركات نظام, مراكز القوى في إسرائيل 1963-1983, دورها في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية, مخطط مراكز القوى ونموذج صنع القرار السياسي, 1983, دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية
- 14- داوود أوغلو أحمد, العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية, الطبعة الأولى, عام 2010, الدار العربية للعلوم, بيروت
- 15- درويش هدى, العلاقات التركية اليهودية وأثرها على البلاد العربية منذ قيام يهود الدونمة 1648 إلى نهاية القرن العشرين, جزء الأول, الطبعة الأولى, 2002, دار القلم, دمشق
- 16- رضوان وليد, العلاقات العربية التركية, الطبعة الأولى, 2006, شركة المطبوعات للتوزيع والنشر, بيروت
- 17- رضوان وليد, تركيا بين العلمانية والإسلام في القرن العشرين, الطبعة الأولى, 2005, شركة المطبوعات للتوزيع والنشر, بيروت
- 18- سري الدين, عايدة العلي, "العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل", الطبعة الأولى, 1997, دار الآفاق الجديدة, بيروت

- 19- شرارة، بلال، تركيا وإسرائيل أسئلة وأجوبة قلقة، الطبعة الأولى، 2004، دار عالم الفكر
- 20- صالح محسن، القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، 2012، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت
- 21- عبد الكريم إبراهيم، السياسة الخارجية الإسرائيلية، الطبعة الأولى، 2001، أبو ظبي للطباعة والنشر
- 22- عبد الكريم إبراهيم، الصناعات العسكرية الإسرائيلية: المحددات - البنية - الصادرات، الطبعة الأولى، 2004، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي
- 23- غالي، بطرس، المدخل في علم السياسة، الطبعة 10، 1998، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة
- 24- غزالي، عبد الحليم، الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا: ضلال الثورة الصامتة، الطبعة الأولى، 2007، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة
- 25- فولر غراهام، الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي، الطبعة الأولى، 2009، دراسات مترجمة 36، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي
- 26- محفوض عقيل سعيد، السياسة الخارجية التركية: الاستمرارية - التغيير، الطبعة الأولى، 2012، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت
- 27- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العسكرية الصهيونية، المجلد الأول، 1972، القاهرة
- 28- ميرال زيا و باريس جوناثان، تحليل النشاط الزائد للسياسة الخارجية التركية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، سلسلة ترجمات الزيتونة 60، 2010، بيروت
- 29- نور الدين محمد، تركيا الجمهورية الحائرة: مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية، الطبعة الأولى، 1998، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت
- 30- نور الدين محمد، حجاب وحراب الكمالية وأزمات الهوية في تركيا، الطبعة الأولى، 2001، رياض الريس للكتاب والنشر، بيروت
- 31- نور الدين محمد، "تركيا في الزمن المتحول، قلق الهوية وصراع الخيارات"،

الطبعة الأولى، 1997، دار رياض الرئيس، بيروت

32- نوفل ميشال، عودة تركيا إلى الشرق: الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية،

الطبعة الأولى، 2010، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت

33- هلال، رضا، "السيف والهلال، تركيا من أتاتورك إلى أربكان الصراع بين

المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي"، الطبعة الأولى، 1999، دار الشروق، القاهرة

34- يوسف أحمد، "الحركة الإسلامية في تركيا، الاستهداف والتمكين"، 2009، معهد

بيت الحكمة، قسم الدراسات السياسية، غزة

ثانياً - دراسات في كتب:

1- السيد سليم، محمد، الخيارات الاستراتيجية للوطن العربي وموقع تركيا منها، في كتاب

ايتان محجوبيان وآخرون، الطبعة الأولى، 2010، الحوار العربي - التركي بين الماضي

والحاضر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت

2- أوزتورك إبراهيم، "الاقتصاد وعقد التحولات الكبرى"، في: محمد عبد العاطي (محرر)،

تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، الطبعة الأولى، 2010، الدار العربية للعلوم

ناشرون، لبنان، بيروت

3- باكير علي حسين، تركيا: الدولة والمجتمع.. المقومات الجيوسياسية والجيواستراتيجية،

في محمد عبد العاطي (محرر)، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، الطبعة

الأولى، 2010، منشورات مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت

4- عبد الجليل، طارق، الجيش والحياة السياسية.. تفكيك القبضة الحديدية، في: محمد عبد

العاطي (محرر)، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، الطبعة الأولى، 2010،

الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، بيروت

5- عبد الكريم إبراهيم، المنظمة الصهيونية وإسرائيل ويهود العالم، معهد البحوث والدراسات

العربية، القاهرة، 2000

6- نور الدين محمد، السياسة الخارجية التركية.. أسس ومرتكزات، في كتاب (تركيا بين

تحديات الداخل ورهانات الخارج)، الطبعة الأولى، 2010، الدار العربية للعلوم والنشر،

بيروت

ثالثاً- دراسات في دوريات:

- 1- ابو الحسن خالد، "العلاقات التركية الإسرائيلية بين التوتر والاستقرار"، مجلة دراسات شرق أوسطية، عدد 49، 2009
- 2- البياتي علي، "الحرب على غزة وقيادة تركيا للشرق الأوسط"، مجلة الرائد، العدد 38، 2011
- 3- الحروب خالد، التيارات الإسلامية والعلمنة السياسية التجربة التركية وتجارب الحركات الإسلامية، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الاستراتيجية، جامعة بيرزيت، 2008
- 4- الحريري جاسم يوسف، الأبعاد الاستراتيجية للتحالف التركي الإسرائيلي لعام 1996 وانعكاساته على الأمن القومي العربي، الدوحة: مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، 2004
- 5- الرشيدان عبد الفتاح، التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل ومخاطره على الوطن العربي، مجلة شؤون عربية، عدد 106
- 6- السباعي عوني، تركيا والكيان الصهيوني، ميادين الشراكة الاستراتيجية"، مجلة الفكر السياسي، عدد 15، دمشق، 2001
- 7- السباعي عوني، موقف تركيا من قيام دولة إسرائيل، مجلة كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، عدد 21، جامعة قطر، 1998
- 8- الضميري عماد، تركيا والشرق الأوسط، مركز القدس للدراسات السياسية، عمان، 2003
- 9- الطيار خليل إبراهيم، "التعاون العسكري التركي - الإسرائيلي ومخاطره على الأمن القومي العربي"، مجلة شؤون عربية، عدد 97، القاهرة، 1999
- 10- العبيدي أميرة إسماعيل، التطورات المعاصرة في العلاقات التركية - الإسرائيلية 2010 - 2013، مركز الدراسات الإقليمية، قسم الدراسات التاريخية والثقافية، جامعة الموصل، العراق، 2014
- 11- العزاوي وصال نجيب، تطور التحالف التركي - الإسرائيلي والأمن العربي، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 12، عمان، 2000
- 12- الغندور عبير محمد عاطف، جدلية بدائل التوجه السياسي التركي المعاصر: دراسة استشرافية، دراسات الشرق الأوسط، مجلة فكرية محكمة، العدد 6، المجلد 3، 2011

- 13- المديني توفيق، السياسة الخارجية التركية الجديدة كما يراها أوغلو: الموقع الاستراتيجي في الساحة الدولية، مجلة المستقبل الالكترونية، العدد 3808، 2010،
- 14- النعماني أحمد السيد، التركيب الاجتماعي للمجتمع الإسرائيلي وأثره على النسق السياسي، مكتبة نهضة الشروق، القاهرة، 1980
- 15- الهواري عبد الرحمن رشدي، "المحور الإسرائيلي التركي والتطلعات التركية في شمال العراق"، مجلة الدفاع، بيروت، عدد 133، 1997،
- 16- باكير علي حسن، الأبعاد الجيوستراتيجية للسياستين الإيرانية والتركية حيال سورية، المركز العربي للأبحاث دراسة السياسات، الدوحة، 2013
- 17- باكير علي حسن، محددات السياسة الخارجية التركية الجديدة، آراء حول المدخل لفهم الدور التركي في المنطقة، الخليج، العدد 71، 2010،
- 18- بهنان حنا عزو، العلاقات التركية - السوفياتية (1938-1952)، مركز الدراسات التركية، بحوث تاريخية رقم 74، جامعة الموصل، العراق، 1996
- 19- بوبوش محمد، "التوجهات الجديدة للسياسة التركية الخارجية"، مجلة دراسات شرق أوسطية، السنة 15، العدد 55، ربيع 2011
- 20- بوليك باشا سها، "تطور العلاقات بين تركيا وإسرائيل والدول العربية المجاورة"، مجلة الباحث العربي، عدد 48، 1998
- 21- بوانو ادريس، "إسلاميو تركيا، العثمانيون الجدد" البدايات، المكونات، التحولات، المعادلات"، مؤسسة الرسالة، سوريا، 2005
- 22- حسين العبد فدوى علي، العوامل المؤثرة في معدلات التضخم في تركيا للمدة 1985-2005، مجلة دراسات إقليمية، العدد 26، 2012
- 23- حسين غازي، "تركيا والعرب وإسرائيل"، مجلة الفكر السياسي، دمشق، العدد 4، 1999
- 24- حسين غازي، "تركيا والعرب وإسرائيل، الحلف التركي الإسرائيلي"، مجلة الفكر السياسي، العدد 21، السنة الثالثة، دمشق، شتاء 2005
- 25- خليل فادي والناصر أحمد و إسماعيل عبد الرزاق، التوجهات الجديدة في السياسة الخارجية التركية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 5، مجلد 37، 2015
- 26- خماش رنا عبد العزيز، العلاقات التركية - الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، 2010

- 27- دواود أوغلو أحمد، معالم السياسة الخارجية التركية في منطقة متغيرة وفي العالم، مجلة رؤية تركية، العدد 1، 2012
- 28- دياب أحمد، "تركيا.. أزمة عابرة أم منافسة قادمة؟"، مجلة السياسة الدولية، المجلد 39، العدد 158، أكتوبر 2004
- 29- سلمان محمد أحمد، النظام السياسي في تركيا من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مجلد 14، عدد 62، 2018
- 30- شيماء منير، "مستقبل العلاقات التركية - الإسرائيلية في ضوء التطورات الراهنة"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2010
- 31- صايغ أنيس، ميزان القوى العسكرية بين الدول العربية وإسرائيل، مجلة دراسات فلسطينية، عدد 12، بيروت، 1967
- 32- صفوت نجدت، "موقف تركيا من قضية فلسطين"، مجلة المستقبل العربي، العدد 42، بيروت، 1982
- 33- طلاس مصطفى، "التعاون التركي - الإسرائيلي"، مجلة الفكر السياسي، العدد 1، دمشق، 1997
- 34- عباس سامح والغريب أحمد، العلاقات التركية - الإسرائيلية الواقع ومسارات المستقبل، رؤية تركية، مجلد 3، العدد 2، حزيران 2014
- 35- عبد الرحيم إكرام، "العلاقات التركية الإسرائيلية الأمريكية"، مجلة رؤية، غزة، عدد 27، 2004
- 36- عبد الرحيم إكرام، العلاقات التركية الإسرائيلية الأمريكية، مجلة رؤية، غزة، 2004
- 37- عبد العزيز هشام، "العلاقات العسكرية التركية - الإسرائيلية"، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية، المجلد 13، العدد 22، أيار وحزيران 2001
- 38- عبد الفتاح بشير، "أبعاد التحول في علاقات تركيا الإقليمية"، مجلة السياسة الدولية، المجلد 45، العدد 179، القاهرة، 2010
- 39- عبد القادر محمد، الثابت والمتغير في العلاقات التركية - الإسرائيلية، مختارات إسرائيلية، مجلد 10، عدد 115، 2004
- 40- عبد الكريم إبراهيم، الهستدروت وانتخاباتها الأخيرة في إسرائيل، مجلة الأرض، العدد 6، دمشق، السنة 21، حزيران 1994
- 41- عكاشة سعيد و عبد القادر محمد، "العلاقات التركية - الإسرائيلية من التحالف إلى الصدام"، كراسات استراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد

- 42- عودة جهاد، التحالف العسكري التركي الإسرائيلي، مجلة السياسة الدولية، العدد 153،
مجلد 38، يوليو 2003
- 43- فوده محمد، اتفاق التعاون العسكري المشترك التركي الإسرائيلي، مجلة الدفاع، مجلد
164، عام 2000
- 44- فياض خالد، "العلاقات التركية - الإسرائيلية من تشيلر إلى أريكان"، مجلة السياسة
الدولية، عدد 129، 1997
- 45- كامل محمد ثامر، العلاقات التركية - الأمريكية والشرق الأوسط في عالم ما بعد الحرب
الباردة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، مجلد 95، 2004
- 46- كوهين عميرام، "إسرائيل ملتزمة باستيراد المياه من تركيا"، مركز الدراسات السياسية
والاستراتيجية بالأهرام، ترجمات عبرية، عدد 119، تشرين الثاني 2004
- 47- كوهين عميرام، "إسرائيل ملتزمة باستيراد المياه من تركيا"، مركز الدراسات السياسية
والاستراتيجية بالأهرام، ترجمات عبرية، عدد 119، تشرين الثاني 2004،
- 48- كيزان مأمون، التعاون العسكري التركي الإسرائيلي والتحول إلى نظام أمني إقليمي، مجلة
شؤون الشرق الأوسط، عدد 76، عام 1999
- 49- مارديني نظام، تركيا: موقع وأدوار، مجلة شؤون الأوسط، العدد 123، مركز الدراسات
الاستراتيجية، بيروت، 2006
- 50- محارب محمود، "العلاقات الإسرائيلية - التركية في ضوء رفض إسرائيل الاعتذار"،
المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، الدوحة، نوفمبر 2012
- 51- محارب محمود، العلاقات الإسرائيلية - التركية في ضوء رفض إسرائيل الاعتذار، المركز
العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2012
- 52- محمود رضوى، التحول الديمقراطي في تركيا والعلاقات المدنية العسكرية في عهد حزب
العدالة والتنمية، المركز الديمقراطي العربي، القاهرة، 2016
- 53- معوض جلال، "التعاون العسكري التركي الإسرائيلي"، مجلة المستقبل العربي، عدد 237،
بيروت، 1998
- 54- معوض جلال، "العلاقات التركية - الإسرائيلية حتى نهاية الثمانينات"، مجلة شؤون
عربية، عدد 88، القاهرة، 2006
- 55- معوض جلال، عوامل وجوانب تطور العلاقات التركية - الإسرائيلية في التسعينات، مجلة

- شؤون عربية، العدد 89، القاهرة، 1997
- 56- ناثر جاسم أفراح، توركوت أوزال ومشروع العثمانية الجديدة، دراسات إقليمية، السنة 3، العدد 6، كانون الثاني 2007،
- 57- نصار فاتن، "تركيا وإسرائيل.. محددات المستقبل"، مجلة السياسة الدولية، المجلد 45، العدد 182، أكتوبر 2010
- 58- نور الدين محمد، "العلاقات التركية - الإسرائيلية: مرحلة جديدة؟"، جريدة الشرق، الدوحة، 2005
- 59- نور الدين محمد، تركيا والمسألة اللبنانية، فصلية شؤون الأوساط، العدد 123، بيروت، صيف 2006
- 60- نور الدين محمد، مرتكزات السياسة التركية تجاه قضية فلسطين، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 21، عدد 82، بيروت، 2010
- 61- نوري قيس، "الدور الإقليمي التركي وتأثيره على الأمن القومي العربي: التعاون التركي - الإسرائيلي نموذجاً"، مجلة دراسات اجتماعية، مجلد 2، عدد 8، 2000
- 62- وهبان أحمد محمد، السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط، صراع الهوية والبرغماتية والمبادئ الكمالية، سلسلة إصدارات الجمعية السعودية للعلوم السياسية 11، جامعة الإسكندرية، 2013
- 63- يافوز هاكان، العلاقات التركية الإسرائيلية من منظور الجدل بشأن الهوية التركية، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1998

رابعاً- رسائل وأطروحات:

- 1- ابو مطلق رائد، العلاقات التركية - الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة
- 2- الحموز رمزي فخري، العلاقات التركية الإسرائيلية في ظل حزب العدالة والتنمية، رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين، 2013
- 3- الدوداني محمد محمود، "العلاقات التركية - الإسرائيلية 1949-1960"، أطروحة دكتوراه، جامعة المنصورة، كلية الآداب، 2006
- 4- الزعتري أحمد خالد، "العلاقات التركية - الإسرائيلية 2002-2014"، رسالة

- ماجستير، جامعة القدس، فلسطين، 2015،
- 5- الغول يسري عبد الرؤوف، "أثر صعود حزب العدالة والتنمية التركي على العلاقات التركية - الإسرائيلية"، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2011
- 6- حوادثي سمية، العلاقات التركية - الإسرائيلية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية، رسالة ماجستير، جامعة محمد خضير - بسكرة، الجزائر، 2014
- 7- عبيد إبراهيم، "تطور العلاقات الإسرائيلية - التركية وتداعياتها (1991-2001)"، رسالة ماجستير، معهد الدراسات الإقليمية، جامعة القدس، 2008

خامساً- تقارير:

- 1- الفر يوسي، العلاقات الإسرائيلية المتوترة مع تركيا وإيران: بعد "شد الأطراف"، تقرير نوريف / مركز صناعة السلام النرويجي، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، سلسلة ترجمات الزيتونة 64، بيروت، 2011
- 2- صالح محسن (محرر)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، قسم الارشيف والمعلومات، فلسطين اليوم: متابعات إخبارية يومية تعنى بالشأن الفلسطيني، العدد 2186، بيروت، 2011
- 3- صالح محسن (محرر)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، الجيش الإسرائيلي 2000-2012، تقرير معلومات (24)، الطبعة الأولى، بيروت، 2013
- 4- عبد الفتاح الجبالي وآخرون: "التقرير الاستراتيجي العربي 2007-2008"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة
- 5- قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تركيا والقضية الفلسطينية"، تقرير معلومات 17، بيروت، 2010
- 6- محسن صالح وآخرون، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، "التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005"، بيروت، 2006
- 7- محسن صالح وآخرون، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، "التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007"، بيروت، 2008
- 8- محسن صالح وآخرون، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، "التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008"، بيروت، 2009
- 9- محسن صالح وآخرون، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، "التقرير الاستراتيجي

- الفلسطيني لسنة 2010"، بيروت، 2011
- 10- محسن صالح وآخرون، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، "التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2016"، بيروت، 2017
- 11- محسن صالح وآخرون، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009، بيروت، 2010
- 12- محسن صالح، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2017، بيروت، 2018
- 13- محسن صالح، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ملخص التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2018-2019، بيروت
- 14- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، قسم الأرشيف والمعلومات، "العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة"، تقرير معلومات، بيروت
- 15- مركز ديلي صباح للدراسات السياسية، 15 يوليو المحاولة الانقلابية الفاشلة على يد أتباع منظمة غولن الإرهابية، تركيا، تموز 2016
- 16- مؤسسة الدراسات الفلسطينية، قرارات المؤتمر الصهيوني الثالث والثلاثين، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 36، بيروت، خريف 1998
- 17- هنيذة غانم (محررة)، تقرير مدار الاستراتيجي 2012: المشهد الإسرائيلي 2011، رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار، 2012

سادساً- مقالات في الصحف:

- 1 - نور الدين محمد، تركيا و"صفقة القرن": التصويب على المحمدين، جريدة الأخبار، العدد 3969، 31 كانون الثاني 2020
- 2 - شرارة وليد، مقابلة مع جنكيز تشاندار، جريدة الأخبار، الاثنين 2 آذار 2020، العدد 3994، ص 14

سابعاً- مواقع الكترونية:

<https://archive.islamonline.net>

<http://www.altawasul.com/MFAAR/this+is+israel/plotical+structure/basic+law+the+president.thm>

<https://www.firstis-tanbul.com>

<https://www.palestinapedia.net>

<http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2009/11/19/180327.html>

<http://uqu.edu.sa/majalat/shariamag/mag22/mg-th-3.htm>

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/E7BBA99C-F543-4A41-928A-75632C69F420.htm>

<http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?Archiveld=1062609>

<http://orient-news.net>

www.turkey-post.com

<https://sasapost.com>

www.turkpress.com.tr

www.aljazeera.net

www.newspaper.annahar.com

www.alghad.tv

<https://www.alquds.co.uk>

<https://m.arabi21.com>

<http://www.alzaytouna.net/arabic?c=198&a>

www.alwatan.com

<https://colol.com/vb/showthread.php?t=399773>

<https://acpss.ahram.org.eg/htm>

<https://www.assawsana.com>

www.assabeel.net

<https://www.arab48.com>

<https://arabic.euronews.com>

<https://www.arab48.com>

<http://links.com/news.walla.co.il/feSD>

www.alalamtv.net

<https://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?In=ar&id=26143>

<https://www.erehnews.com>

<https://www.thenewkhalij.news>

www.alqudus.co.uk

المصادر الأجنبية:

أولاً - الكتب:

- 1- Ben Gurion ، **Rebirth and density of Israel** ،NewYork: Philosophical library ،1954
- 2- Bozdaglioglu Yucel ، **Turkish Foreign Policy And Turkish Identity: A Constructivist Approach** ،Routledge ،New York & London ،2004
- 3- Brecher Micheal ، **the foreign Policy system of Israel ،setting images ،process** (London: oxford university press. Toronto Melbourne) 1972
- 4- Davutoglu Ahmet ، **“Turkey’s Foreign Policy vision: An Assessment of 2007”** ،Insight Turkey Vol. 10 ،No. 1 ،2008
- 5- Edelman Amb Eric ،Svante، Ecornell، Lobel Aaron، Makovsky Micheal ، **The Roots of Turkish Conduct: Understanding the Evolution of Turkish Policy in the Middle East** ،Bipartisan Policy Center ،December ،2013
- 6- Jenkis Gareth ، **“Political Islam in Turkey: Runing West,Heading East”** ،Palgrave Macmillan ،New York ،2008
- 7- Modeliski George ، **“a theory of foreign policy”**، Princeton Studies

- in world politics**, No2, new York: Frederick A. Praeger, 1962
- 8- Perlman Moshe ‹**Ben Gurion Looks Back in talks with Moshe Perlman** ›(New York: Simon and Schuster) 1965
 - 9- Rabasa Angel ‹Larrabee F. Stephen, “**The Rise of Political Islam in Turkey**” ›RAND Corporation ‹Pittsburg ‹USA›2008
 - 10- Robins Philip ‹**The Overloaded State: Turkish Policy and the Kurdistan Issue** ›International Affairs ‹volume 69, Issue 4, October ‹ 1993
 - 11- Walter Eytan ‹**The first ten years: A diplomatic history of Israel** (London: Weidenfeld and Nicolson) 1958
 - 12- Yavuz Hakan ‹, “**Secularism and Muslim Democracy in Turkey**” ›Cambridge University Press ‹New York ‹2009
 - 13- Yavuz Hakan, “**Islamic Political Identity in Turkey**” ›Oxford University Press. New York ‹2003

ثانياً – الدراسات في الدوريات:

- 1- Baykal Adra, “Where are Turkey’s new international relations taking it?” International Affairs and Defense Section. House of Commons, 2010
- 2- Cagaptay Soner ‹“THE NOVEMBER 2002 ELECTIONS AND TURKEY’S NEW POLITICAL ERA” ›Middle East Review of International Affairs ‹ Vol.6›No:4 ‹December 2002
- 3- Caha Omer ‹“Turkish Election of November 2002 and the Rise of Moderate Political Islam” ›Turkish Journal of International Relations ‹Vol.2 ‹No:1 ‹Fall 2003
- 4- E. Cornell Svante ‹“What drives Turkish Foreign Policy?” ›Middle East Quarterly ‹volume 19, No. 1, Winter 2012
- 5- Inbar Efraim, “The Israeli-Turkish Entente” ›University of London ‹ Mediterranean Studies ‹London ‹volume 35, Issue 1, 2003
- 6- Ozcan Gencer ‹Turkish –Israeli Relations in Crisis: How to Cut the Gordian Knot? ›Israel European Policy Network ‹April 2011

- 7- Szymanski Adam , “Crisis in Turkey-Israel Relations” ,BULLETIN , Poland ,No 18 ,2010
- 8- Throp Arabella , “Turkey’s 2011 elections and beyond” , International Affairs and Defence Section ,house of commons, 14 July 2011
- 9- Uzun Berna , “Turkish-Israeli Relations in the Shadow of AKP Populism” ,Tel Aviv Notes ,December, 2009
- 10- Warning Martina , Kardas Tuncay , “The Impact of Changing Islamic Identity on Turkey’s New Foreign Policy” ,ALTERNATIVES TURKISH JOURNAL OF INTERNATIONAL RELATIONS ,Vol. 10 ,No: 2-3 ,Summer-Fall 2011

ثالثاً – التقارير:

- 1- Cigizogolu Ozan , “**Demystifying The Turkish Economic Success Under APK Governance**” ,Agenda ,18 June 2013
- 2- Debt Statistics ,**International Bank for Reconstruction and Development** ,Washington DC 20433 ,2013
- 3- Eligur Banu , “**The Changing Face of Turkish Politics: Turkey’s July 2007 Parliamentary Elections**” ,Crown Center for Middle East Studies ,No:22 ,November 2007
- 4- Nathanson Roby , Brand Gilad , “**Economic Overview of Turkey**” , Israeli Europran Policy Network ,April 2011

رابعاً – المقالات:

- 1- Bengio Ofra, Changing Relations: Turkish-Israeli-Arab Triangle ,2000
- 2- Hazbai Pemra, “Political troubles between Turkey and Israel” ,The Washington Institute for Near East Policy, 2004
- 3- Robbins Gerald , “Understanding Turkey’s 2011 General Election Results” ,Foreign Policy Research Institute ,June 2011
- 4- Taspinar Omer , “Turkey: the new model” ,Brooking Institution, 25 April, 2012

خامساً - مواقع الكترونية:

<http://www.brooking.edu/research/papers/-Turkey-new-model-transpinar>

<http://www.sam.gov.tr/volume5a.php>

<http://www.washingtoninstitute.org>

<http://eng.akparti.org.tr/english/partyprogramme.html>

<https://www.yenisafak.com>

www.bbc.com

<http://www.turkpress.co/node/3173>

www.tccb.gov.tr

الفهرس

1	المقدمة
3	أهمية الدراسة
3	أهداف الدراسة
4	إشكالية الدراسة
4	فرضية الدراسة
4	حدود الدراسة
4	منهج الدراسة
5	مخطط البحث
6	الفصل الأول: جذور ونشأة العلاقات التركية – الإسرائيلية
6	المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية التركية والإسرائيلية
7	المطلب الأول: محددات السياسة الخارجية التركية
8	أولاً: المراحل الرئيسية في السياسة الخارجية التركية
8	أ – مرحلة الثوابت الكمالية (المرحلة الأتاتورية):
10	ب – المرحلة الأوزالية:
11	ج – مرحلة أردوغان (المرحلة الأردوغانية):
14	ثانياً: أسس ومحددات السياسة الخارجية التركية الجديدة
17	المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية الإسرائيلية
18	أولاً: أسس ومحددات السياسة الخارجية الإسرائيلية
22	ثانياً: الأجهزة العاملة في السياسة الخارجية الإسرائيلية
28	المبحث الثاني: دوافع العلاقات التركية – الإسرائيلية
28	المطلب الأول: الدوافع والمحددات التركية
28	1 – الدافع والمحدد الأمني:

29	2 – الدافع والمحدد العسكري والاستخباراتي:
30	3 – الدافع والمحدد الداخلي التركي:
32	4 – الدافع والمحدد الاقتصادي:
33	5 – الدافع والمحدد الأمريكي:
34	6 – الدافع والمحدد الغربي (الاتحاد الأوروبي):
35	7 – الدافع والمحدد الردعي مقابل العرب:
36	المطلب الثاني: الدوافع والمحددات الإسرائيلية
36	1 – الدافع والمحدد العربي والإسلامي:
37	2 – الدافع والمحدد الأمني:
38	3 – الدافع والمحدد الاقتصادي والتجاري:
39	4 – دوافع ومحددات أخرى:
41	المبحث الثالث: العلاقات الثنائية منذ عام التأسيس وحتى العام 2002
43	المطلب الأول: البعد الدبلوماسي والسياسي
46	المطلب الثاني: البعد العسكري والاستخباراتي
50	المطلب الثالث: البعد الاقتصادي والتجاري
56	الفصل الثاني: العلاقات التركية - الإسرائيلية في عهد العدالة والتنمية (2002-2019)
56	المبحث الأول: جذور نشأة حزب العدالة والتنمية ووصوله إلى السلطة
56	المطلب الأول: جذور حزب العدالة والتنمية
56	أولاً: الأحزاب ذات الصبغة الإسلامية في تركيا
59	ثانياً: تأسيس العدالة والتنمية ووصوله إلى السلطة
64	ثالثاً: أهم التعديلات الدستورية في عهد حكومات حزب العدالة والتنمية
69	المبحث الثاني: الصراع الداخلي التركي وأثره على العلاقات مع إسرائيل
70	المطلب الأول: علاقة حزب العدالة والتنمية مع القوى العلمانية التركية
70	أولاً: المواجهات بين العدالة والتنمية والقوى العلمانية
73	ثانياً: محاولة انقلاب تموز 2016
76	المطلب الثاني: أثر التحول في ميزان القوى في تركيا على العلاقة مع إسرائيل

80.....	المبحث الثالث: واقع العلاقات التركية – الإسرائيلية خلال حكومات حزب العدالة والتنمية (2002-2019)
80.....	المطلب الأول: البعد السياسي والدبلوماسي
94.....	المطلب الثاني: البعد العسكري والاستخباراتي
101.....	المطلب الثالث: البعد الاقتصادي والتجاري
110.....	الخاتمة
115.....	لائحة المصادر والمراجع
131.....	الفهرس